

صحيح مسلم

بشرح النووي

موافق للمعجم المفهرس لألفاظ الحديث

الجزء العاشر

مؤسسة قطر

طباعة. نشر. توزيع

ت : ٥٣٥٠٢٧

□ حقوق الطبع محفوظة للناشر □

○ الطبعة الثانية ○

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١٧) باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ، ثم يفارقها ، وتنقضي عدتها

١١١ - (١٤٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدِ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو) قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : جَاءَتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ . فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي . فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّيْرِ . وَإِنَّ مَا مَعَهُ مِثْلُ هَذِهِ الثَّوْبِ . فَتَبَسَّمَ

باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره

ويطأها ثم يفارقها وتنقضي عدتها

قولها : (فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير) هو بفتح الزاي وكسر الباء بلا خلاف ، وهو الزبير بن باطاء ، ويقال باطياء : وكان عبد الرحمن صحابياً والزبير قتل يهودياً في غزوة بني قريظة . وهذا الذي ذكرنا من أن عبد الرحمن ابن الزبير بن باطاء القرظي هو الذي تزوج امرأة رفاعة القرظي هو الذي ذكره أبو عمر ابن عبد البر والمحققون . وقال ابن منده وأبو نعيم الأصبهاني في كتابيهما

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « أَتُرِيدِينَ أَنْ تُرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ ؟
 لَا . حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ » .
 قَالَتْ : وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ . وَخَالِدٌ بِالبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ .
 فَنَادَى : يَا أَبَا بَكْرٍ ! أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ !

في معرفة الصحابة : إنما هو عبد الرحمن بن الزبير بن زيد بن أمية بن زيد
 ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن أوس ، والصواب الأول .
 قولها : (فبت طلاق) أي طلقني ثلاثاً . قولها : (هدبة الثوب) هو بضم
 الهاء وإسكان الدال ، وهي طرفه الذي لم ينسج ، شبهوها بهذب العين ، وهو
 شعر جفنها . قوله ﷺ : (لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك) هو بضم
 العين وفتح السين ، تصغير عسلة ، وهي كناية عن الجماع ، شبه لذته بلذة
 العسل وحلاوته ، قالوا : وأنت العسيلة لأن في العسل نعتين التذكير والتأنيث .
 وقيل : أنشأ على إرادة النطفة ، وهذا ضعيف ؛ لأن الإنزال لا يشترط . وفي
 هذا الحديث أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ،
 ثم يفارقها وتنقضي عدتها ، فأما مجرد عقده عليها فلا يبيحها للأول ، وبه قال
 جميع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وانفرد سعيد بن المسيب
 فقال : إذا عقد الثاني عليها ثم فارقها حلت للأول ولا يشترط وطء الثاني
 لقول الله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ والنكاح حقيقة في العقد على
 الصحيح . وأجاب الجمهور بأن هذا الحديث مخصص لعموم الآية ، ومبين
 للمراد بها . قال العلماء : ولعل سعيداً لم يبلغه هذا الحديث . قال عياض :
 لم يقل أحد بقول سعيد في هذا إلا طائفة من الخوارج ، واتفق العلماء على
 أن تغيب الحشفة في قبلها كاف في ذلك من غير إنزال المنى ، وشذ الحسن

١١٢ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ) (قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ حَرَمَلَةُ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ) . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ . حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَّ طَلَّاقَهَا . فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ . فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ . فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ . فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ . وَإِنَّهُ ، وَاللَّهِ ! مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ الْهُدْبَةِ . وَأَخَذَتْ بِهُدْبَةٍ مِنْ جِلْبَابِهَا . قَالَ : فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا . فَقَالَ : « لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ . لَا . حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ » . وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَخَالِدُ ابْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ بِيَابِ الْحُجْرَةِ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ . قَالَ : فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ : أَلَا تَرْجُرُ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ .

البصري فشرط إنزال المنى وجعله حقيقة العسيلة . قال الجمهور : بدخول الذكر تحصل اللذة والعسيلة ، ولو وطئها في نكاح فاسد لم تحل للأول على الصحيح ؛ لأنه ليس بزواج . قوله : (إن النبي ﷺ تبسم) قال العلماء : إن التبسم للتعجب من جهرها وتصريحها بهذا الذي تستحي النساء منه في العادة ، أو لرغبتها في زوجها الأول وكراهة الثاني . والله أعلم .

١١٣ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
 أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رِفَاعَةَ
 الْقُرْظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّيْبِرِ . فَجَاءَتِ النَّبِيَّ
 ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ
 تَطْلِيقَاتٍ . بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ .

* * *

١١٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ . حَدَّثَنَا
 أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ ، فَيُطَلِّقُهَا ، فَتَتَزَوَّجُ رَجُلًا ،
 فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا . أَتَحِلُّ لِرِزْوَجِهَا الْأَوَّلِ ؟ قَالَ : « لَا .
 حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ . ح
 وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ . جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا
 الْإِسْنَادِ .

* * *

١١٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ
 مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ
 عَائِشَةَ . قَالَتْ : طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا . فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا

قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا . فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا . فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ : « لَا . حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرُ مِنْ عُسَيْلَتِهَا ، مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي .
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ) .
جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .
وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ .

* * *

(١٨) باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع

١١٦ - (١٤٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
(وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَا : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَالِمٍ ،
عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ
أَنَّ أَحَدَهُمْ ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ ، قَالَ : بِاسْمِ اللَّهِ . اللَّهُمَّ !
جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ . وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا ، فَإِنَّهُ ، إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا

باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع

قوله ﷺ : (لو أن أحدهم إذا أراد أن يأتي أهله قال بسم الله اللهم جنبنا
الشیطان وجنب الشیطان ما رزقنا فإنه إن يقدر بينهما في ذلك ولد لم يضره

وَلَدٌ فِي ذَلِكَ ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . جَمِيعاً عَنْ الثَّوْرِيِّ . كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ . بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ . غَيْرَ أَنَّ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ « بِاسْمِ اللَّهِ » . وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ الثَّوْرِيِّ « بِاسْمِ اللَّهِ » . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ : قَالَ مَنْصُورٌ : أَرَاهُ قَالَ : « بِاسْمِ اللَّهِ » .

* * *

(١٩) باب جواز جماعه امرأته في قبلها ، من قدامها ومن ورائها ، من غير تعرض

للدبر

١١٧ - (١٤٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ . (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ . سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ : إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ، مِنْ دُبْرِهَا ، فِي قُبْلِهَا ، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ .

شيطان أبداً) قال القاضي : قيل : المراد بأنه لا يضره أنه لا يصرعه شيطان ، وقيل : لا يطعن فيه الشيطان عند ولادته ، بخلاف غيره ، قال : ولم يحمله أحد على العموم في جميع الضرر والوسوسة والإغواء . هذا كلام القاضي .

فَنَزَلَتْ : نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ [٢ / البقرة /
الآية ٢٢٣] .

* * *

١١٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ
الْهَادِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ : إِذَا أَتَيْتِ الْمَرْأَةُ ، مِنْ دُبْرِهَا ،
فِي قُبْلِهَا ، ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ . قَالَ : فَأَنْزَلَتْ : نِسَاؤُكُمْ
حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ .

* * *

باب جواز جماعه امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها

من غير تعرض للدبر

قول جابر : (كانت اليهود تقول : إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها
كان الولد أحول فنزلت نساؤكم حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) وفي رواية
(إن شاء مجيبة وإن شاء غير مجيبة غير أن ذلك في صمام واحد) . (المجيبة)
بميم مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم باء موحدة مشددة مكسورة ثم ياء مثناة من
تحت ، أى مكبوبة على وجهها . و (الصمام) بكسر الصاد ، أى ثقب
واحد ، والمراد به القبل . قال العلماء : وقوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى
شِئْتُمْ ﴾ أى موضع الزرع من المرأة ، وهو قبلها الذى يزرع فيه المنى لا بتغاء
الولد . ففيه إباحة وطئها في قبلها إن شاء من بين يديها ، وإن شاء من ورائها ،

١١٩ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ . ح
وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ . حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، عَنْ
أَيُّوبَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ .
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ
وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ . قَالُوا : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ
جَرِيرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . قَالَ : سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ رَاشِدٍ يُحَدِّثُ عَنْ
الزُّهْرِيِّ . ح وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ . حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ .
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (وَهُوَ ابْنُ الْمُخْتَارِ) عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ .
كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ .
وَزَادَ فِي حَدِيثِ النُّعْمَانِ عَنِ الزُّهْرِيِّ : إِنْ شَاءَ مُجَبِّئَةٌ ، وَإِنْ شَاءَ
غَيْرُ مُجَبِّئَةٍ . غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي صِمَامٍ وَاحِدٍ .

*
*
*

وإن شاء مكبوبة . وأما الدبر فليس هو بحرث ولا موضع زرع . ومعنى قوله :
(أنى شئتم) أى كيف شئتم . واتفق العلماء الذين يعتد بهم على تحريم وطء المرأة
فى دبرها حائضاً كانت أو طاهراً ، لأحاديث كثيرة مشهورة ، كحديث :
« ملعون من أتى امرأة فى دبرها » قال أصحابنا : لا يحل الوطء فى الدبر فى
شئ من الآدميين ولا غيرهم من الحيوان فى حال من الأحوال . والله أعلم .
قوله : (إن يهود كانت تقول) هكذا هو فى النسخ (يهود) غير مصروف ؛
لأن المراد قبيلة اليهود ، فامتنع صرفه للتأنيث والعلمية .

(٢٠) باب تحريم امتناعها من فراش زوجها

١٢٠ - (١٤٣٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا ، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ . حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ) . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : « حَتَّى تَرْجِعَ » .

* * *

١٢١ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ يَزِيدَ (يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ) ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ :

باب تحريم امتناعها من فراش زوجها

قوله ﷺ : (إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ) وفي رواية (حَتَّى تَرْجِعَ) هذا دليل على تحريم امتناعها من فراشه لغير عذر شرعي ، وليس الحيض بعذر في الامتناع ؛ لأن له حقاً في الاستمتاع بها فوق الإزار . ومعنى الحديث أن اللعنة تستمر عليها حتى تزول المعصية بطلوع

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا ، فَتَأْبَى عَلَيْهِ ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا ، حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا » .

* * *

١٢٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ .
قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ . حَدَّثَنَا
وَكَيْعٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ .
كُلُّهُمَّ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ ، فَلَمْ تَأْتِهِ ،
فَبَاتَ غَضْبَانَ عَلَيْهَا ، لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ » .

* * *

(٢١) باب تحريم إفشاء سر المرأة

١٢٣ - (١٤٣٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيُّ . حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ يَقُولُ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ مِنْ أَشْرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةَ يَوْمِ
الْقِيَامَةِ ، الرَّجُلُ يُفْضَى إِلَى امْرَأَتِهِ ، وَتُفْضَى إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَنْشُرُ
سِرَّهَا » .

الفجر والاستغناء عنها ، أو بتوبتها ورجوعها إلى الفراش . قوله ﷺ : (فبات غضبان عليها) وفي بعض النسخ (غضباناً) .

١٢٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، الرَّجُلُ يُفْضَى إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضَى إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا » . وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : « إِنَّ أَعْظَمَ » .

باب تحريم إفشاء سر المرأة

قوله ﷺ : (إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها) قال القاضي : هكذا وقعت الرواية (أشر) بالألف ، وأهل النحو يقولون : لا يجوز أشر وأخير ، وإنما يقال : هو خير منه وشر منه . قال : وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللغتين جميعاً ، وهي حجة في جوازهما جميعاً ، وأنها لغتان . وفي هذا الحديث تحريم إفشاء الرجل ما يجري بينه وبين امرأته من أمور الاستمتاع ، ووصف تفاصيل ذلك ، وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه . فأما مجرد ذكر الجماع فإن لم تكن فيه فائدة ولا إليه حاجة فمكروه ؛ لأنه خلاف المروءة ، وقد قال ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » وإن كان إليه حاجة ، أو ترتب عليه فائدة بأن ينكر عليه إعراضه عنها ، أو تدعى عليه العجز عن الجماع ، أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره ، كما قال ﷺ : « إني لأفعله أنا وهذه » وقال ﷺ لأبي طلحة : « أعرستم الليلة » وقال لجابر : « الكيس الكيس » والله أعلم .

باب (٢٢) حكم العزل

١٢٥ - (١٤٣٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ . أَخْبَرَنِي رَبِيعَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو صِرْمَةَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . فَسَأَلَهُ أَبُو صِرْمَةَ فَقَالَ : يَا أَبَا سَعِيدٍ ! هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْعَزْلَ ؟ فَقَالَ :

باب حكم العزل

العزل هو أن يجامع فإذا قارب الإنزال نزع وأنزل خارج الفرج ، وهو مكروه عندنا في كل حال وكل امرأة ، سواء رضيت أم لا ؛ لأنه طريق إلى قطع النسل ، ولهذا جاء في الحديث الآخر تسميته (الوأد الخفي) ؛ لأنه قطع طريق الولادة ، كما يقتل المولود بالوأد . وأما التحريم فقال أصحابنا : لا يحرم في مملوكته ، ولا في زوجته الأمة ، سواء رضيت أم لا ؛ لأن عليه ضرراً في مملوكته بمصيرها أم ولد وامتناع بيعها ، وعليه ضرر في زوجته الرقيقة بمصير ولده رقيقاً تبعاً لأمه . وأما زوجته الحرة فإن أذنت فيه لم يحرم ، وإلا فوجهان ، أحدهما لا يحرم . ثم هذه الأحاديث مع غيرها يجمع بينها بأن ملورد في النهي محمول على كراهة التنزيه ، وما ورد في الإذن في ذلك محمول على أنه ليس بحرام ، وليس معناه نفى الكراهة . هذا مختصر ما يتعلق بالباب من الأحكام والجمع بين الأحاديث . وللسلف خلاف كنحو ما ذكرناه من مذهبنا ، ومن حرمه بغير إذن الزوجة الحرة قال : عليها ضرر في العزل فيشترط لجوازه إذنها .

نَعَمْ . غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ بَلْمُصْطَلِقَ . فَسَبَيْنَا كَرَائِمَ
الْعَرَبِ . فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَرَغِبْنَا فِي الْفِدَاءِ . فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتِعَ
وَنَعْزَلَ . فَقُلْنَا : نَفْعُلْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهَرِنَا لَا نَسْأَلُهُ !
فَسَأَلَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا . مَا
كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا سَتَكُونُ » .

* * *

١٢٦ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ .

قوله : (غزوة بلمصطلق) أى بنى المصطلق ، وهى غزوة المريسيع . قال
القاضى : قال أهل الحديث : هذا أولى من رواية موسى بن عقبة أنه كان فى
غزوة أوطاس . قوله : (كرائم العرب) أى النفيسات منهم . قوله : (فطالت
علينا العزبة ورغبنا فى الفداء) معناه احتجنا إلى الوطاء ، وخفنا من الحبل ،
فتصير أم ولد يمتنع علينا بيعها وأخذ الفداء فيها . فيستنبط منه منع بيع أم الولد ،
وأن هذا كان مشهوراً عندهم . قوله ﷺ : (لا عليكم ألا تفعلوا ما كتب الله
خلق نسمة هى كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون) معناه : ما عليكم ضرر فى
ترك العزل لأن كل نفس قدر الله تعالى خلقها لا بد أن يخلقها ، سواء عزلتم
أم لا ، وما لم يقدر خلقها لا يقع ، سواء عزلتم أم لا ، فلا فائدة فى عزلكم ،
إن كان الله تعالى قدر خلقها سبقكم الماء فلا ينفع حرصكم فى منع الخلق .
وفى هذا الحديث دلالة لمذهب جماهير العلماء أن العرب يجرى عليهم الرق كما
يجرى على العجم ، وأنهم إذا كانوا مشركين وسبوا جاز استرقاقهم ؛ لأن بنى
المصطلق عرب صلبية من خزاعة ، وقد استرقوهم ، ووطئوا سباياهم ،
واستباحوا بيعهن ، وأخذ فدائهن . وبهذا قال مالك ، والشافعى - فى قوله
الصحيح الجديد - وجمهور العلماء . وقال أبو حنيفة والشافعى - فى قوله القديم

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبُرْقَانِ . حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، فِي مَعْنَى حَدِيثِ رَبِيعَةَ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

* * *

١٢٧ - (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضُّبَعِيُّ . حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ مَالِكٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ : أَصَبْنَا سَبَايَا فَكُنَّا نَعْرُلُ . ثُمَّ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ لَنَا : « وَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ؟ وَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ؟ وَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ؟ مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ » .

* * *

١٢٨ - (...) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ . حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . قَالَ : قُلْتُ لَهُ : سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا . فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » .

* * *

١٢٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ . حَدَّثَنَا خَالِدٌ

(يَغْنَى ابْنُ الْحَارِثِ) . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْزٌ . قَالُوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْعَزْلِ : « لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ . فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » .

وَفِي رِوَايَةٍ بَهْزٍ قَالَ شُعْبَةُ : قُلْتُ لَهُ : سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

* * *

١٣٠ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ) . قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) . حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشْرِ بْنِ مَسْعُودٍ ، رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . قَالَ : سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ : « لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ . فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَقَوْلُهُ : « لَا عَلَيْكُمْ » أَقْرَبُ إِلَى النَّهْيِ .

* * *

١٣١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ

مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشْرِ الْأَنْصَارِيِّ . قَالَ : فَرَدَّ الْحَدِيثَ حَتَّى رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . قَالَ : ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « وَمَاذَاكُمْ ؟ » قَالُوا :

الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تُرْضِعُ فَيُصِيبُ مِنْهَا . وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ .
وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأُمَّةُ فَيُصِيبُ مِنْهَا . وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ . قَالَ :
« فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ . فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » .
قَالَ ابْنُ عَوْنٍ : فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ فَقَالَ : وَاللَّهِ ! لَكَأَنَّ هَذَا
زَجَرٌ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ
حَرْبٍ . حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ . قَالَ : حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا
عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ . (يَعْنِي حَدِيثَ
الْعَزْلِ) فَقَالَ : إِنِّي أَيْ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى .
حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ سِيرِينَ . قَالَ : قُلْنَا لِأَبِي
سَعِيدٍ : هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي الْعَزْلِ شَيْئًا ؟ قَالَ :
نَعَمْ . وَسَأَقُ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ . إِلَى قَوْلِهِ :
« الْقَدَرُ » .

* * *

١٣٢ - (...) حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ
عَبْدَةَ (قَالَ ابْنُ عَبْدَةَ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ عُبيدُ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ

عُيِّنَةَ (عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ قَرَعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . قَالَ : ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ ؟ » (وَلَمْ يَقُلْ : فَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ) فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا .

* * *

١٣٣ - (...) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ (يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ) عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . سَمِعَهُ يَقُولُ : سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ : « مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ . وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعَهُ شَيْءٌ » .

* * *

(...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْبَصْرِيُّ . حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ . حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ . أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

* * *

١٣٤ - (١٤٣٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ ؛ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمُنَا وَسَانِيَتُنَا . وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ . فَقَالَ : « اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ . فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا

قُدِّرَ لَهَا « فَلَبِثَ الرَّجُلُ . ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ : إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبَلَتْ .
فَقَالَ : « قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا » .

* * *

١٣٥ - (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ . حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عِيَّاضٍ ، عَنْ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ عِنْدِي
جَارِيَةً لِي . وَأَنَا أَعْزَلُ عَنْهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ ذَلِكَ
لَنْ يَمْنَعَ شَيْئًا أَرَادَهُ اللَّهُ » قَالَ : فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ !
إِنَّ الْجَارِيَةَ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : « أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ
الزُّبَيْرِيُّ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ ، قَاصُّ أَهْلِ مَكَّةَ . أَخْبَرَنِي

لا يجرى عليهم الرق لشرفهم . والله أعلم . قوله (إن لي جارية هي خادمنا
وسانيتها) أي التي تسقى لنا ، شبهها بالبعير في ذلك . قوله ﷺ للذي
أخبره بأن له جارية يعزل عنها (إن شئت) ثم أخبره أنها حبلت إلى
آخره فيه دلالة على إلحاق النسب مع العزل ؛ لأن الماء قد سبق . وفيه أنه إذا
اعترف بوطء أمته صارت فراشاً له وتلحقه أولادها إلا أن يدعى الاستبراء ،
وهو مذهبنا ومذهب مالك . قوله ﷺ : (أنا عبد الله ورسوله) معناه هنا
أن ما أقول لكم حق ، فاعتمدوه واستيقنوه فإنه يأتي مثل فلق الصبح .

عُرْوَةُ بْنُ عِيَّاضِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ النَّوْفَلِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ .

* * *

١٣٦ - (١٤٤٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) عَنْ عَمْرِو ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : كُنَّا نَعَزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ . زَادَ إِسْحَاقُ : قَالَ سُفْيَانُ : لَوْ كَانَ شَيْئًا يَنْهَى عَنْهُ ، لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ .

* * *

١٣٧ - (...) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ . حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنَ . حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ عَطَاءٍ . قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ : لَقَدْ كُنَّا نَعَزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

* * *

١٣٨ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ . حَدَّثَنَا مُعَاذُ (يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ) . حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : كُنَّا نَعَزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ . فَلَمْ يَنْهَنَا .

*

* *

(٢٣) باب تحريم وطء الحامل المسبية

١٣٩ - (١٤٤١) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ . قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ مُجَحَّ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ . فَقَالَ : « لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلِمَّ بِهَا ؟ » فَقَالُوا : نَعَمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ . كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ كَيْفَ يَسْتَحْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ » .

* * *

باب تحريم وطء الحامل المسبية

قوله : (عن يزيد بن خمير) هو بالخاء المعجمة . قوله : (أتى بامرأة مجح على باب فسطاط) المجح بيم مضمومة ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة ، وهي الحامل التي قربت ولادتها . وفي الفسطاط ست لغات فسطاط وفستاط وفساط بحذف الطاء والتاء لكن بتشديد السين وبضم الفاء وكسرهما في الثلاثة ، وهو نحو بيت الشعر . قوله : (أتى بامرأة مجح على باب فسطاط فقال : لعله يريد أن يلِمَّ بها ؟ فقالوا : نعم فقال : لقد هممت أن ألعنه لعناً يدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل له ؟ كيف يستخدمه وهو لا يحل له ؟) معنى (يلِمَّ بها) أى يطأها وكانت حاملاً مسبية ، لا يحل جماعها حتى تضع . وأما قوله ﷺ : (كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له) فمعناه أنه قد تتأخر ولادتها ستة أشهر حيث يحتمل كون الولد من هذا السابى ، ويحتمل أنه كان ممن قبله ، فعلى تقدير كونه من السابى يكون ولداً له ويتوراثان ، وعلى

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ . جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ .

*
* *

(٢٤) باب جواز الغيلة وهي وطء الموضع ، وكراهة الغزل

١٤٠ - (١٤٤٢) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ . حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ

تقدير كونه من غير السابى لا يتوراثان هو ولا السابى لعدم القرابة ، بل له استخدامه لأنه مملوكه . فتقدير الحديث أنه قد يستلحقه ويجعله ابناً له ويورثه مع أنه لا يحل له توريثه لكونه ليس منه ، ولا يحل توارثه ومزاحمته لباقي الورثة ، وقد يستخدمه استخدام العبيد ويجعله عبداً يملكه مع أنه لا يحل له ذلك ، لكونه منه إذا وضعته لمدة محتملة كونه من كل واحد منهما ، فيجب عليه الامتناع من وطئها خوفاً من هذا المحذور . فهذا هو الظاهر في معنى الحديث ، وقال القاضى عياض : معناه الإشارة إلى أنه قد ينمى هذا الجنين بنطقة هذا السابى فيصير مشاركاً فيه ، فيمتنع الاستخدام ، قال : وهو نظير الحديث الآخر : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه ولد غيره » . هذا كلام القاضى ، وهذا الذى قاله ضعيف أو باطل ، وكيف ينتظم التورث مع هذا التأويل ؟ بل الصواب ما قدمناه . والله أعلم .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ . حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ
الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ » .
قَالَ مُسْلِمٌ : وَأَمَّا خَلْفٌ فَقَالَ : عَنْ جُدَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ . وَالصَّحِيحُ
مَا قَالَهُ يَحْيَى : بِالذَّالِ .

* * *

باب جواز الغيلة «وهى وطء الموضع» وكراهة الغزل

قوله : (عن جدامة بنت وهب) ذكر مسلم اختلاف الرواة فيها، هل هى
بالذال المهملة أم بالذال المعجمة؟ قال: الصحيح أنه بالذال يعنى المهملة، وهكذا
قال جمهور العلماء أن الصحيح أنها بالمهملة والجيم مضمومة بلا خلاف وقوله :
(جدامة بنت وهب) وفى رواية الأخرى (جدامة بنت وهب أخت عكاشة)
قال القاضى عياض : قال بعضهم : إنها أخت عكاشة على قول من قال : إنها
جدامة بنت وهب بن محصن. وقال آخرون : هى أخت رجل آخر يقال له
عكاشة بن وهب ، ليس بعكاشة بن محصن المشهور . وقال الطبرى : هى
جدامة بنت جندل ، هاجرت، قال : والمحدثون قالوا فيها : جدامة بنت وهب .
هذا ما ذكره القاضى ، والمختار أنها جدامة بنت وهب الأسدية ، أخت عكاشة
ابن محصن المشهور الأسدى ، وتكون أخته من أمه . وفى (عكاشة) لغتان
سبقتا فى كتاب الإيمان تشديد الكاف وتخفيفهما ، والتشديد أفصح وأشهر .
قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لقد همت أن أنهى عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم وفارس
يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم) قال أهل اللغة : الغيلة هنا بكسر الغين ،
ويقال لها (الغيل) بفتح الغين مع حذف الهاء ، و (الغيال) بكسر الغين ،
كما ذكره مسلم فى الرواية الأخيرة . وقال جماعة من أهل اللغة : الغيلة بالفتح

١٤١ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ . قَالَا : حَدَّثَنَا الْمُقْرِيُّ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ . حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ ، أُخْتِ عُرْكَاشَةَ . قَالَتْ : حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ ، وَهُوَ يَقُولُ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ . فَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ . فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئاً » .

ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ » .

المرّة الواحدة ، وأما بالكسر فهي الاسم من الغيل . وقيل : إن أريد بها وطء الموضع جاز الغيلة بالكسر والفتح . واختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث ، وهي الغيل ، فقال مالك في الموطأ ، والأصمعي وغيره من أهل اللغة : أن يجامع امرأته وهي مرضع ، يقال منه : أغال الرجل وأغيل إذا فعل ذلك . وقال ابن السكيت : هو أن ترضع المرأة وهي حامل ، يقال منه : غالت وأغيلت : قال العلماء : سبب همه - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - بالنهي عنها أنه يخاف منه ضرر الولد الرضع ، قالوا : والأطباء يقولون : إن ذلك اللبن داء ، والعرب تكرهه وتتقيه . وفي الحديث جواز الغيلة فإنه ﷺ لم ينه عنها ، وبين سبب ترك النهي . وفيه جواز الاجتهاد لرسول الله ﷺ ، وبه قال جمهور أهل الأصول ، وقيل : لا يجوز لتمكنه من الوحي ، والصواب الأول . قوله ﷺ : (فإذا هم يغيلون) هو بضم الياء ؛ لأنه من أغال يغيل كما سبق . قوله : (ثم سألوه عن العزل فقال رسول الله ﷺ : ذاك الواد الخفي) وهي « وإذا

زَادَ عَبْدُ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْمُقْرِئِ وَهَى : وَإِذَا الْمَوْؤَدَةُ سُئِلَتْ
[٨١ / التكوير / ٨] .

١٤٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ
جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ . فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ ، فِي الْعَزْلِ
وَالْغِيلَةِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « الْغِيَالِ » .

١٤٣ - (١٤٤٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ
وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ) . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
يَزِيدَ الْمُقْبِرِيُّ . حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ . حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ

المؤودة سئلت ﴿ الوأد والمؤودة بالهمز ، والوَأَدُ دَفَنُ الْبِنْتِ وَهِيَ حَيَّةٌ ، وَكَانَتْ
الْعَرَبُ تَفْعَلُهُ خَشْيَةَ الْإِمْلَاقِ ، وَرَبَّمَا فَعَلُوهُ خَوْفَ الْعَارِ . وَالْمَوْؤَدَةُ الْبِنْتُ الْمَدْفُونَةُ
حَيَّةٌ ، وَيُقَالُ وَأَدْتَ الْمَرْأَةَ وَلَدَهَا وَأَدَأُ . قِيلَ : سَمِيَتْ مَوْؤَدَةً لِأَنَّهَا تَثْقُلُ بِالتُّرَابِ
وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْعَزْلِ وَجْهٌ تَسْمِيَةٌ هَذَا وَأَدَأُ ، وَهُوَ مُشَابِهَةٌ الْوَأَدِ فِي تَفْوِيتِ
الْحَيَاةِ . وَقَوْلُهُ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ ﴿ وَإِذَا الْمَوْؤَدَةُ سُئِلَتْ ﴾ مَعْنَاهُ أَنَّ الْعَزْلَ يَشْبَهُ
الْوَأَدَ الْمَذْكُورَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ . قَوْلُهُ : (حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ) الْأَوَّلُ بِالشَّيْنِ
الْمَعْجَمَةِ ، وَأَبُوهُ بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ ، وَهُوَ عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقَتَبَانِيُّ بِكسْرِ الْقَافِ ،

أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ؛ أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَ وَالِدَهُ
 سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ؛ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ :
 إِنِّي أُعْزِلُ عَنْ امْرَأَتِي . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِمَ تَفْعَلُ
 ذَلِكَ ؟ » فَقَالَ الرَّجُلُ : أَشْفَقْتُ عَلَى وَلَدِهَا ، أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا . فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا ، ضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ » .
 وَقَالَ زَهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ : « إِنْ كَانَ لِدَلِّكَ فَلَا . مَا ضَارَ ذَلِكَ
 فَارِسَ وَلَا الرُّومَ » .

منسوب إلى قتيبان بطن من رعين . قوله : (أشفق على ولدها) هو بضم الهمزة
 وكسر الفاء ، أى أخاف . قوله : (ما ضار ذلك فارس ولا الروم) هو
 بتخفيف الراء ، أى ما ضرهم ، يقال : ضاره يضره ضيراً ، ويضره ضرأً
 ضره . والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧ - كتاب الرضاع

(١) باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

١ - (١٤٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا . وَإِنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ . قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرَاهُ فُلَانًا » (لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ) فَقَالَتْ عَائِشَةُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا (لِعَمِّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ) دَخَلَ عَلَيَّ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ . إِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ » .

كتاب الرضاع

هو بفتح الراء وكسرهما، والرضاعة بفتح الراء وكسرهما، وقد رضع الصبي أمه بكسر الضاد يرضعها بفتحها رضاعاً . قال الجوهرى : ويقول أهل نجد : رضع يرضع بفتح الضاد فى الماضى وكسرهما فى المضارع رضعاً ، كضرب ضرباً ، وأرضعته أمه وامرأة مرضع أى لها ولد ترضعه ، فإن رضعتها بإرضاعة ، قلت مرضعة بالهاء . والله أعلم . قوله ﷺ : (إن الرضاعة تحرم

٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . ح
وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَذَلِيُّ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ
هَاشِمٍ بْنُ الْبَرِيدِ . جَمِيعاً عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : « يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ،
مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ .

*
* *

(٢) باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل

٣ - (١٤٤٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى
مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا
أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ أَفْلَحَ ، أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ ، جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا . وَهُوَ
عَمُّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ . بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْحِجَابُ . قَالَتْ : فَأَيُّتُ أَنْ آذَنَ
لَهُ . فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ . فَأَمَرَنِي أَنْ
آذَنَ لَهُ عَلَى .

ما تحرمه الولادة) وفي رواية (يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة) وفي
حديث قصة حفصة وحديث قصة عائشة الإذن لدخول العم من الرضاعة

٤ - (...) وحديثاه أبو بكر بن أبي شيبَةَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : أَتَانِي عَمِّي

عليها ، وفي الحديث الآخر (فليج عليك عمك قلت : إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل قال : إنه عمك فليج عليك) هذه الأحاديث متفقة على ثبوت حرمة الرضاع ، وأجمعت الأمة على ثبوتها بين الرضيع والمرضعة ، وأنه يصير ابنها ، يحرم عليه نكاحها أبداً ، ويحل له النظر إليها ، والخلوة بها ، والمسافرة ، ولا يترتب عليه أحكام الأمومة من كل وجه فلا يتوارثان ، ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر ، ولا يعتق عليه بالملك ، لاترد شهادته لها ، ولا يعقل عنها ، ولا يسقط عنها القصاص بقتله ، فهما كالأجنبيين في هذه الأحكام . وأجمعوا أيضاً على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع ، وبين الرضيع وأولاد المرضعة ، وأنه في ذلك كولدها من النسب لهذه الأحاديث . وأما الرجل المنسوب ذلك اللبن إليه لكونه زوج المرأة ، أو وطئها بملك أو شبهة فمذهبنا ومذهب العلماء كافة ثبوت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع ، ويصير ولداً له ، وأولاد الرجل أخوة الرضيع وأخواته ، وتكون أخوة الرجل أعمام الرضيع ، وأخواته عمات ، وتكون أولاد الرضيع أولاد الرجل . ولم يخالف في هذا إلا أهل الظاهر وابن عليه فقالوا : لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل والرضيع ، ونقله المازري عن ابن عمر وعائشة ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ﴾ ولم يذكر البنت والعمة كما ذكرهما في النسب . واحتج الجمهور بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة في عم عائشة وعم حفصة ، وقوله ﷺ مع إذنه فيه أنه : (يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة) . وأجابوا عما احتجوا به من الآية أنه ليس فيها نص بإباحة البنت والعمة ونحوهما ؛ لأن ذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عما سواه لو لم يعارضه دليل آخر ، كيف وقد جاءت هذه الأحاديث الصحيحة . والله أعلم .

مِنَ الرِّضَاعَةِ ، أَفْلَحُ بْنُ أَبِي قُعَيْسٍ . فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ .
وَزَادَ : قُلْتُ : إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ . قَالَ :
« تَرَبَّتْ يَدَاكَ ، أَوْ يَمِينُكَ » .

* * *

قوله ﷺ : (أراه فلاناً) لعم حفصة ، هو بضم الهمزة ، أى أظنه . قوله :
(حدثنا علي بن هاشم بن البريد) هو بياء موحدة مفتوحة ثم راء مكسورة
ثم ياء مثناة تحت . قوله : (عن عائشة أنها أخبرته أن أفلح أخا أبي القعيس
جاء يستأذن عليها وهو عمها من الرضاعة) إلى آخره وذكر الحديث السابق
في أول الباب عن عائشة أنها قالت (يارسول الله لو كان فلان حياً لعمها من
الرضاعة دخل علي قال رسول الله ﷺ نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة)
اختلف العلماء في عم عائشة المذكور فقال أبو الحسن القابسي : هما عمان
لعائشة من الرضاعة أحدهما أخو أبيها أبي بكر من الرضاعة ، ارتضع هو
وأبو بكر رضي الله عنه من امرأة واحدة ، والثاني أخو أبيها من الرضاعة الذي
هو أبو القعيس ، وأبو القعيس ، أبوها من الرضاعة ، وأخوه أفلح عمها .
وقيل : هو عم واحد ، وهذا غلط ، فإن عمها في الحديث الأول ميت ، وفي
الثاني حي جاء يستأذن ، فالصواب ما قاله القابسي . وذكر القاضي القولين
ثم قال : قول القابسي أشبه ؛ لأنه لو كان واحداً لفهمت حكمه من المرة الأولى
ولم تحتجب منه بعد ذلك ، فإن قيل : فإذا كانا عمين كيف سألت على الميت
وأعلمها النبي ﷺ أنه عم لها يدخل عليها واحتجبت عن عمها الآخر أخي
أبي القعيس حتى أعلمها النبي ﷺ بأنه عمها يلج عليها ؟ فهلا اكتفت بأحد
السؤالين ؟ فالجواب أنه يحتمل أن أحدهما كان عمّاً من أحد الأبوين ، والآخر
منهما أو عمّاً أعلى ، والآخر أدنى ، ونحو ذلك من الاختلاف فخافت أن تكون

٥ - (...) وحديثي حرملة بن يحيى . حدثنا ابن وهب .
 أخبرني يونس عن ابن شهاب ، عن عروة ؛ أن عائشة أخبرته ؛
 أنه جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليها . بعد ما نزل
 الحجاب . وكان أبو القعيس أبا عائشة من الرضاعة . قالت
 عائشة : فقلت : والله ! لا آذن لأفلح ، حتى أستأذن رسول الله
 ﷺ . فإن أبا القعيس ليس هو أرضعني . ولكن أرضعني
 امرأته . قالت عائشة : فلما دخل رسول الله ﷺ قلت :
 يا رسول الله ! إن أفلح أخا أبي القعيس جاءني يستأذن علي .
 فكرهت أن آذن له حتى أستأذك . قالت : فقال النبي ﷺ :
 « ائذني له » .

قال عروة : فبذلك كانت عائشة تقول : حرّموا من الرضاعة
 ما تحرّمون من النسب .

* * *

الإباحة مختصة بصاحب الوصف المسئول عنه أولا . والله أعلم . قوله : (عن
 عائشة أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها) وفي رواية (أفلح بن
 أبي قعيس) وفي رواية (استأذن على عمي من الرضاعة أبو الجعد فرددته قال
 لي هشام : إنما هو أبو القعيس) وفي رواية (أفلح بن قعيس) قال الحفاظ :
 الصواب الرواية الأولى ، وهي التي كررها مسلم في أحاديث الباب ، وهي
 المعروفة في كتب الحديث وغيرها أن عمها من الرضاعة هو أفلح أخو
 أبي القعيس ، وكنية أفلح أبو الجعد ، والقعيس بضم القاف وفتح العين وبالسین

٦ - (...) وحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو
أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا . بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ . وَفِيهِ : « فَإِنَّهُ عَمُّكَ
تَرَبَّتْ يَمِينُكَ » .

وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ زَوْجَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ .

* * *

٧ - (...) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ . قَالَا :
حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : جَاءَ
عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ . فَأَيُّتُ أَنْ آذَنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ : إِنَّ عَمِّي مِنَ
الرِّضَاعَةِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَيُّتُ أَنْ آذَنَ لَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمُّكَ » قُلْتُ : إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي
الرَّجُلُ . قَالَ : « إِنَّهُ عَمُّكَ . فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ » .

* * *

(...) وحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (يَعْنِي
ابْنَ زَيْدٍ) . حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ
اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا . فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

* * *

(...) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ

هشام ، بهذا الإسناد ، نحوه . غير أنه قال : استأذن عليها أبو القعيس .

* * *

٨ - (...) وحديثي الحسن بن علي الحلواني ومحمد بن رافع . قالوا : أخبرنا عبد الرزاق . أخبرنا ابن جريج عن عطاء . أخبرني عروة بن الزبير ؛ أن عائشة أخبرته . قالت : استأذن علي عمي من الرضاغة ، أبو الجعد . فرددته (قال لي هشام : إنما هو أبو القعيس) فلما جاء النبي ﷺ أخبرته بذلك . قال : « فهلا أذنت له ؟ تربت يمينك أو يدك » .

* * *

٩ - (...) حدثنا قتيبة بن سعيد . حدثنا ليث . ح وحديثنا محمد بن رُمح . أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عراك ، عن عروة ، عن عائشة ؛ أنها أخبرته ؛ أن عمها من الرضاغة يسمى أفلح . استأذن عليها فحجبتها . فأخبرت رسول الله ﷺ . فقال لها : « لا تحتجبي منه . فإنه يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب » .

* * *

١٠ - (...) وحديثنا عبيد الله بن معاذ العنبري . حدثنا أبي .

المهملة . قوله ﷺ : (تربت يداك أو يمينك) سبق شرحه في كتاب الغسل .

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ أَفْلَحُ بْنُ قُعَيْسٍ . فَأَيُّتُ أَنْ آذَنَ لَهُ . فَأَرْسَلَ : إِنِّي عَمُّكَ . أَرْضَعْتُكِ امْرَأَةً أُخَى . فَأَيُّتُ أَنْ آذَنَ لَهُ . فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ : « لِيَدْخُلَ عَلَيْكَ ، فَإِنَّهُ عَمُّكَ » .

*
* *

(٣) باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

١١ - (١٤٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ عَلِيٍّ . قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَالِكُ تَنَوَّقُ فِي قُرَيْشٍ وَتَدْعُنَا ؟ فَقَالَ : « وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . بِنْتُ حَمْزَةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي . إِنَّهَا ابْنَةُ أُخَى مِنَ الرِّضَاعَةِ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَرِيرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

قوله : (مالك تنوق في قريش) هو بقاء مشاة فوق مفتوحة ثم نون مفتوحة ثم واو مفتوحة مشددة ثم قاف ، أى تختار وتبالغ في الاختيار . قال القاضي :

أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ .
كُلُّهُمْ عَنْ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

* * *

١٢ - (١٤٤٧) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ .
حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
أَرَادَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ . فَقَالَ : « إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي . إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي
مِنَ الرِّضَاعَةِ . وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ » .

* * *

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ
الْقَطَّانُ) . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ مِهْرَانَ الْقُطَيْبِيُّ . حَدَّثَنَا
بَشَرُ بْنُ عُمَرَ . جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ
أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ .
كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ . بِإِسْنَادِ هَمَّامٍ . سَوَاءً . غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ شُعْبَةَ

وضبطه بعضهم بتاءين مشاتين الثانية مضمومة ، أى تمل . قوله : (وحديثنا
هداب) هو بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة ، ويقال له (هدبة) بضم الهاء ،
وسبق بيانه مرات . قوله : (أريد على ابنة حمزة) هو بضم الهمزة وكسر
الراء ، ومعناه قيل له يتزوجها . قوله : (محمد بن يحيى بن مهران القطيعي)
هو بضم القاف وفتح الطاء ، منسوب إلى قطيعة قبيلة معروفة ، وهو قطيعة بن
عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بالعين المهملة .
قوله : (كليهما عن قتادة) كذا وقع في بعض النسخ ، وفي بعضها (كلاهما)
وهو الجاري على المشهور ، والأول صحيح أيضاً ، وقد سبق بيان وجهه في

انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ : « ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ » . وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ :
« وَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » . وَفِي رِوَايَةٍ
بِشْرِ بْنِ عُمَرَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ .

* * *

١٤ - (١٤٤٨) وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ
عِيسَى . قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ
أَبِيهِ . قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ
مُسْلِمٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ : سَمِعْتُ أُمَّ
سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ : قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَيْنَ أَنْتِ ؟
يَا رَسُولَ اللَّهِ ! عَنْ ابْنَةِ حَمْزَةَ ؟ أَوْ قِيلَ : أَلَا تَخْطُبُ بِنْتَ
حَمْزَةَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؟ قَالَ : « إِنَّ حَمْزَةَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ » .

الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح . قوله : (وفي رواية بشر سمعت
جابر بن زيد) يعنى في رواية بشر أن قتادة قال : سمعت جابر بن زيد ، وهذا
مما يحتاج إلى بيانه ؛ لأن قتادة مدلس وقد قال في الرواية الأولى (قتادة عن
جابر) وقد علم أن المدلس لا يحتج بعننته حتى يثبت سماعه لذلك الحديث ،
ففيه مسلم على ثبوته . قوله : (أخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه قال سمعت
عبد الله بن مسلم يقول سمعت محمد بن مسلم يقول سمعت حميد بن
عبد الرحمن يقول سمعت أم سلمة) هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون أولهم :
بكير بن عبد الله بن الأشج ، روى عن جماعة من الصحابة . والثاني :
عبد الله بن مسلم الزهرى ، أخو الزهرى المشهور ، وهو تابعى سمع ابن عمر
وآخرين من الصحابة ، وهو أكبر من أخيه الزهرى المشهور . والثالث :

(٤) باب تحريم الريبة وأخت المرأة

١٥ - (١٤٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . أَخْبَرَنَا هِشَامٌ . أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ . قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ : هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ ؟ فَقَالَ : « أَفْعَلُ مَاذَا ؟ » قُلْتُ : تُنْكِحُهَا . قَالَ : « أَوْ تُحِبُّينَ ذَلِكَ ؟ » قُلْتُ : لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ . وَأَحَبُّ مَنْ شَرَكَنِي فِي الْخَيْرِ أُخْتِي . قَالَ : « فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي » قُلْتُ : فَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ « بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « لَوْ أَنَّهَا

محمد بن مسلم الزهري المشهور ، وهو أخو عبد الله الراوى عنه كما ذكرنا . والرابع : حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، وهو والزهري تابعيان مشهوران . ففي هذا الإسناد ثلاث لطائف من علم الإسناد أحدها : كونه جمع أربعة تابعيين بعضهم عن بعض . الثانية : أن فيه رواية الكبير عن الصغير ؛ لأن عبد الله أكبر من أخيه محمد كما سبق . الثالثة : أن فيه رواية الأخ عن أخيه . قولها : (لست لك بمخلية) هو بضم الميم وإسكان الخاء المعجمة ، أى لست أخلى لك بغير ضرة . قولها : (وأحب من شركنى فى الخير أختى) هو بفتح الشين وكسر الراء أى أحب من شاركنى فىك ، وفى صحبتك والانتفاع منك بخيرات الآخرة والدنيا . قولها : (تخطب درة بنت أبى سلمة) هى بضم الدال وتشديد الراء ، وهذا لا خلاف فيه . وأما ما حكاه القاضى عياض عن بعض رواة كتاب مسلم أنه ضبطه (ذرة) بفتح الدال المعجمة فتصحيف لا شك فيه . قولها : (قال : ابنة أم سلمة ؟ قلت : نعم) هذا سؤال استثبات ونفى احتمال إرادة غيرها .

لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي ، مَا حَلْتُ لِي . إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ
الرَّضَاعَةِ . أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوِيَّةٌ . فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ
وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ . »

قوله ﷺ : (لو أنها لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلت لى إنها ابنة أخى
من الرضاعة) معناه أنها حرام على بسببين كونها ربيبة ، وكونها بنت أخى ،
فلو فقد أحد السببين حرمت بالآخر . والربيبة بنت الزوجة ، مشتقة من الرب وهو
الإصلاح ؛ لأنه يقوم بأمرها ويصلح أحوالها . ووقع فى بعض كتب الفقه أنها مشتقة
من التربية ، وهذا غلط فاحش ، فإن من شرط الاشتقاق الاتفاق فى الحروف
الأصلية ، ولام الكلمة وهو الحرف الأخير مختلف فإن آخر رب باء موحدة ،
وفى آخر ربي ياء مثناة من تحت . والله أعلم . والحجر بفتح الحاء وكسرهما .

وأما قوله ﷺ (ربيبتى فى حجرى) ففيه حجة لداود الظاهرى أن الربيبة
لا تحرم إلا إذا كانت فى حجر زوج أمها فإن لم تكن فى حجره فهى حلال
له ، وهو موافق لظاهر قوله تعالى : ﴿ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ ومذهب
العلماء كافة سوى داود أنها حرام ، سواء كانت فى حجره أم لا ، قالوا :
والتقييد إذا خرج على سبب لكونه الغالب لم يكن له مفهوم يعمل به ، فلا
يقصر الحكم عليه ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾
ومعلوم أنه يحرم قتلهم بغير ذلك أيضاً ؛ لكن خرج التقييد بالإملاق لأنه
الغالب ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْرَهُوا فِتْيَانَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾
ونظائره فى القرآن كثيرة . قوله ﷺ : (أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوِيَّةٌ) أباهـا بالباء
الموحدة أى أرضعت أنا وأبوها أبو سلمة من ثوية بشاء مثناة مضمومة ثم واو
مفتوحة ثم ياء التصغير ثم باء موحدة ثم هاء وهى مولاة لأبى لهب ارتضع منها
ﷺ قبل حليلة السعدية رضى الله عنها . قوله ﷺ : (فلا تعرضن على
بناتكن ولا أخواتكن) إشارة إلى أخت أم حبيبة وبنت أم سلمة واسم أخت

(...) وَحَدَّثَنِيهِ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ غَامِرٍ . أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ . كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، سَوَاءً .

* * *

١٦ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ؛ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شِهَابٍ كَتَبَ يَذْكُرُ ؛ أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ ؛ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا ؛ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! انكِحْ أُخْتِي عَزَّةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتُحِبِّينَ ذَلِكَ ! » فَقَالَتْ : نَعَمْ . يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ . وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكْنِي فِي خَيْرٍ ، أُخْتِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي » . قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تُنكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ : « بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ ؟ » قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجَرِي مَا حَلَّتْ لِي . إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ . أَرْضَعْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةُ . فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ » .

أم حبيبة هذه (عزة) بفتح العين المهملة ، وقد سماها في الرواية الأخرى ، وهذا محمول على أنها لم تعلم حينئذ تحريم الجمع بين الأختين ، وكذا لم تعلم

(...) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ . حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي . حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ . كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ . بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْهُ . نَحْوَ حَدِيثِهِ . وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ ، عَزَّةً ، غَيْرُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ .

*
* *

(٥) باب في المصّة والمصتان

١٧ - (١٤٥٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ . ح وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ . كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَمَائِشَةَ . قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (وَقَالَ سُؤَيْدُ وَزُهَيْرُ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ) : « لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ » .

* * *

١٨ - (١٤٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو النَّاقِدُ

من عرض بنت أم سلمة تحريم الربيبة ، وكذا لم تعلم من عرض بنت حمزة تحريم بنت الأخ من الرضاعة ، أو لم تعلم أن حمزة أخ له من الرضاعة ، والله أعلم . قوله ﷺ : (لا تحرم المصّة والمصتان) وفي رواية أخرى : (لا تحرم

وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . كُلُّهُمْ عَنِ الْمُعْتَمِرِ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) .
 أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ،
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ . قَالَتْ : دَخَلَ أَغْرَابِي
 عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِي . فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِنِّي كَانَتْ
 لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى . فَرَعَمَتِ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَّهَا
 أَرْضَعَتِ امْرَأَتِي الْحُدْثَى رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ . فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ :
 « لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ » قَالَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ : عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ .

* * *

١٩ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ . حَدَّثَنَا مُعَاذٌ . ح
 وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ .
 حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ
 صَعْصَعَةَ قَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! هَلْ تُحَرِّمُ الرِّضْعَةَ الْوَاحِدَةَ ؟ قَالَ :
 « لَا » .

* * *

٢٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 بَشْرٍ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ

الاملاجة والإملاجتان (وفي رواية) قال : يانبي الله هل تحرم الرضعة الواحدة

قَالَ : « لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ أَوْ الرُّضْعَتَانِ ، أَوْ الْمَصَّةُ أَوْ الْمَصَّتَانِ » .

* * *

٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . أَمَّا إِسْحَاقُ فَقَالَ ، كَرَوَايَةِ ابْنِ بِشْرِ : « أَوْ الرُّضْعَتَانِ أَوْ الْمَصَّتَانِ » وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ : « وَالرُّضْعَتَانِ وَالْمَصَّتَانِ » .

* * *

٢٢ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ . حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ » .

* * *

٢٣ - (...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ . حَدَّثَنَا حَبَّانُ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ . حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ . سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ : أَلَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ ؟ فَقَالَ : « لَا » .

*

* *

(٦) باب التحريم بخمس رضعات

٢٤ - (١٤٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ فِيْمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ . ثُمَّ نُسِخْنَ : بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ . فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهْنٌ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ .

معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات فتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن ، أما الإملاجة فبكسر الهمزة والجيم المخففة ، وهى المصة ، يقال : ملج الصبي أمه وأملجته . قولها : (فتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ) هو بضم الياء من يقرأ و معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتى أنه ﷺ توفى ، وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً متلوّاً لكونه لم يبلغه النسخ ، لقرب عهده فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك ، وأجمعوا على أن هذا لا يتلى ، والنسخ ثلاثة أنواع : أحدها : ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات ، والثانى : ما نسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات ، وكالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها . والثالث : ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته وهذا هو الأكثر ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ الآية والله أعلم . واختلف العلماء فى القدر الذى يثبت به حكم الرضاع ، فقالت عائشة والشافعى وأصحابه : لا يثبت بأقل من خمس رضعات ، وقال جمهور العلماء : يثبت برضعة واحدة ، حكاه ابن المنذر عن على وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وابن المسيب والحسن ومكحول والزهرى وقتادة والحكم وحماد ومالك والأوزاعى والثورى وأبى حنيفة رضى الله عنهم وقال أبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وداود : يثبت

٢٥ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ . حَدَّثَنَا
 سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ) عَنْ عَمْرَةَ ؛ أَنَّهَا
 سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ (وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ) قَالَتْ
 عَمْرَةُ : فَقَالَتْ عَائِشَةُ : نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ .
 ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا : خَمْسٌ مَعْلُومَاتٌ .

بثلاث رضعات ، ولا يثبت بأقل فأما الشافعي وموافقه فأخذوا بحديث
 عائشة : (خمس رضعات معلومات) وأخذ مالك بقوله تعالى ﴿ وَأَمْهَاتُكُمُ
 اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ ولم يذكر عدداً وأخذ داود بمفهوم حديث « لا تحرم المصة
 والمصتان » وقال هو مبين للقرآن واعترض أصحاب الشافعي على المالكية
 فقالوا : إنما كانت تحصل الدلالة لكم لو كانت الآية واللاتي أرضعنكم
 أمهاتكم ، واعترض أصحاب مالك على الشافعية بأن حديث عائشة هذا لا يحتاج
 به عندهم وعند محققى الأصوليين ؛ لأن القرآن لا يثبت بخبر الواحد وإذا لم يثبت
 قرآناً لم يثبت بخبر الواحد عن النبي ﷺ لأن خبر الواحد إذا توجه إليه قاذح
 يوقف عن العمل به ، وهذا إذا لم يجيء إلا بآحاد مع أن العادة مجيئه متواتراً
 توجب رية والله أعلم ، واعترضت الشافعية على المالكية بحديث المصة
 والمصتان ، وأجابوا عنه بأجوبة باطلة لا ينبغي ذكرها لكن ننبه عليها خوفاً من
 الاغترار بها : منها : أن بعضهم ادعى أنها منسوخة ، وهذا باطل لا يثبت بمجرد
 الدعوى . ومنها : أن بعضهم زعم أنه موقوف على عائشة ، وهذا خطأ
 فاحش ، بل قد ذكره مسلم ، وغيره من طرق صحاح مرفوعاً من رواية
 عائشة ، ومن رواية أم الفضل . ومنها : أن بعضهم زعم أنه مضطرب ، وهذا
 غلط ظاهر ، وجسارة على رد السنن بمجرد الهوى وتوهين صحيحها لنصرة
 المذهب ، وقد جاء في اشتراط العدد أحاديث كثيرة مشهورة ، والصواب
 اشتراطه ، قال القاضى عياض وقد شذ بعض الناس فقال : لا يثبت الرضاع

(...) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ .**
قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ : أَخْبَرْتَنِي عَمْرَةُ ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ
عَائِشَةَ تَقُولُ . بِمِثْلِهِ .

*
* *

(٧) باب رضاة الكبير

٢٦ - (١٤٥٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ . قَالَا :
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ،
عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .
فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ دُخُولِ
سَالِمٍ (وَهُوَ خَلِيفُهُ) . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ » قَالَتْ :
وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ ؟ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ . فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ :
« قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ » .

إلا بعشر رضعات ، وهذا باطل مردود والله أعلم . قوله : (امرأتى الحديث)
هو بضم الحاء وإسكان الدال أى الجديدة . قوله : (حدثنا حبان حدثنا همام)
هو حبان بن هلال وهو بفتح الحاء وبالياء الموحدة وذكر مسلم سهلة بنت
سهيل امرأة أبي حذيفة وإرضاعها سالماً وهو رجل واختلف العلماء فى هذه
المسألة فقالت عائشة وداود : يثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ ، كما ثبت
برضاع الطفل ، لهذا الحديث . وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء
الأمصار إلى الآن : لا يثبت إلا بإرضاع من له دون سنتين إلا أبا حنيفة ، فقال
سنتين ونصف ، وقال زفر : ثلاث سنين ، وعن مالك رواية سنتين و أيام

زَادَ عُمَرُو فِي حَدِيثِهِ : وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ : فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

* * *

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ . جَمِيعًا عَنْ الثَّقَفِيِّ . قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حُذَيْفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ . فَأَثَتْ (تَعْنِي ابْنَةَ سُهَيْلٍ) النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَتْ : إِنَّ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ . وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا . وَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا . وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا . فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ ، وَيَذْهَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ » فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ : إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ ، فَذْهَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ .

واحتج الجمهور بقوله تعالى ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْزِلَهُنَّ ﴾ وبالحدِيث الذي ذكره مسلم بعد هذا إنما الرضاعة من الجماعة ، وبأحاديث مشهورة وحملوا حدِيث سهلة على أنه مختص بها وبسالم وقد روى مسلم عن أم سلمة ، وسائر أزواج رسول الله ﷺ أنهن خالفن عائشة في هذا والله أعلم .

قوله ﷺ : (أَرْضِعِيهِ) قال القاضي : لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها ، ولا التقت بشرتها . وهذا الذي قاله القاضي حسن ، ويحتمل

٢٨ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ .
 (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ) قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ
 جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ ؛ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ
 أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلٍ بْنَ عَمْرِو جَاءَتْ
 النَّبِيَّ ﷺ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ سَالِمًا (لِسَالِمِ مَوْلَى
 أَبِي حُذَيْفَةَ) مَعَنَا فِي بَيْتِنَا . وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ وَعَلِمَ مَا يَعْلَمُ
 الرِّجَالُ . قَالَ : « أَرْضِعِيهِ تَحْرِمِي عَلَيْهِ » قَالَ : فَمَكَثْتُ سَنَةً أَوْ
 قَرِيبًا مِنْهَا لَا أُحَدِّثُ بِهِ وَهَيْبَتُهُ . ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ : لَقَدْ
 حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدُ . قَالَ : فَمَا هُوَ ؟ فَأَخْبَرْتُهُ . قَالَ :
 فَحَدَّثْتُهُ عَنِّي ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْنِيهِ .

* * *

٢٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ
 سَلَمَةَ . قَالَتْ : قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ : إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامُ

أنه عفى عن مسه للحاجة كما خص بالرضاعة مع الكبر . والله أعلم . قوله :
 (مكثت سنة أو قريباً منها لا أحدث به وهبته) هكذا هو في بعض النسخ
 (وهبته) من الهبة وهي الإجلال ، وفي بعضها (رهبته) بالراء من الرهبة
 وهي الخوف ، وهي بكسر الهاء وإسكان الباء وضم التاء ، وضبطه القاضي
 وبعضهم (رهبته) بإسكان الهاء وفتح الباء ونصب التاء . قال القاضي : هو
 منصوب بإسقاط حرف الجر . والضبط الأول أحسن ، وهو الموافق للنسخ

الْأَيْفَعُ الَّذِي مَا أَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ . قَالَ : فَقَالَتْ عَائِشَةُ : أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسْوَةٌ ؟ قَالَتْ : إِنَّ امْرَأَةً أَبِي حُذَيْفَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ . وَفِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ » .

* * *

٣٠ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهْرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ (وَاللَّفْظُ لَهُرُونَ) قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ نَافِعٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ : سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ لِعَائِشَةَ : وَاللَّهِ ! مَا تَطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْغُلَامُ قَدْ اسْتَعْنَى عَنِ الرِّضَاعَةِ . فَقَالَتْ : لِمَ ؟ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهْلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَاللَّهِ ! إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ . قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ » فَقَالَتْ : إِنَّهُ ذُو لِحْيَةٍ . فَقَالَ : « أَرْضِعِيهِ يَذْهَبَ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ » .

فَقَالَتْ : وَاللَّهِ ! مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ .

الأخر (وهبته) بالواو . وقولها : (يدخل عليك الغلام الأيفع) هو بالياء المشاة من تحت وبالفاء ، وهو الذي قارب البلوغ ولم يبلغ ، وجمعه أيفاع ، وقد أيفع الغلام ويفع وهو يافع . والله أعلم .

٣١ - (١٤٥٤) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ .
 حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي . حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛
 أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ ؛ أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبَ
 بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ
 تَقُولُ : أَبِي سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُدْخِلَنَّ عَلَيْهِنَّ أَحَدًا بِتِلْكَ
 الرِّضَاعَةِ . وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ : وَاللَّهِ ! مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رُخْصَةً أَرْخَصَهَا
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ خَاصَّةً . فَمَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهَذِهِ
 الرِّضَاعَةِ . وَلَا رَائِنَا .

*
* *

(٨) باب إنما الرضاعة من الجماعة

٣٢ - (١٤٥٥) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ . حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ
 عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مَسْرُوقٍ . قَالَتْ
 عَائِشَةُ : دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ . فَاشْتَدَّ
 ذَلِكَ عَلَيْهِ . وَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ . قَالَتْ فَقُلْتُ :
 يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ . قَالَتْ فَقَالَ : « انْظُرْنَ
 إِخْوَتَكُنَّ مِنَ الرِّضَاعَةِ . فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . قَالَا

جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
وَكَيْعٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
مَهْدِيٍّ . جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . حَدَّثَنَا
حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ . كُلُّهُمْ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ .
بِإِسْنَادِ أَبِي الْأَحْوَصِ . كَمَعْنَى حَدِيثِهِ . غَيْرَ أَنَّهُمْ قَالُوا : « مِنْ
الْمَجَاعَةِ » .

*
* *

(٩) باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء ، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها

بالسبي

٣٣ - (١٤٥٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ .
حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ
صَالِحٍ ، أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْخُدْرِيِّ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَوْمَ حُنَيْنٍ ، بَعَثَ جَيْشًا إِلَى
أَوْطَاسٍ . فَلَقُوا عَدُوًّا . فَقَاتَلُوهُمْ . فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ . وَأَصَابُوا لَهُمْ

باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء

وإن كان لها زوج انفسخ نكاحه بالسبي

قوله : (حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن
صالح أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري) وفي الطريق

سَبَايَا . فَكَأَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَخَرَّجُوا مِنْ غَشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ : وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ [٤ / النساء / الآية ٢٤] . أَيُّ فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ .

الثاني (عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي علقمة عن أبي سعيد الخدري) وفي الطريق الآخر (عن شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد الخدري) من غير ذكر أبي علقمة ، هكذا هو في جميع نسخ بلادنا ، وكذا ذكره أبو علي الغساني عن رواية الجلودى وابن ماهان ، قال : وكذلك ذكره أبو مسعود الدمشقي ، قال : ووقع في نسخة ابن الحذاء بإثبات (أبي علقمة) بين أبي الخليل وأبي سعيد قال الغساني : ولا أدري ما صوابه . قال القاضي عياض : قال غير الغساني : إثبات أبي علقمة هو الصواب . قلت : ويحتمل أن إثباته وحذفه كلاهما صواب ، ويكون أبو الخليل سمع بالوجهين فرواه تارة كذا ، وتارة كذا ، وقد سبق في أول الكتاب بيان أمثال هذا . قوله : (بعث جيشاً إلى أوطاس) أوطاس موضع عند الطائف ، يصرف ولا يصرف ، سبق بيانه قريباً . قوله : (فأصابوا لهم سبايا فكأن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهن من أجل أزواجهن من المشركين فأنزل الله تعالى في ذلك ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾) أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن . معنى (تخرجوا) خافوا الحرج ، وهو الإثم ، (من غشيانهن) أي من وطئهن من أجل أنهن زوجات ، والمزوجة لا تحل لغير زوجها ، فأنزل الله تعالى بإباحتهن بقوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ والمراد بالمحصنات هنا الزوجات ، ومعناه والمزوجات حرام على غير أزواجهن إلا ما ملكتم بالسبي ، فإنه يفسخ نكاح زوجها الكافر ، وتحل لكم إذا انقضى استبرأؤها . والمراد بقوله : (إذا انقضت عدتهن) أي

٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ؛ أَنَّ أَبَا عَلْقَمَةَ الْهَاشِمِيَّ حَدَّثَ ؛ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُمْ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ ، يَوْمَ حُنَيْنٍ ، سَرِيَّةً . بِمَعْنَى حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْهُنَّ فَحَلَالٌ لَكُمْ . وَلَمْ يَذْكُرْ : إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ . حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ) . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

* * *

استبرأؤهن ، وهى بوضع الحمل عن الحامل ، وبحيضة من الحائل كما جاءت به الأحاديث الصحيحة . واعلم أن مذهب الشافعى ومن قال بقوله من العلماء أن المسبية من عبدة الأوثان وغيرهم من الكفار الذين لا كتاب لهم لا يحل وطؤها بملك اليمين حتى تسلم ، فما دامت على دينها فهى محرمة ، وهؤلاء المسييات كن من مشركى العرب عبدة الأوثان ، فيؤول هذا الحديث وشبهه على أنهم أسلمن ، وهذا التأويل لا بد منه . والله أعلم . واختلف العلماء فى الأمة إذا بيعت وهى مزوجة مسلماً هل يفسخ النكاح وتحل لمشتريها أم لا ؟ فقال ابن عباس يفسخ لعموم قوله تعالى : ﴿ وَالْحَصْنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ وقال سائر العلماء : لا يفسخ ، وخصوا الآية بالمملوكة بالسبى . قال المازرى : هذا الخلاف مبنى على أن العموم إذا خرج على سبب

٣٥ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ . قَالَ : أَصَابُوا سَبِيًّا يَوْمَ أُوطَاسٍ . لَهُنَّ أَزْوَاجٌ . فَتَخَوُّفُوا . فَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ [٤ / النساء / الآية ٢٤] .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ . حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ) . حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

*
* *

(١٠) باب الولد للفراش ، وتوقى الشبهات

٣٦ - (١٤٥٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ

هل يقصر على سبيه أم لا ؟ فمن قال يقصر على سبيه لم يكن فيه هنا حجة للمملوكة بالشراء ؛ لأن التقدير : إلا ما ملكت أيمانكم بالسبي . ومن قال لا يقصر بل يحمل على عمومها قال : يفسخ نكاح المملوكة بالشراء . لكن ثبت في حديث شراء عائشة بريرة أن النبي ﷺ خير بريرة في زوجها ، فدل على أنه لا يفسخ بالشراء ، لكن هذا تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد ، وفي جوازه خلاف . والله أعلم .

وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ . فَقَالَ سَعْدٌ : هَذَا . يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ابْنُ أَخِي ، عْتَبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ . عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ . انْظُرْ إِلَيَّ شَبِيهِهِ . وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ : هَذَا أَخِي ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَلَدَ عَلِيٍّ فِرَاشِ أَبِي . مِنْ وَلِيدَتِهِ . فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ شَبِيهِهِ ، فَرَأَى شَبَهَا بَيْنًا بَعْتَبَةَ . فَقَالَ : « هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ . الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ . وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ » .

قَالَتْ : فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ . وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَوْلَهُ « يَا عَبْدُ » .

باب الولد للفراش وتوقى الشبهات

قوله ﷺ : (الولد للفراش وللعاهر الحجر) قال العلماء : العاهر الزاني ، وعهر زنى ، وعهرت زنت ، والعهر الزنا ، ومعنى له الحجر أى له الخيبة ولا حق في الولد . وعادة العرب أن تقول : له الحجر ، وبفيه الأثلب - وهو التراب - ونحو ذلك يريدون ليس له إلا الخيبة . وقيل : المراد بالحجر هنا أنه يرجم بالحجارة ، وهذا ضعيف ؛ لأنه ليس كل زان يرجم ، وإنما يرجم المحصن خاصة ، ولأنه لا يلزم من رجمه نفى الولد عنه ، والحديث إنما ورد في نفى الولد عنه . وأما قوله ﷺ : (الولد للفراش) فمعناه أنه إذا كان للرجل زوجة أو مملوكة صارت فراشاً له فأتت بولد لمدة الإمكان منه لحقه الولد ، وصار ولداً يجرى بينهما التوارث وغيره من أحكام الولادة ، سواء كان موافقاً له في الشبه أم مخالفاً ومدة إمكان كونه منه ستة أشهر من حين اجتماعهما . أما ما تصير به المرأة فراشاً فإن كانت زوجة صارت فراشاً بمجرد عقد النكاح ، ونقلوا في هذا الإجماع وشرطوا إمكان الوطء بعد ثبوت الفراش ، فإن لم يمكن

بأن نكح المغربي مشرقية ولم يفارق واحد منهما وطنه ، ثم أتت بولد لسته أشهر أو أكثر | لم يلحقه ، لعدم إمكان كونه منه . هذا قول مالك والشافعي والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فلم يشترط الإمكان بل اكتفى بمجرد العقد ، قال : حتى لو طلق عقب العقد من غير إمكان وطء فولدت لسته أشهر من العقد لحقه الولد . وهذا ضعيف ظاهر الفساد ، ولا حجة له في إطلاق الحديث ؛ لأنه خرج على الغالب ، وهو حصول الإمكان عند العقد . هذا حكم الزوجة ، وأما الأمة فعند الشافعي ومالك تصير فراشاً بالوطء ، ولا تصير فراشاً بمجرد الملك ، حتى لو بقيت في ملكه سنين وأتت بأولاد ولم يطأها ، ولم يقر بوطئها لا يلحقه أحد منهم ، فإذا وطئها صارت فراشاً ، فإذا أتت بعد الوطء بولد أو أولاد لمدة الإمكان لحقوه . وقال أبو حنيفة : لا تصير فراشاً إلا إذا ولدت ولداً واستلحقه ، فما تأتى به بعد ذلك يلحقه إلا أن ينفيه ، قال : لأنها لو صارت فراشاً بالوطء لصارت بعقد الملك كالزوجة . قال أصحابنا : الفرق أن الزوجة تراد للوطء خاصة فجعل الشرع العقد عليها كالوطء لما كان هو المقصود ، وأما الأمة تراد لملك الرقبة وأنواع المنافع غير الوطء ، ولهذا يجوز أن يملك أختين ، وأم وبنتها ، ولا يجوز جمعهما بعقد النكاح ، فلم تصر بنفس العقد فراشاً ، فإذا حصل الوطء صارت كالحرّة ، وصارت فراشاً . واعلم أن حديث عبد بن زمعة المذكور هنا محمول على أنه ثبت مصير أمة أبيه زمعة فراشاً لزمعة ، فلهذا ألحق النبي ﷺ به الولد . وثبت فراشه إما بينة على إقراره بذلك في حياته ، وإما بعلم النبي ﷺ ذلك . وفي هذا دلالة للشافعي ومالك على أبي حنيفة فإنه لم يكن لزمعة ولد آخر من هذه الأمة قبل هذا ، فدل على أنه ليس بشرط ، خلاف ما قاله أبو حنيفة . وفي هذا الحديث دلالة للشافعي وموافقيه على مالك وموافقيه في استلحاق النسب ؛ لأن الشافعي يقول : يجوز أن يستلحق الوارث نسباً لمورثه بشرط أن يكون حائزاً للإرث أو يستلحقه

كل الورثة ، وبشرط أن يمكن المستلحق ولداً للميت ، وبشرط أن لا يكون معروف النسب من غيره ، وبشرط أن يصدقه المستلحق إن كان عاقلاً بالغاً . وهذه الشروط كلها موجودة في هذا الولد الذي أحقه النبي ﷺ بزمعة حين استلحقه عبد بن زمعة . ويتأول أصحابنا هذا تأويلين أحدهما : أن سودة بنت زمعة أخت عبد استلحقته معه ووافقته في ذلك ، حتى تكون كل الورثة مستلحقين . والتأويل الثاني : أن زمعة مات كافراً فلم ترث سودة لكونها مسلمة وورثه عبد بن زمعة . وأما قوله ﷺ : (واحتجبي منه ياسودة) فأمرها به ندباً واحتياطاً ، لأنه في ظاهر الشرع أخوها لأنه ألحق بأبيها ، لكن لما رأى الشبه بين بعتة بن أبي وقاص وخشى أن يكون من مائه فيكون أجنبياً منها ، فأمرها بالاحتجاب منه احتياطاً . قال المازري : وزعم بعض الحنفية أنه إنما أمرها بالاحتجاب لأنه جاء في رواية (احتجبي منه فإنه ليس بأخ لك) وقوله : (ليس بأخ لك) لا يعرف في هذا الحديث ، بل هي زيادة باطلة مردودة . والله أعلم . قال القاضي عياض رضى الله عنه كانت عادة الجاهلية إلحاق النسب بالزنا ، وكانوا يستأجرون الإماء للزنا ، فمن اعترفت الأم بأنه له أحقوه به ، فجاء الإسلام بإبطال ذلك ، وبإلحاق الولد بالفراش الشرعى . فلما تخاصم عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص ، وقام سعد بما عهد إليه أخوه عتبة من سيرة الجاهلية ، ولم يعلم سعد بطلان ذلك في الإسلام ، ولم يكن حصل إلحاقه في الجاهلية إما لعدم الدعوى ، وإما لكون الأم لم تعترف به لعتبة ، واحتج عبد بن زمعة بأنه ولد على فراش أبيه ، فحكم له به النبي ﷺ . قوله : (رأى شهاً بيناً بعتة ثم قال ﷺ : الولد للفراش) دليل على أن الشبه وحكم القافة إنما يعتمد إذا لم يكن هناك أقوى منه كالفراش ، كما لم يحكم ﷺ بالشبه في قصة المتلاعنين ، مع أنه جاء على الشبه المكروه . واحتج بعض الحنفية وموافقيهم بهذا الحديث على أن الوطء بالزنا له حكم الوطء بالنكاح في حرمة

(...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ . قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ . كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . غَيْرَ أَنَّ مَعْمَرًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ ، فِي حَدِيثِهِمَا « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ » وَلَمْ يَذْكُرَا « وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » .

* * *

٣٧ - (١٤٥٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » .

المصاهرة ، وبهذا قال أبو حنيفة ، والأوزاعي ، والثوري ، وأحمد . وقال مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم : لا أثر لوطء الزنا ، بل للزاني أن يتزوج أم المزني بها وبناتها ، بل زاد الشافعي فجوز نكاح البنت المتولدة من مائه بالزنا . قالوا : ووجه الاحتجاج به أن سودة أمرت بالاحتجاب . وهذا احتجاج باطل ، والعجب ممن ذكره ؛ لأن هذا على تقدير كونه من الزنا وهو أجنبي من سودة لا يحل لها الظهور له ، سواء ألحق بالزاني أم لا ، فلا تعلق له بالمسألة المذكورة . وفي هذا الحديث أن حكم الحاكم لا يحيل الأمر في الباطن ، فإذا حكم بشهادة شاهدي زور أو نحو ذلك لم يحل المحكوم به للمحكوم له ، وموضع الدلالة أنه ﷺ حكم به لعبد بن زمعة ، وأنه أخ له ولسودة ، واحتمل بسبب الشبه أن يكون من عتبة ، فلو كان الحكم يحيل الباطن لما أمرها بالاحتجاب . والله أعلم .

(...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ؛
وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ . قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ
الزُّهْرِيِّ . أَمَّا ابْنُ مَنْصُورٍ فَقَالَ : عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَأَمَّا
عَبْدُ الْأَعْلَى فَقَالَ : عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَوْ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .
وَقَالَ زُهَيْرٌ : عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ . أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَقَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً عَنِ الزُّهْرِيِّ ،
عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ . وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ . وَمَرَّةً عَنْ
سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ .

*
* *

(١١) باب العمل بإلحاق القائف الولد

٣٨ - (١٤٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ .
قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ
أَبْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ دَخَلَ عَلَى مَسْرُورًا ، تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ . فَقَالَ : « أَلَمْ تَرَى
أَنْ مُجْزَرًا نَظَرَ أَنْفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ . فَقَالَ :

باب العمل بإلحاق القائف الولد

قوله : (عن عائشة أنها قالت إن رسول الله ﷺ دخل على مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال : ألم ترى أن مجزراً نظر أنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن

إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ .

* * *

٣٩ - (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . (وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو) قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا . فَقَالَ : « يَا عَائِشَةُ ! أَلَمْ تَرَى أَنَّ مُجَزَّزًا الْمُدَلِّجِي دَخَلَ عَلَيَّ . فَرَأَيْتُ أُسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا . وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ : « إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ » .

* * *

زيد فقال : إن بعض هذه الأقدام لمن بعض (قال أهل اللغة : قوله : (تبرق) بفتح التاء وضم الراء ، أى تضيء وتستنير من السرور والفرح ، و (الأسارير) هى الخطوط التى فى الجبهة ، واحدها : سر وسرور ، وجمعه : أسرار ، وجمع الجمع : أسارير . وأما (مجزز) فبميم مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى ، هذا هو الصحيح المشهور . وحكى القاضى عن الدارقطنى وعبد الغنى أنهما حكيا عن ابن جريج أنه بفتح الزاي الأولى ، وعن ابن عبد البر وأبى على الغسانى أن ابن جريج قال : إنه (محرز) بإسكان الحاء المهملة وبعدها راء . والصواب الأول ، وهو من بنى مدالج بضم الميم وإسكان الدال وكسر اللام . قال العلماء : وكانت القيافة فيهم وفى بنى أسد تعترف لهم العرب بذلك . ومعنى (نظر آنفاً) أى قريباً ، وهو بمد الهمزة على المشهور ، وبقصرها ، وقرىء بهما فى السبع . قال القاضى : قال المازرى : وكانت الجاهلية تقدر فى نسب أسامة لكونه أسود شديد السواد ، وكان زيد

٤٠ - (...) وحَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ . حَدَّثَنَا
إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ :
دَخَلَ قَائِفٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاهِدٌ . وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ
حَارِثَةَ مُضْطَجِعَانِ . فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ .
فَسَرَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْجَبَهُ . وَأَخْبَرَ بِهِ عَائِشَةَ .

* * *

(...) وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ .
أَخْبَرَنِي يُونُسُ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ . كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ،
بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ يُونُسَ : وَكَانَ مُجَزَّرٌ قَائِفًا .

*

* *

أبيض ، كذا قاله أبو داود عن أحمد بن صالح ، فلما قضى هذا القائف بإلحاق
نسبه مع اختلاف اللون ، وكانت الجاهلية تعتمد قول القائف ، فرح النبي ﷺ
لكونه زاجراً لهم عن الطعن في النسب . قال القاضي : قال غير أحمد بن صالح :
كان زيد أزهري اللون ، وأم أسامة هي أم أيمن ، واسمها بركة وكانت حبشية
سوداء . قال القاضي : هي بركة بنت محسن بن ثعلبة بن عمرو بن حصين بن
مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان . والله أعلم . واختلف العلماء في العمل
بقول القائف ، فنفاه أبو حنيفة وأصحابه ، والثوري ، وإسحاق ، وأثبتته
الشافعي وجماهير العلماء . والمشهور عن مالك إثباته في الإماء ونفيه في الحرائر ،
وفي رواية عنه إثباته فيهما . ودليل الشافعي حديث مجزز ؛ لأن النبي ﷺ فرح
لكونه وجد في أمته من يميز أنسابها عند اشتباهاها ولو كانت القيافة باطلة لم

يحصل بذلك سرور . واتفق القائلون بالقائف على أنه يشترط فيه العدالة .
واختلفوا في أنه هل يكتفى بواحد ؟ والأصح عند أصحابنا الاكتفاء بواحد ،
وبه قال ابن القاسم المالكي . وقال مالك : يشترط اثنان ، وبه قال بعض
أصحابنا . وهذا الحديث يدل للاكتفاء بواحد . واختلف أصحابنا في اختصاصه
ببنى مدلج ، والأصح أنه لا يختص . واتفقوا على أنه يشترط أن يكون خبيراً
بهذا مجرباً . واتفق القائلون بالقائف على أنه إنما يكون فيما أشكل من وطئين
محترمين كالمشتري والبائع يطآن الجارية المبيعة في طهر قبل الاستبراء من الأول ،
فتأتى بولد لسته أشهر فصاعداً من وطء الثانى ، ولدون أربع سنين من وطء
الأول . وإذا رجعنا إلى القائف فألحقه بأحدهما لحق به ، فإن أشكل عليه أو
نفاه ترك الولد حتى يبلغ فينتسب إلى من يميل إليه منهما ، وإن ألحقه بهما
فمذهب عمر بن الخطاب ومالك والشافعى أن يتركه يبلغ فينتسب إلى من يميل
إليه منهما . وقال أبو ثور وسحنون : يكون ابناً لهما . وقال الماجشون
ومحمد بن مسلمة المالكيان : يلحق بأكثرهما له شياً ، قال ابن مسلمة : إلا
أن يعلم الأول فيلحق به . واختلف النافون للقائف في الولد المتنازع فيه فقال أبو
حنيفة : يلحق بالرجلين المتنازعين فيه ، ولو تنازع فيه امرأتان لحق بهما .
وقال أبو يوسف ومحمد : يلحق بالرجلين ، ولا يلحق إلا بامرأة واحدة . وقال
إسحاق : يقرع بينهما .

(١٢) باب قدر ما تستحقه البكر والشيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف

٤١ - (١٤٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا . وَقَالَ : « إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ . إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ . وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي » .

باب قدر ما تستحقه البكر والشيب

من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف

قوله : (عن سفیان عن محمد بن أبی بکر عن عبد الملك بن أبی بکر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً إلخ) وفي رواية مالك (عن عبد الله بن أبی بکر عن عبد الملك بن أبی بکر عن أبی بکر بن عبد الرحمن أن النبي ﷺ حين تزوج أم سلمة) ، وكذا رواه من رواية سليمان بن بلال مرسلًا ورواه بعد هذا من رواية حفص بن غياث متصلًا كرواية سفیان . قال الدارقطني . قد أرسله عبد الله بن أبی بکر وعبد الرحمن بن حميد كما ذكره مسلم . وهذا الذي ذكره الدارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد ؛ لأن مسلماً رحمه الله قد بين اختلاف الرواة في وصله وإرساله ، ومذهبه ومذهب الفقهاء والأصوليين ومحققى المحدثين أن الحديث إذا روى متصلًا ومرسلًا حكم بالاتصال ووجب العمل به . لأنها زيادة ثقة ، وهي مقبولة عند الجماهير ، فلا

٤٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ ، وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا : « لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ . إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ . وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتُ ثُمَّ دُرْتُ » قَالَتْ : ثَلَّثْتُ .

يصح استدراك الدارقطني . والله أعلم . قوله ﷺ لأم سلمة رضي الله عنها لما تزوجها وأقام عندها ثلاثاً : (إنه ليس بك على أهلك هوان إن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لنسائي) وفي رواية (وإن شئت ثلثت ثم درت قالت : ثلث) وفي رواية (دخل عليها فلما أراد أن يخرج أخذت بثوبه فقال رسول الله : إن شئت زدتك وحاسبتك للبكر سبع وللثيب ثلاث) وفي حديث أنس (للبكر سبع وللثيب ثلاث) . أما قوله ﷺ : (ليس بك على أهلك هوان) فمعناه لا يلحقك هوان ولا يضيع من حقك شيء ، بل تأخذه كاملاً ، ثم بين ﷺ حقها وأنها مخيرة بين ثلاث بلا قضاء ، وبين سبع ويقضى لباقي نسائه ؛ لأن في الثلاث مزية بعدم القضاء ، وفي السبع مزية لها بتواليها وكال الأنس فيها ، فاختارت الثلاث لكونها لا تقضى ، وليقرب عوده إليها فإنه يطوف عليهن ليلة ليلة ثم يأتيها ، ولو أخذت سبعاً طاف بعد ذلك عليهن سبعاً سبعاً فطالت غيبته عنها . قال القاضي : المراد بأهلك هنا نفسه ﷺ أي لا أفعل فعلاً به هوانك على . وفي هذا الحديث استحباب ملاطفة الأهل والعيال وغيرهم ، وتقريب الحق من فهم المخاطب ليرجع إليه . وفيه العدل بين الزوجات . وفيه أن حق الزفاف ثابت للمزفوفة ، وتقدم به على غيرها ، فإن كانت بكرأ كان لها سبع ليال بآيامها بلا قضاء ، وإن كانت ثيباً كان لها الخيار إن شاءت سبعاً ، ويقضى السبع لباقي النساء ، وإن شاءت ثلاثاً ولا يقضى .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا ، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بِثَوْبِهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ وَحَاسَبْتُكَ بِهِ . لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثِيْبِ ثَلَاثٌ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

هذا مذهب الشافعي وموافقيه ، وهو الذي ثبت فيه هذه الأحاديث الصحيحة ، ومن قال به مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن جرير ، وجمهور العلماء . وقال أبو حنيفة والحكم وحماد : يجب قضاء الجميع في الثيب والبكر ، واستدلوا بالظواهر الواردة بالعدل بين الزوجات . وحجة الشافعي هذه الأحاديث وهي مخصصة للظواهر العامة . واختلف العلماء في أن هذا الحق للزوج أو للزوجة الجديدة ؟ ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه حق لها ، وقال بعض المالكية : حق له على بقية نسائه . واختلفوا في اختصاصه بمن له زوجات غير الجديدة ، قال ابن عبد البر : ^{٢٤٨/١٧} جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف سواء كان عنده زوجة أم لا ؛ لعموم الحديث « إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا وإذا تزوج الثيب أقام عندنا ثلاثا » لم يخص من لم يكن له زوجة . وقالت طائفة : الحديث فيمن له زوجة أو زوجات غير هذه ؛ لأن من لا زوجة له فهو مقيم مع هذه كل دهره ، مؤنس لها متمتع بها مستمتعة به بلا قاطع ،

٤٣ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ . حَدَّثَنَا حَفْصٌ (يَغْنَى ابْنُ غِيَاثٍ) عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ . ذَكَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا . وَذَكَرَ أَشْيَاءَ ، هَذَا فِيهِ . قَالَ : « إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لِنِسَائِي . وَإِنْ سَبَّعْتُ لَكَ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي » .

* * *

٤٤ - (١٤٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرُ عَلَى الثِّبِّ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا . وَإِذَا تَزَوَّجَ الثِّبُّ عَلَى الْبَكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا .

قَالَ خَالِدٌ : وَلَوْ قُلْتُ : إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ . وَلَكِنَّهُ قَالَ : السُّنَّةُ كَذَلِكَ .

* * *

بخلاف من له زوجات فإنه جعلت هذه الأيام للجديدة تأنيساً لها متصلاً لتستقر عشرتها له ، وتذهب حشمتها ووحشتها منه ، ويقضى كل واحد منهما لذته من صاحبه ، ولا ينقطع بالدوران على غيرها . ورجح القاضى هذا القول ، وبه جزم البغوى من أصحابنا فى فتاويه فقال : إنما يثبت هذا الحق للجديدة إذا كان عنده أخرى يبيت عندها ، فإن لم تكن أخرى أو كان لا يبيت عندها لم يثبت للجديدة حق الزفاف ، كما لا يلزمه أن يبيت عند زوجاته ابتداءً ،

٤٥ - (...) وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
 أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدِ الْحَدَّاءِ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسٍ
 قَالَ : مِنَ السَّنَةِ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ الْبَكْرِ سَبْعًا .
 قَالَ خَالِدٌ : وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ : رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .

*
 * *

والأول أقوى ، وهو المختار لعموم الحديث . واختلفوا في أن هذا المقام عند
 البكر والثيب إذا كان له زوجة أخرى واجب أم مستحب ؟ فمذهب الشافعي
 وأصحابه وموافقيهم أنه واجب ، وهي رواية ابن القاسم عن مالك ، وروى
 عنه ابن عبد الحكم أنه على الاستحباب . قوله : (عن أنس قال من السنة أن
 يقيم عند البكر سبعا) هذا اللفظ يقتضي رفعه إلى النبي ﷺ فإذا قال
 الصحابي : السنة كذا ، أو من السنة كذا ، فهو في الحكم كقوله : قال
 رسول الله ﷺ كذا هذا مذهبنا ومذهب المحدثين وجهاهير السلف والخلف ،
 وجعله بعضهم موقوفاً وليس بشيء . قوله : (قال خالد : ولو قلت إنه رفعه
 لصدقت) وفي الرواية الأخرى (لو شئت قلت رفعه إلى النبي ﷺ) معناه
 أن هذه اللفظة وهي قوله : (من السنة كذا) صريحة في رفعه ، فإن شئت
 أن أقولها بناء على الرواية بالمعنى لقلتها ولو قلتها ، كنت صادقا . والله أعلم .

(١٣) باب القسم بين الزوجات ، وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

٤٦ - (١٤٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ . قَالَ : كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ . فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ . فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلُّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ

باب القسم بين الزوجات وبيان أن السنة

أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

مذهبنا أنه لا يلزمه أن يقسم لنسائه ، بل له اجتنابهن كلهن ، لكن يكره تعطيلهن مخافة من الفتنة عليهن والإضرار بهن ، فإن أراد القسم لم يجز له أن يتدبّر بواحدة منهن إلا بقرة ، ويجوز أن يقسم ليلة ليلة ، وليلتين ليلتين ، وثلاثاً ثلاثاً ، ولا يجوز أقل من ليلة ، ولا يجوز الزيادة على الثلاثة إلا برضاهن . هذا هو الصحيح في مذهبنا ، وفيه أوجه ضعيفة في هذه المسائل غير ما ذكرته . واتفقوا على أنه يجوز أن يطوف عليهن كلهن ، ويطأهن في الساعة الواحدة برضاهن ، ولا يجوز ذلك بغير رضاهن وإذا قسم كان لها اليوم الذي بعد ليلتها . ويقسم للمريضة والحائض والنفساء ؛ لأنه يحصل لها الأنس به ، ولأنه يستمتع بها بغير الوطء من قبله ونظر ولمس وغير ذلك . قال أصحابنا : وإذا قسم لا يلزمه الوطء ولا التسوية فيه ، بل له أن يبيت عندهن ولا يطأ واحدة منهن ، وله أن يطأ بعضهن في نوبتها دون بعض ، لكن يستحب أن لا يعطلن وأن يسوى بينهن في ذلك ، كما قدمناه . والله أعلم . قوله : (كان للنبي ﷺ تسع نسوة فكان إذا قسم بينهن لا ينتهي إلى المرأة الأولى إلا في تسع ، وكن يجتمعن

يَأْتِيهَا . فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ . فَجَاءَتْ زَيْنَبُ فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا .
 فَقَالَتْ : هَذِهِ زَيْنَبُ . فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ . فَتَقَاوَلَتَا حَتَّى
 اسْتَخَبَتَا . وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ . فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ . فَسَمِعَ
 أَصْوَاتَهُمَا . فَقَالَ : اخْرُجْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِلَى الصَّلَاةِ . وَاحِثٌ
 فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ . فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : الْآنَ
 يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ بِي وَيَفْعَلُ . فَلَمَّا
 قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ . فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا .
 وَقَالَ : أَتَصْنَعِينَ هَذَا ؟

*
* *

كل ليلة في بيت التي يأتيها ، فكان رسول الله ﷺ في بيت عائشة فجاءت
 زينب فمد يده إليها فقالت : هذه زينب ، فكف النبي ﷺ يده ، فتقاولتا حتى
 استخبتا ، فمر أبو بكر على ذلك فسمع أصواتهما فقال : اخرج يا رسول الله
 إلى الصلاة واحث في أفواههن التراب) أما قوله (تسع نسوة) فهن اللاتي توفى
 عنهن ﷺ وهن عائشة ، وحفصة ، وسودة ، وزينب ، وأم سلمة ، وأم
 حبيبة ، وميمونة ، وجويرية ، وصفية ، رضى الله عنهن . ويقال : نسوة
 ونسوة بكسر النون وضمها لغتان ، الكسر أفصح وأشهر ، وبه جاء القرآن
 العزيز . وأما قوله : (فكان إذا قسم لهن لا ينتهي إلى الأولى إلا في تسع)
 فمعناه بعد انقضاء التسع . وفيه أنه يستحب أن لا يزيد في القسم على ليلة
 لأن فيه مخاطرة بحقوقهن . وأما قوله : (وكن يجتمعن كل ليلة) إلى آخره ففيه
 أنه يستحب للزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها ، ولا يدعوهم إلى بيته ، لكن
 لو دعا كل واحدة في نوبتها إلى بيته كان له ذلك ، وهو خلاف الأفضل . ولو

دعاها إلى بيت ضرائرها لم تلزمها الإجابة ، ولا تكون بالامتناع ناشزة ، بخلاف ما إذا امتنعت من الإتيان إلى بيته ؛ لأن عليها ضرراً في الإتيان إلى ضررتها ، وهذا الاجتماع كان برضاها . وفيه أنه لا يأتي غير صاحبة النوبة في بيتها في الليل ، بل ذلك حرام عندنا إلا لضرورة بأن حضرها الموت أو نحوه من الضرورات . وأما مد يده إلى زينب وقول عائشة (هذه زينب) فقليل : إنه لم يكن عمداً بل ظنها عائشة صاحبة النوبة ؛ لأنه كان في الليل وليس في البيوت مصابيح . وقيل : كان مثل هذا برضاها . وأما قوله : (حتى استخبنا) فهو بخاء معجمة ثم باء موحدة مفتوحين ثم تاء مثناة فوق من السخب ، وهو اختلاط الأصوات وارتفاعها ، ويقال أيضاً : صخب بالصاد ، هكذا هو في معظم الأصول ، وكذا نقله القاضي عن رواية الجمهور . وفي بعض النسخ (استخبنا) بشاء مثناة أى قالتا الكلام الرديء . وفي بعضها (استحيتا) من الاستحياء . ونقل القاضي عن رواية بعضهم (استحثتا) بمثناة ثم مثناة ، قال : ومعناه إن لم يكن تصحيفاً أن كل واحدة حثت في وجه الأخرى التراب . وفي هذا الحديث ما كان عليه النبي ﷺ من حسن الخلق ، وملاطفة الجميع . وقد يحتج الحنفية بقوله : (مد يده ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ) ولا حجة فيه ؛ فإنه لم يذكر أنه لمس بلا حائل ، ولا يحصل مقصودهم حتى يثبت أنه لمس بشرتها بلا حائل ثم صلى ولم يتوضأ ، وليس في الحديث شيء من هذا . وأما قوله : (احث في أفواههن التراب) فمبالغة في زجرها وقطع خصامهن . وفيه فضيلة لأبي بكر رضي الله عنه . وشفقته ونظره في المصالح . وفيه إشارة المفضول على صاحبه الفاضل بمصلحته . والله أعلم .

(١٤) باب جواز هبتها نوبتها لضرتها

٤٧ - (١٤٦٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسْلَاحِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ . مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ . قَالَتْ : فَلَمَّا كَبُرَتْ جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ . قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ . فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ : يَوْمَهَا ، وَيَوْمَ سَوْدَةَ .

باب جواز هبتها نوبتها لضرتها

قوله : (عن عائشة رضى الله عنها ما رأيت امرأة أحب إلى أن أكون في مسلاحها من سودة بنت زمعة من امرأة فيها حدة) (المسلاح) بكسر الميم وبالخاء المعجمة ، وهو الجلد ، ومعناه أن أكون أنا هي ، وزمعة بفتح الميم وإسكانها وقولها : (من امرأة) قال القاضى : (من) هنا للبيان واستفتاح الكلام ، ولم ترد عائشة عيب سودة بذلك ، بل وصفتها بقوة النفس وجودة القريحة ، وهى الحدة بكسر الحاء . قولها : (فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة) فيه جواز هبتها نوبتها لضرتها ؛ لأنه حقها ، لكن يشترط رضا الزوج بذلك ، لأن له حقاً فى الواهبة ، فلا يفوته إلا برضاه . ولا يجوز أن تأخذ على هذه الهبة عوضاً ويجوز أن تهب للزوج فيجعل الزوج نوبتها لمن شاء . وقيل : يلزمه توزيعها على الباقيات ، ويجعل الواهبة كالمعدومة ، والأول أصح . وللواهبة الرجوع متى شاءت فترجع فى المستقبل دون الماضى ؛ لأن الهبات يرجع فيما لم يقبض منها دون المقبوض . وقولها : (جعلت يومها) أى نوبتها وهى يوم وليلة وقولها : (كان يقسم لعائشة يومين يومها ويوم

٤٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى . حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ . حَدَّثَنَا شَرِيكٌ . كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَبِرَتْ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ : قَالَتْ : وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدَى .

* * *

٤٩ - (١٤٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : كُنْتُ أُغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبَنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَأَقُولُ : وَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا ؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنِ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ [٣٣ / الأحزاب /

سودة) معناه أنه كان يكون عند عائشة في يومها ، ويكون عندها أيضاً في يوم سودة ، لا أنه يوالى لها اليومين . والأصح عند أصحابنا أنه لا يجوز الموالاة للموهوب لها إلا برضى الباقيات ، وجوزه بعض أصحابنا بغير رضاهن ، وهو ضعيف . قولها : (وكانت أول امرأة تزوجها بعدى) كذا ذكره مسلم في رواية يونس عن شريك أنه عليه السلام تزوج عائشة قبل سودة ، وكذا ذكره يونس أيضاً عن الزهرى وعن عبد الله بن محمد بن عقيل ، وروى عقيل بن خالد عن الزهرى أنه تزوج سودة قبل عائشة . قال ابن عبد البر : وهذا قول قتادة وأبي عبيدة . قلت : وقاله أيضاً محمد بن إسحاق ، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي ،

الآية ٥١] قَالَتْ قُلْتُ : وَاللَّهِ ! مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ .

* * *

٥٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : أَمَا تَسْتَحْيِي امْرَأَةً تَهَبُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ ؟ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ [٣٣ / الأحزاب / الآية ٥١] فَقُلْتُ : إِنَّ رَبَّكَ لَيُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ .

وابن قتيبة وآخرون . قولها : (ما أرى ربك إلا يسارع في هواك) هو بفتح الهمزة من (أرى) ومعناه : يخفف عنك ويوسع عليك في الأمور ، ولهذا خيرك . قوله : (عن عائشة قالت : كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ وأقول : وتهب المرأة نفسها ؟ فلما أنزل الله تعالى ترجى من تشاء منهن وتؤوى إليك من تشاء إلى آخره) هذا من خصائص رسول الله ﷺ ، وهو زواج من وهبت نفسها له بلا مهر ، قال الله تعالى : ﴿ خالصة لك من دون المؤمنين ﴾ واختلف العلماء في هذه الآية وهي قوله تعالى : ﴿ ترجى من تشاء ﴾ فقليل : ناسخة لقوله تعالى : ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ﴾ ومبيحة له أن يتزوج ما شاء . وقيل : بل نسخت تلك الآية بالسنة ، قال زيد بن أرقم : تزوج رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية ميمونة ومليكة وصفية وجويرية . وقالت عائشة : ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء . وقيل عكس هذا ، وأن قوله تعالى : ﴿ لا يحل لك النساء ﴾ ناسخة لقوله تعالى : ﴿ ترجى من تشاء ﴾ والأول أصح . قال أصحابنا :

٥١ - (١٤٦٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ . قَالَ : حَضَرْنَا ، مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِسَرِفٍ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هَذِهِ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ . فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعْشَهَا فَلَا تُزْعِرُوا . وَلَا تُزْلِلُوا . وَارْفُقُوا . فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعٌ . فَكَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانٍ وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ .

قَالَ عَطَاءٌ : الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيٍّ بْنِ أُخْطَبٍ .

٥٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . جَمِيعًا

الأصح أنه ﷺ ماتوفي حتى أبيع له النساء مع أزواجه . قوله : (أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زوج النبي ﷺ بسرف) اتفق العلماء على أنها توفيت بسرف ، بفتح السين وكسر الراء وبالفاء ، وهو مكان يقرب من مكة بينه وبينها ستة أميال ، وقيل : سبعة ، وقيل : تسعة ، وقيل : اثنا عشر . قوله : (كان عند رسول الله ﷺ تسع يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة) قال عطاء التي لا يقسم لها صافية بنت حي بن أخطب . أما قوله : (تسع) فصحيح ، وهن معروفات سبق بيان أسمائهن قريباً . وقوله : (يقسم لثمان) مشهور ، وأما قول عطاء (التي لا يقسم لها صافية) فقال العلماء : هو وهم من ابن جريج الراوى عن عطاء ، وإنما الصواب سودة ، كما سبق في الأحاديث . واختلفوا في التي وهبت نفسها للنبي ﷺ فقال الزهري : هي ميمونة ، وقيل : أم شريك ، وقيل : زينب بنت خزيمة .

عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَزَادَ : قَالَ عَطَاءٌ : كَانَتْ آخِرُهُنَّ مَوْتًا . مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ .

*
* *

(١٥) باب استحباب نكاح ذات الدين

٥٣ - (١٤٦٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا ، وَلِحَسَبِهَا ، وَلِجَمَالِهَا ، وَلِدِينِهَا . فَظَفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ » .

قوله : (قال عطاء كانت آخرهن موتاً ماتت بالمدينة) قال القاضي : ظاهر كلام عطاء أنه أراد بآخرهن موتاً ميمونة . وقد ذكر في الحديث أنها ماتت بسرف ، وهي بقرب مكة . فقوله : (بالمدينة) وهم قوله (آخرهن موتاً) قيل : ماتت ميمونة سنة ثلاث وستين ، وقيل : ست وستين ، وقيل : إحدى وخمسين قبل عائشة ؛ لأن عائشة توفيت سنة سبع ، وقيل : ثمان وخمسين . وأما صفية فتوفيت سنة خمسين بالمدينة . هذا كلام القاضي ، ويحتمل أن قوله (ماتت بالمدينة) عائد على صفية ، ولفظه فيه صحيح يحتمله أو ظاهر فيه . والله أعلم .

باب استحباب نكاح ذات الدين

قوله ﷺ : (تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها

٥٤ - (٧١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ . أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَلَقِيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « يَا جَابِرُ ! تَزَوَّجْتَ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « بَكَرٌ أَمْ ثَيِّبٌ ؟ » قُلْتُ : ثَيِّبٌ . قَالَ : « فَهَلَّا بِكَرًا تُلَاعِبُهَا ؟ » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ . فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُنَّ . قَالَ : « فَذَاكَ إِذْنٌ . إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ عَلَى دِينِهَا ، وَمَالِهَا ، وَجَمَالِهَا . فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ يَدَاكَ » .

*

* *

(١٦) باب استحباب نكاح البكر

٥٥ - (...) حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارِبٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً . فَقَالَ

ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك (الصحيح في معنى هذا الحديث أن النبي ﷺ أخبر بما يفعله الناس في العادة ، فإنهم يقصدون هذه الخصال الأربع ، وآخرها عندهم ذات الدين ، فاظفر أنت أيها المسترشد بذات الدين ، لا أنه أمر بذلك . قال شمر : الحسب الفعل الجميل للرجل وآبائه . وسبق في كتاب الغسل معنى (تربت يداك) . وفي هذا الحديث الحث على مصاحبة أهل الدين في كل شيء ؛ لأن صاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركتهم وحسن طرائقهم ؛ ويأمن المفسدة من جهتهم .

لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَلْ تَزَوَّجْتِ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ :
« أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا ؟ » قُلْتُ : ثَيِّبًا . قَالَ : « فَأَيْنَ أَنْتِ مِنَ الْعَذَارَى
وَلِعَابِهَا » .

قَالَ شُعْبَةُ : فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ . فَقَالَ : قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ
جَابِرٍ . وَإِنَّمَا قَالَ : « فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟ » .

* * *

٥٦- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ . قَالَ
يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ (أَوْ قَالَ : سَبْعَ)
فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ثَيِّبًا . فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا جَابِرُ !
تَزَوَّجْتِ ؟ » قَالَ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « فَبِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ ؟ » قَالَ :
قُلْتُ : بَلْ ثَيِّبٌ . يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا

باب استحباب نكاح البكر

قوله ﷺ لجابر : (تزوجت ؟) قال : نعم قال : أبكرًا أم ثيبًا ؟
قلت : ثيبًا قال : فأين أنت من العذارى ولعابها) وفي رواية (فهلا
جارية تلعبها وتلاعبك) وفي رواية (فهلا تزوجت بكرة تضاحكك
وتضاحكها وتلاعبك وتلاعبها) . وأما قوله ﷺ (ولعابها) فهو بكسر
اللام ، ووقع لبعض رواة البخاري بضمها ، قال القاضي : وأما الرواية في كتاب
مسلم فبالكسر لا غير ، وهو من الملاعبة مصدر لاعب ملاعبة ، كقاتل مقاتلة .
قال : وقد حمل جمهور المتكلمين في شرح هذا الحديث قوله ﷺ (تلعبها)
على اللعب المعروف ، ويؤيده تضاحكها وتضاحكك . قال بعضهم : يحتمل

وَتُلَاعِبُكَ » (أَوْ قَالَ : تُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ) قَالَ : قُلْتُ لَهُ :
 إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ (أَوْ سَبْعَ) وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ
 آتِيَهُنَّ أَوْ أَجِيَهُنَّ بِمِثْلِهِنَّ . فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ
 وَتُصْلِحُهُنَّ . قَالَ : « فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ » أَوْ قَالَ لِي خَيْرًا . وَفِي رِوَايَةٍ
 أَبِي الرَّبِيعِ « تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو ،
 عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَلْ
 نَكَحْتَ يَا جَابِرُ ؟ » وَسَاقَ الْحَدِيثَ . إِلَى قَوْلِهِ : امْرَأَةٌ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ
 وَتَمْشُطُهُنَّ . قَالَ : « أَصَبْتُ » وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

* * *

أَنْ يَكُونَ مِنَ اللَّعَابِ وَهُوَ الرِّيقُ . وَفِيهِ فَضِيلَةٌ تَزُوجُ الْأَبْكَارَ وَثَوَابُهُنَّ
 أَفْضَلُ . وَفِيهِ مَلَاعِبَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ وَمَلَاظِفَتُهُ لَهَا ، وَمُضَاحِكَتُهَا ، وَحَسَنُ الْعِشْرَةِ
 وَفِيهِ سَوَالُ الْإِمَامِ وَالْكَبِيرِ أَصْحَابِهِ عَنْ أُمُورِهِمْ وَتَفَقُّدِ أَحْوَالِهِمْ ، وَإِرْشَادُهُمْ إِلَى
 مَصَالِحِهِمْ ، وَتَنْبِيهِهِمْ عَلَى وَجْهِ الْمَصْلَحَةِ فِيهَا . قَوْلُهُ : (قُلْتُ لَهُ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ
 هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ أَوْ سَبْعَ) وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ أَوْ أَجِيَهُنَّ بِمِثْلِهِنَّ فَأَحْبَبْتُ
 أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُصْلِحُهُنَّ قَالَ فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوْ قَالَ لِي خَيْرًا)
 فِيهِ فَضِيلَةُ جَابِرٍ وَإِثَارَةُ مَصْلَحَةِ أَخَوَاتِهِ عَلَى حَظِّ نَفْسِهِ . وَفِيهِ الدُّعَاءُ لِمَنْ فَعَلَ
 خَيْرًا وَطَاعَةً سِوَاءَ تَعَلُّقِ الدَّاعِي أَمْ لَا . وَفِيهِ جَوَازُ خِدْمَةِ الْمَرْأَةِ زَوْجِهَا وَأَوْلَادِهِ
 وَغِيَالِهِ بِرِضَايَا ، وَأَمَّا مَنْ غَيْرَ رِضَايَا فَلَا . قَوْلُهُ : (تَمْشُطُهُنَّ) هُوَ بَفَتْحِ التَّاءِ
 وَضِمِّ الشَّيْنِ . قَوْلُهُ : (فَلَمَّا أَقْبَلْنَا تَعَجَّلْتَ) هَكَذَا هُوَ فِي نَسْخِ بِلَادِنَا (أَقْبَلْنَا)

٥٧- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَيَّارٍ ،
عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فِي غَزَاةٍ . فَلَمَّا أَقْبَلْنَا تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قَطُوفٍ . فَلَحِقَنِي
رَاكِبٌ خَلْفِي . فَخَسَّ بَعِيرِي بَعْزَةً كَانَتْ مَعَهُ . فَانْطَلَقَ بَعِيرِي
كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَأَيْتَ مِنَ الْإِبِلِ . فَالْتَفْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
فَقَالَ : « مَا يُعْجِلُكَ يَا جَابِرُ ؟ » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي حَدِيثُ
عَهْدٍ بِعُرسٍ . فَقَالَ : « أَبْكَرًا تَزَوَّجْتَهَا أَمْ ثَيِّبًا ؟ » قَالَ : قُلْتُ : بَلْ
ثَيِّبًا . قَالَ : « هَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟ » .

قَالَ : فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ . فَقَالَ : « أَمْهَلُوا حَتَّى
نَدْخُلَ لَيْلًا (أَيْ عِشَاءً) كَى تَمْتَشِطَ الشَّعْثَةُ وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيَّةُ » .
قَالَ : وَقَالَ : « إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسَ ! الْكَيْسَ ! » .

وكذا نقله القاضي عن رواية ابن سفيان عن مسلم ، قال : وفي رواية ابن
ماهان (أقفلنا) بالفاء قال : ووجه الكلام (قفلنا) أى رجعنا ، ويصح
(أقبلنا) بفتح اللام أى أقفلنا النبی ﷺ وأقفلنا بضم الهمزة لما لم يسم
فاعله . قوله : (تعجلت على بعير لي قطوف) هو بفتح القاف أى بطيء
المشي . قوله : (فنخس بعيري بعزّة) هى بفتح النون ، وهى عصا نحو نصف
الرمح فى أسفلها زج . قوله : (فانطلق بعيري كأجود ما أنت راء من
الإبل) هذا فيه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ وأثر بركته . قوله ﷺ
(أمهلوا حتى ندخل ليلاً - أى عشاء - كى تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة)
الاستحداد : استعمال الحديد فى شعر العانة ، وهو إزالته بالموسى ،
والمراد ههنا إزالته كيف كانت . و (المغيبة) بضم الميم وكسر الغين وإسكان

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ

(يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ) . حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ عَنْ وَهْبِ بْنِ

كَيْسَانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ فِي غَزَاةٍ . فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي فَأَتَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ

لِي : « يَا جَابِرُ ! » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « مَا شَأْنُكَ ؟ » قُلْتُ : أَبْطَأَ

بِي جَمَلِي وَأَعْيَا فَتَخَلَّفْتُ فَتَزَلَّ فَحَجَنَهُ بِمَحْجَنِهِ . ثُمَّ قَالَ :

« اِرْكَبْ » فَرَكِبْتُ . فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

فَقَالَ : « أَتَزَوَّجَتَ ؟ » فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ : « أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا ؟ »

فَقُلْتُ : بَلْ ثَيِّبٌ . قَالَ : « فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟ »

قُلْتُ : إِنْ لِيَ أَخَوَاتٍ . فَأُحِبُّتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ

وَتَمْشُطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ . قَالَ : « أَمَا إِنَّكَ قَادِمٌ . فَإِذَا قَدِمْتَ

فَالْكَيْسَ ! الْكَيْسَ ! » . ثُمَّ قَالَ : « أَتَبِيعُ جَمَلَكَ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ .

فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ . ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ .

الياء ، وهي التي غاب عنها زوجها ، وإن حضر زوجها فهي (مشهد)

بلا هاء . وفي هذا الحديث استعمال مكارم الأخلاق ، والشفقة على المسلمين ،

والاحتراز من تتبع العورات ، واجتلاب ما يقتضي دوام الصحبة ، وليس في

هذا الحديث معارضة للأحاديث الصحيحة في النهي عن الطروق ليلاً ، لأن

ذلك فيمن جاء بغتة ، أما هنا فقد تقدم خبر مجيئهم ، وعلم الناس وصولهم ،

وأنهم سيدخلون عشاء ، فتستعد لذلك المغيبة والشعثة وتصلح حالها

وتتأهب للقاء زوجها . والله أعلم . قوله ﷺ : (إذا قدمت فالكيس

الكيس) قال ابن الأعرابي : الكيس الجماع ، والكيس العقل . والمراد حثه على

فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ . فَقَالَ : « الْآنَ حِينَ قَدِمْتَ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « فَدَعْ جَمَلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ » قَالَ : فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ . فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لِي أُوقِيَّةً . فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ . فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ . قَالَ : فَأَنْطَلَقْتُ . فَلَمَّا وَلَّيْتُ قَالَ : « ادْعُ لِي جَابِرًا » فَدُعِيتُ . فَقُلْتُ : الْآنَ يَرُدُّ عَلَى الْجَمَلِ . وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ . فَقَالَ : « خذْ جَمَلَكَ . وَلَكَ ثَمَنُهُ » .

* * *

٥٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى . حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي . حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : كُنَّا فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ . إِنَّمَا هُوَ فِي أَخْرِيَاتِ النَّاسِ . قَالَ : فَضْرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . أَوْ قَالَ : نَحْسَهُ . (أَرَاهُ قَالَ) بِشَيْءٍ كَانَ مَعَهُ . قَالَ : فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّمُ النَّاسَ يُنَازِعُنِي حَتَّى إِنِّي لَا كُفُّهُ . قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

ابتغاء الولد . قوله : (فحججه بمحججه) هو بكسر الميم ، وهو عصا فيها تعقف يلتقط بها الراكب ما سقط منه . قوله ﷺ : (ادخل فصل ركعتين) فيه استحباب ركعتين عند القدوم من السفر . قوله : (فوزن لي بلال فأرجح في الميزان) فيه استحباب إرجاح الميزان في وفاء الثمن وقضاء الديون ونحوها ، وسيأتي الكلام في حديث جابر وبيعه الجمل في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى . قوله : (وأنا على ناضح) هو البعير الذي يستقى عليه . قوله : (إنما هو في أخريات) هو بضم الهمزة وفتح الراء . والله أعلم .

صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَتَبِيعُنِي بِكَذَا وَكَذَا ؟ وَاللّٰهُ يَغْفِرُ لَكَ » قَالَ : قُلْتُ : هُوَ لَكَ . يَا نَبِيَّ اللّٰهِ ! قَالَ : « أَتَبِيعُنِي بِكَذَا وَكَذَا ؟ وَاللّٰهُ يَغْفِرُ لَكَ » قَالَ : قُلْتُ : هُوَ لَكَ . يَا نَبِيَّ اللّٰهِ ! قَالَ : وَقَالَ لِي : « أَتَزَوَّجُكَ بَعْدَ أَبِيكَ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « ثَيِّبًا أَمْ بَكْرًا ؟ » قَالَ : قُلْتُ : ثَيِّبًا . قَالَ : « فَهَلَا تَزَوَّجُكَ بَكْرًا تُضَاحِكُكَ وَتُضَاحِكُهَا ، وَتُتْلَعِبُكَ وَتُتْلَعِبُهَا ؟ » .

قَالَ أَبُو نَضْرَةَ : فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ . أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا . وَاللّٰهُ يَغْفِرُ لَكَ .

*
* *

(١٧) باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة

٦٤ - (١٤٦٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّٰهِ بْنُ يَزِيدَ . حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ . أَخْبَرَنِي شَرْحِبِيلُ بْنُ شَرِيكَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَمْرٍو ؛ أَنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صَلَّي اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الدُّنْيَا مَتَاعٌ . وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ » .

*
* *

(١٨) باب الوصية بالنساء

٦٥ - (١٤٦٨) وحدثني حرملة بن يحيى . أخبرنا ابن وهب . أخبرني يونس عن ابن شهاب . حدثني ابن المسيب عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضِّلْع . إِذَا ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسَرَتَهَا . وَإِنْ تَرَكْتُهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ » .

* * *

وحدثني زهير بن حرب وعبد بن حميد . كلاهما عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن ابن أخي الزهري ، عن عمه ، بهذا الإسناد ، مثله سواء .

باب الوصية بالنساء

قوله ﷺ : (إِنَّ الْمَرْأَةَ خَلَقَتْ مِنْ ضِلْعٍ لَنْ يَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسَرَتَهَا وَكَسَرَهَا طَلَاقُهَا) العوج ضبطه بعضهم بفتح العين ، وضبطه بعضهم بكسرها ، ولعل الفتح أكثر وضبطه الحافظ أبو القاسم بن عساكر وآخرون بالكسر ، وهو الأرجح على مقتضى ما سنقله عن أهل اللغة إن شاء الله تعالى . قال أهل اللغة : العوج بالفتح في كل منتصب كالحائط والعود وشبهه ، وبالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين ، ويقال : فلان في دينه عوج ، بالكسر ، هذا كلام أهل اللغة : قال صاحب المطالع : قال أهل اللغة

٥٩ - (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ . (وَاللَّفْظُ لِأَبْنِ أَبِي عُمَرَ) قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ . لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ . فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ . وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسَرَتْهَا . وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا » .

* * *

٦٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ مَيْسَرَةَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَإِذَا شَهِدَ امْرَأًا فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَ كُتْ . وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ . فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ . وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أُعْلَاهُ . إِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهُ كَسَرَتْهُ . وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ . اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا » .

العوج بالفتح في كل شخص ، وبالكسر فيما ليس بمبرئ كالرأى والكلام . قال : وانفرد عنهم أبو عمرو الشيباني فقال : كلاهما بالكسر ، ومصدرهما بالفتح . و (الضلع) بكسر الضاد وفتح اللام . وفيه دليل لما يقوله الفقهاء أو بعضهم أن حواء خلقت من ضلع آدم قال الله تعالى : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ وبين النبي ﷺ أنها خلقت من ضلع وفي هذا الحديث ملاطفة النساء ، والإحسان إليهن ، والصبر على عوج أخلاقهن ، واحتمال ضعف عقولهن ، وكرهية طلاقهن بلا سبب ، وأنه لا يطمع باستقامتها . والله أعلم .

٦١ - (١٤٦٩) وحدثني إبراهيم بن موسى الرازي . حدثنا عيسى (يعني ابن يونس) . حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن عمران بن أبي أنس ، عن عمر بن الحكم ، عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يفرك مؤمن مؤمنة . إن كره منها خلقاً رضي منها آخر » أو قال : « غيره » .

* * *

(...) وحدثنا محمد بن المثنى . حدثنا أبو عاصم . حدثنا عبد الحميد بن جعفر . حدثنا عمران بن أبي أنس عن عمر بن الحكم ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . بمثله .

*

* *

قوله ﷺ : (فإذا شهد أمراً فليتكلم بخير أو ليسكت واستوصوا بالنساء) فيه الحث على الرفق بالنساء واحتمالهن كما قدمناه ، وأنه ينبغي للإنسان أن لا يتكلم إلا بخير ، فأما الكلام المباح الذي لا فائدة فيه فيمسك عنه مخافة من انجراره إلى حرام أو مكروه . قوله ﷺ : (لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضي منها آخر أو قال غيره) (يفرك) بفتح الياء والراء وإسكان الفاء بينهما ، قال أهل اللغة : فرکه بكسر الراء يفركه بفتحها إذا أبغضه ، والفرك بفتح الفاء وإسكان الراء البغض . قال القاضي عياض : هذا ليس على النهي ، قال : هو خير ، أي لا يقع منه بغض تام لها . قال : وبغض الرجال للنساء خلاف بغضهن لهم ، قال : ولهذا قال : (إن كره منها خلقاً رضي منها آخر) . هذا كلام القاضي ، وهو ضعيف أو غلط ، بل

(١٩) باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر

٦٢ - (١٤٧٠) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ أَبَا يُونُسَ ، مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَوْلَا حَوَاءُ ، لَمْ تَكُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا ، الدَّهْرَ » .

* * *

٦٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .

الصواب أنه نهى ، أى ينبغي أن لا يبغضها لأنه إن وجد فيها خلقاً يكره وجد فيها خلقاً مرضياً ؛ بأن تكون شرسة الخلق لكنها دينة ، أو جميلة ، أو عفيفة ، أو رفيقة به أو نحو ذلك ، وهذا الذى ذكرته من أنه نهى يتعين لوجهين أحدهما : أن المعروف فى الروايات (لا يفرك) بإسكان الكاف لا برفعها ، وهذا يتعين فيه النهى ، ولو روى مرفوعاً لكان نهياً بلفظ الخبر . والثانى : أنه قد وقع خلافه ، فبعض الناس يبغض زوجته بغضاً شديداً ، ولو كان خيراً لم يقع خلافه ، وهذا واقع وما أدرى ما حمل القاضى على هذا التفسير ؟ .

قوله ﷺ : (لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر) أى لم تكنه أبداً ، و (حواء) بالمد ، رويها عن ابن عباس قال : سميت حواء لأنها أم كل حى ، قيل : إنها ولدت لآدم أربعين ولداً فى عشرين بطناً فى كل بطن ذكر وأنثى . واختلفوا متى خلقت من ضلع آدم ؟ فقيل : قبل دخوله الجنة ، فدخلها ، وقيل : فى الجنة . قال القاضى : ومعنى هذا الحديث أنها أم بنات آدم فأشبهنها ، ونزع العرق لما جرى لها فى قصة الشجرة مع إبليس ، فزين لها أكل الشجرة فأغواها ، فأخبرت آدم بالشجرة فأكل منها . قوله ﷺ

أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ . قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ ، لَمْ يَخْبَثِ الطَّعَامُ . وَلَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ . وَلَوْلَا حَوَاءُ ، لَمْ تَخُنْ أُتَيْ زَوْجَهَا ، الدَّهْرُ » .

(لولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام ولم يخنز اللحم) هو بفتح الياء والنون وبكسر النون ، والماضي منه (خنز) بكسر النون وفتحها ، ومصدره (الخنز والخنوز) وهو إذا تغير وأنتن . قال العلماء : معناه أن بنى إسرائيل لما أنزل الله عليهم المن والسلوى نهوا عن ادخارهما ، فادخروا ففسدوا أنتن ، واستمر من ذلك الوقت . والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٨ - كتاب الطلاق

(١) باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها ، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر
برجعته

١ - (١٤٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ : قَرَأْتُ
عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ

كتاب الطلاق

هو مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك ، ومنه طلقت البلاد أى
تركتها ، ويقال : طلقت المرأة . وطلقت بفتح اللام وضمها ، والفتح أفصح ،
تطلق بضمها فيهما .

باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها

وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعته

أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائل بغير رضاها ، فلو طلقها أثم

حَائِضٌ . فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا . ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ . ثُمَّ تَحِيضَ . ثُمَّ تَطْهَرَ . ثُمَّ ،

ووقع طلاقه ، ويؤمر بالرجعة ، لحديث ابن عمر المذكور في الباب . وشذ بعض أهل الظاهر فقال : لا يقع طلاقه لأنه غير مأذون له فيه فأشبهه طلاق الأجنبية . والصواب الأول ، وبه قال العلماء كافة ، ودليلهم أمره بمراجعتها ، ولو لم يقع لم تكن رجعة . فإن قيل : المراد بالرجعة الرجعة اللغوية ، وهى الرد إلى حالها الأول ، لا أنه تحسب عليه طلبة ، قلنا : هذا غلط لوجهين أحدهما : أن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية يقدم على حمله على الحقيقة اللغوية ، كما تقرر في أصول الفقه . الثانى : أن ابن عمر صرح فى روايات مسلم وغيره بأنه حسبها عليه طلبة . والله أعلم . وأجمعوا على أنه إذا طلقها يؤمر بـرجعتها كما ذكرنا ، وهذه الرجعة مستحبة لا واجبة . هذا مذهبنا ، وبه قال الأوزاعى ، وأبو حنيفة ، وسائر الكوفيين ، وأحمد ، وفقهاء المحدثين ، وآخرون . وقال مالك وأصحابه : هى واجبة . فإن قيل : فى حديث ابن عمر هذا أنه أمر بالرجعة ثم بتأخير الطلاق إلى طهر بعد الطهر الذى يلي هذا الحيض ، فما فائدة التأخير ؟ فالجواب من أربعة أوجه أحدها : لئلا تصير الرجعة لغرض الطلاق ، فوجب أن يمسكها زماناً كان يحل له فيه الطلاق ، وإنما أمسكها لتظهر فائدة الرجعة ، وهذا جواب أصحابنا . والثانى : عقوبة له وتوبة من معصية باستدراك جنايته . والثالث : أن الطهر الأول مع الحيض الذى يليه وهو الذى طلق فيه كقرء واحد ، فلو طلقها فى أول طهر لكان كمن طلق فى الحيض . والرابع : أنه نهى عن طلاقها فى الطهر ليطول مقامه معها ، فلعله يجامعها فيذهب ما فى نفسه من سبب طلاقها فيمسكها . والله أعلم . قوله ﷺ : (مره فليراجعها ثم ليركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن

إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ . فِتْلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ .

شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء (معنى (قبل أن يمس) أى قبل أن يطأها ، ففيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه . قال أصحابنا : يحرم طلاقها في طهر جامعها فيه حتى يتبين حملها ؛ لئلا تكون حاملاً فيندم فإذا بان الحمل دخل بعد ذلك في طلاقها على بصيرة فلا يندم ، فلا تحرم ، ولو كانت الحائض حاملاً فالصحيح عندنا وهو نص الشافعى أنه لا يحرم طلاقها ؛ لأن تحريم الطلاق في الحيض إنما كان لتطويل العدة لكونه لا يحسب قرأً ، وأما الحامل الحائض فعدتها بوضع الحمل ، فلا يحصل في حقها تطويل . وفي قوله ﷺ : (إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ) دليل على أنه لا إثم في الطلاق بغير سبب ، لكن يكره للحديث المشهور في سنن أبى داود وغيره أن رسول الله ﷺ قال : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » فيكون حديث ابن عمر لبيان أنه ليس بحرام ، وهذا الحديث لبيان كراهة التنزيه . قال أصحابنا : الطلاق أربعة أقسام : حرام ، ومكروه ، وواجب ، ومندوب . ولا يكون مباحاً مستوى الطرفين . فأما الواجب ففي صورتين وهما في الحكامين إذا بعثهما القاضى عند الشقاق بين الزوجين ، ورأيا المصلحة في الطلاق وجب عليهما الطلاق ، وفي المؤلى إذا مضت عليه أربعة أشهر وطالبت المرأة بحقها فامتنع من الفئنة والطلاق ، فالأصح عندنا أنه يجب على القاضى أن يطلق عليه طلاق رجعية . وأما المكروه فأن يكون الحال بينهما مستقيماً فيطلق بلا سبب ، وعليه يحمل حديث « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » وأما الحرام ففي ثلاث صور أحدها : في الحيض بلا عوض منها ولا سؤاها . والثانى : في طهر جامعها فيه قبل بيان الحمل . والثالث : إذا كان عنده زوجات يقسم لهن وطلق واحدة قبل أن يوفيهما قسمها . وأما المندوب فهو أن لا تكون المرأة عفيفة ،

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَأَبْنُ رُمَحٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) . (قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ . وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً . فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ . ثُمَّ تَحِيضُ عِنْدَهُ حَيْضَةً أُخْرَى . ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا . فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقَهَا حِينَ تَطْهَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا . فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ .

أو يخافا أو أحدهما أن لا يقيما حدود الله ، أو نحو ذلك . والله أعلم . وأما جمع الطلقات الثلاث دفعة فليس بحرام عندنا ، لكن الأولى تفريقها ، وبه قال أحمد ، وأبو ثور . وقال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة والليث : هو بدعة . قال الخطابي وفي قوله ﷺ : (فليراجعها) دليل على أن الرجعة لا تفتقر إلى رضا المرأة ولا وليها ولا تجديد عقد . والله أعلم . قوله ﷺ : (فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء) فيه دليل لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما أن الأقراء في العدة هي الأطهار ؛ لأنه ﷺ قال : (ليطلقها في الطهر إن شاء فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء) أي فيها ، ومعلوم أن الله لم يأمر بطلاقهن في الحيض بل حرمه ، فإن قيل : الضمير في قوله : (فتلك) يعود إلى الحيضة قلنا : هذا غلط لأن الطلاق في الحيض غير مأمور به بل محرم ، وإنما الضمير عائد إلى الحالة المذكورة ، وهي حالة الطهر ، أو إلى العدة . وأجمع العلماء من أهل الفقه والأصول واللغة على أن (القراء) يطلق في اللغة على الحيض وعلى الطهر . واختلفوا في الأقراء المذكورة في قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ وفيما تنقضى به العدة ، فقال مالك ، والشافعي وآخرون : هي الأطهار ، وقال أبو حنيفة ،

وَزَادَ ابْنُ رُمَحٍ فِي رِوَايَتِهِ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ، قَالَ لِأَحَدِهِمْ : أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ . فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا . وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ . وَعَصَيْتَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ .

والأوزاعي وآخرون : هي الحيض ، وهو مروى عن عمر ، وعلى ، وابن مسعود رضی الله عنهم ، وبه قال الثوري ، وزفر ، وإسحاق ، وآخرون من السلف ، وهو أصح الروايتين عن أحمد ، قالوا : لأن من قال بالأطهار يجعلها قرءين وبعض الثالث ، وظاهر القرآن أنه ثلاثة . والقائل بالحيض يشترط ثلاث حيضات كوامل ، فهو أقرب إلى موافقة القرآن . ولهذا الاعتراض صار ابن شهاب الزهري إلى أن الأقراء هي الأطهار ، قال : ولكن لا تنقضي العدة إلا بثلاثة أطهار كاملة ، ولا ينقضي بطهرين وبعض الثالث ، وهذا مذهب انفرد به ، بل اتفق القائلون بالأطهار على أنها تنقضي بقرءين وبعض الثالث ، حتى لو طلقها وقد بقي من الطهر لحظة يسيرة حسب ذلك قرءاً ، ويكفيها طهران بعده . وأجابوا عن الاعتراض بأن الشيئين وبعض الثالث يطلق عليها اسم الجميع ، قال الله تعالى : ﴿ الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾ ومعلوم أنه شهران وبعض الثالث ، وكذا قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ المراد في يوم وبعض الثاني . واختلف القائلون بالأطهار متى تنقضي عدتها ؟ فالأصح عندنا أنه بمجرد رؤية الدم بعد الطهر الثالث ، وفي قول : لا تنقضي حتى يمضي يوم وليلة ، والخلاف في مذهب مالك كهو عندنا . واختلف القائلون بالحيض أيضاً فقال أبو حنيفة وأصحابه : حتى تغتسل من الحيضة الثالثة أو يذهب وقت صلاة . وقال عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، والثوري ، وإسحاق ، وأبو عبيد :

قَالَ مُسْلِمٌ : جَوَدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ : تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً .

* * *

٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ . فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا . ثُمَّ لِيَدْعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ . ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى . فَإِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا . أَوْ يُمَسِكَهَا . فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ » .

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : قُلْتُ لِنَافِعٍ : مَا صَنَعْتَ التَّطْلِيقَةَ ؟ قَالَ : وَاحِدَةً اعْتَدَّ بِهَا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ،

حتى تغتسل من الثالثة . وقال الأوزاعي وآخرون : تنقضي بنفس انقطاع الدم . وعن إسحاق رواية أنه إذا انقطع الدم انقطعت الرجعة ، ولكن لا تحل للأزواج حتى تغتسل احتياطاً وخروجاً من الخلاف . والله أعلم . قوله : (قال مسلم جود الليث في قوله تطليقة واحدة) يعني أنه حفظ وأتقن قدر الطلاق الذي لم يتقنه غيره ، ولم يهمله كما أهمله غيره ، ولا غلط فيه وجعله ثلاثاً كما غلط فيه غيره . وقد تظاهرت روايات مسلم بأنها طليقة واحدة .

نَحْوَهُ . وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ عُبَيْدِ اللَّهِ لِنَافِعٍ .
 قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي رِوَايَتِهِ : فَلْيَرْجِعْهَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ :
 فَلْيَرْاجِعْهَا .

* * *

٣ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ
 أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . فَسَأَلَ
 عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ . فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا ثُمَّ يُمْهِّلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً
 أُخْرَى . ثُمَّ يُمْهِّلَهَا حَتَّى تَطْهُرَ . ثُمَّ يُطْلِقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا . فَبَلَغَكَ
 الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ . قَالَ : فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا
 سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطْلَقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ يَقُولُ : أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا
 وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ . إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا . ثُمَّ يُمْهِّلَهَا
 حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى . ثُمَّ يُمْهِّلَهَا حَتَّى تَطْهُرَ . ثُمَّ يُطْلِقَهَا
 قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا . وَأَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا . فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا
 أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ . وَبَانَ مِنْكَ .

* * *

٤ - (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ
 إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ (وَهُوَ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ) عَنْ عَمِّهِ .
 أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي
 وَهِيَ حَائِضٌ . فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ . فَتَغَيَّظَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ . ثُمَّ قَالَ : « مَرَّةٌ فَلْيَرْاجِعْهَا . حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى
 مُسْتَقْبَلَةً ، سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا . فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطْلِقَهَا ،

فَلْيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا . قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا . فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ
كَمَا أَمَرَ اللَّهُ » .

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً . فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا .
وَرَأَجَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ
رَبِّهِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَرَأَجَعْتُهَا . وَحُسِبَتْ
لَهَا التَّطْلِيقَةُ الَّتِي طَلَّقْتُهَا .

* * *

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ
نُمَيْرٍ . (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، (مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ) عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ
عُمَرَ ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ .
فَقَالَ : « مُرَّةٌ فَلْيُرَاجَعْهَا . ثُمَّ لْيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا » .

قوله ﷺ : (ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً) فيه دلالة لجواز طلاق
الحامل التي تبين حملها ، وهو مذهب الشافعي . قال ابن المنذر : وبه
قال أكثر العلماء منهم طاوس ، والحسن ، وابن سيرين ، وربيعة ، وحماد بن أبي
سليمان ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأبو عبيد . قال ابن
المنذر : وبه أقول ، وبه قال بعض المالكية : وقال بعضهم : هو حرام . وحكى

٦ - (...) وحديثي أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي .
 حدثنا خالد بن مخلد . حديثي سليمان (وهو ابن بلال) .
 حديثي عبد الله بن دينار عن ابن عمر ؛ أنه طلق امرأته وهي
 حائض . فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ . فقال : « مره
 فليراجعها حتى تطهر . ثم تحيض حيضة أخرى . ثم تطهر . ثم
 يطلق بعد ، أو يمسيك » .

* * *

٧ - (...) وحديثي علي بن حجر السعدي . حدثنا
 إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب ، عن ابن سيرين . قال : مكثت
 عشرين سنة يحدثني من لا أتهم ؛ أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً

ابن المنذر رواية أخرى عن الحسن أنه قال : طلاق الحامل مكروه ، ثم مذهب
 الشافعي ومن وافقه أن له أن يطلق الحامل ثلاثاً بلفظ واحد ، وبالألفاظ متصلة ،
 وفي أوقات متفرقة ، وكل ذلك جائز لا بدعة فيه . وقال أبو حنيفة ، وأبو
 يوسف : يجعل بين الطلقتين شهراً . وقال مالك ، وزفر ، ومحمد بن الحسن :
 لا يوقع عليها أكثر من واحدة حتى تضع . قوله : (أما أنت طلقت امرأتك
 مرة أو مرتين فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا وإن كنت طلقها ثلاثاً فقد حرمت
 عليك) أما قوله : (أمرني بهذا) فمعناه : أمرني بالرجعة . وأما قوله (أما
 أنت) فقال القاضي عياض رضي الله عنه : هذا مشكل ، قال : قيل : إنه بفتح
 الهمزة من (أما) أي أما إن كنت ، فحذفوا الفعل الذي يلي (إن) وجعلوا
 (ما) عوضاً من الفعل ، وفتحوا (أن) وأدغموا النون في (ما) وجاؤا
 (بأن) مكان العلامة في (كنت) ويدل عليه قوله بعده (وإن كنت طلقها

وَهِيَ حَائِضٌ . فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجَعَهَا . فَجَعَلْتُ لَا أَتِهِمُ ، وَلَا أَعْرِفُ
الْحَدِيثَ ، حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَابٍ ، يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ الْبَاهِلِيَّ . وَكَانَ
ذَا ثَبِتٍ . فَحَدَّثَنِي ؛ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ . فَحَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ
تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ . فَأَمَرَ أَنْ يُرْجِعَهَا . قَالَ : قُلْتُ : أَفُحْسِبْتُ
عَلَيْهِ ؟ قَالَ : فَمَهْ . أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ ؟ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ
أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِّيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَمَرَهُ .

* * *

ثَلَاثًا فَقَدْ حَرَمْتَ عَلَيْكَ) . قَوْلُهُ : (لَقِيتُ أَبَا غَلَابٍ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ) هُوَ
بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ وَآخِرُهُ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ ، هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ ، وَكَذَا
ذَكَرَهُ ابْنُ مَكُولٍ وَالْجَمْهُورُ ، وَذَكَرَ الْقَاضِي عَنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ تَخْفِيفَ اللَّامِ .
قَوْلُهُ : (وَكَانَ ذَا ثَبِتٍ) هُوَ بِفَتْحِ الثَّاءِ وَالْبَاءِ أَيْ مُثَبَّتًا . قَوْلُهُ : (قُلْتُ
أَفُحْسِبْتُ عَلَيْهِ قَالَ فَمَهْ أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ) مَعْنَاهُ أَفِيرْتَفَعُ عَنْهُ الطَّلَاقُ وَإِنْ
عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ ؟ وَهُوَ اسْتِفْهَامُ إِنْكَارِ تَقْدِيرِهِ : نَعَمْ تَحْسَبُ ، وَلَا يَمْتَنِعُ احْتِسَابُهَا
لِعَجْزِهِ وَحِمَاقَتِهِ . قَالَ الْقَاضِي : أَيْ إِنْ عَجَزَ عَنِ الرَّجْعَةِ وَفَعَلَ فَعَلَ الْأَحْمَقُ .
وَالْقَائِلُ لِهَذَا الْكَلَامِ هُوَ ابْنُ عُمَرَ صَاحِبُ الْقِصَّةِ ، وَأَعَادَ الضَّمِيرَ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ ،
وَقَدْ بَيَّنَّاهُ بَعْدَ هَذِهِ فِي رِوَايَةِ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، قَالَ : قُلْتُ يَعْنِي - لِابْنِ عُمَرَ
- فَاعْتَدَدْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ الَّتِي طَلَّقْتَ وَهِيَ حَائِضٌ ، قَالَ : مَا لِي لَا أَعْتَدُ بِهَا ،
وَإِنْ كُنْتُ عَجَزْتُ وَاسْتَحْمَقْتُ . وَجَاءَ فِي غَيْرِ مُسْلِمٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : (رَأَيْتُ
إِنْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ فَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا ؟) وَأَمَّا قَوْلُهُ

٨ - (...) وحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ . حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، عَنْ أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى يُطَلِّقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ . وَقَالَ : « يُطَلِّقُهَا فِي قَبْلِ عِدَّتِهَا » .

* * *

٩ - (...) وحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ عَنْ ابْنِ عُليَّةَ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ . قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . فَقَالَ : أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرْجِعَهَا . ثُمَّ تَسْتَقْبِلُ عِدَّتَهَا . قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، أَتَعْتَدُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ ؟ فَقَالَ : فَمَهْ . أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ ؟ .

(فمه) فيحتمل أن يكون للكف والزجر عن هذا القول ، أى لا تشك في وقوع الطلاق واجزم بوقوعه ، وقال القاضي : المراد (بمه) (ما) فيكون استفهاماً ، أى فما يكون ان لم أحسب بها ، ومعناه لا يكون إلا الاحتساب بها فأبدل من الألف هاء كما قالوا في (مهما) أن أصلها ما أى أى شيء . قوله ﷺ : (يطلقها في قبل عدتها) هو بضم القاف والباء ، أى في وقت تستقبل فيه العدة وتشرع فيها ، وهذا يدل على أن الأقراء هي الأطهار ، وأنها إذا طلقت في الطهر شرعت في الحال في الأقراء ؛ لأن الطلاق المأمور به إنما هو في الطهر ؛ لأنها إذا طلقت في الحيض لا يحتسب ذلك الحيض قرءاً بالإجماع ، فلا تستقبل فيه العدة ، وإنما تستقبلها إذا طلقت في الطهر . والله

١٠ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ . قَالَ : سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ . فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لِيُرَاجِعْهَا . فَإِذَا طَهَرَتْ ، فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطَلِّقْهَا » قَالَ فَقُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ أَفَاحْتَسَبْتُ بِهَا؟ قَالَ : أَمَا يَمْنَعُهُ . أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ ؟

* * *

١١ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ . قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ امْرَأَتِهِ الَّتِي طَلَّقَ ؟ فَقَالَ : طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَائِضٌ . فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ . فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ : « مَرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا . فَإِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا لِيُطَهِّرَهَا » قَالَ : فَرَأَجَعْتُهَا ثُمَّ طَلَّقْتُهَا لِيُطَهِّرَهَا . قُلْتُ : فَاعْتَدَدْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ الَّتِي طَلَّقْتَ وَهِيَ حَائِضٌ ؟ قَالَ : مَالِي لَا أَعْتَدُ بِهَا ؟ وَإِنْ كُنْتُ عَجَزْتُ وَاسْتَحْمَقْتُ .

* * *

١٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ . فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ . فَقَالَ : « مَرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا . ثُمَّ إِذَا

طَهَرْتُ فَلْيُطَلِّقْهَا « قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : أَفَاحْتَسِبْتُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ ؟
قَالَ : فَمَهْ .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ
الْحَارِثِ . ح وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ . حَدَّثَنَا بِهِزُّ . قَالَ :
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا « لِيَرْجِعَهَا » .
وَفِي حَدِيثِهِمَا : قَالَ : قُلْتُ لَهُ : أَتَحْتَسِبُ بِهَا ؟ قَالَ : فَمَهْ .

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ
عُمَرَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا ؟ فَقَالَ : أَتَعْرِفُ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا .
فَذَهَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ . فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا .
قَالَ : لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ (لِأَبِيهِ) .

أعلم . قوله : (عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه سمع ابن عمر يسأل
عن رجل طلق امرأته إلى آخره) وقال في آخره : (لم أسمع ي زيد على ذلك
لأبيه) فقوله (لأبيه) بالباء الموحدة ثم الياء المشناة من تحت ، ومعناه أن ابن
طاوس قال : لم أسمع أي لم أسمع أبي طاوساً يزيد على هذا القدر من الحديث .
والقائل (لأبيه) هو ابن جريج وأراد تفسير الضمير في قول ابن طاوس لم
أسمعه ، واللام زائدة ، فمعناه : يعني أباه . ولو قال : يعني أباه لكان أوضح .

١٤ - (...) وحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ . قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ (مَوْلَى عَزَّة) يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ ؟ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ ذَلِكَ . كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا ؟ فَقَالَ : طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « لِيُرَاجِعَهَا » فَرَدَّهَا وَقَالَ : « إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُمْسِكْ » .

قَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قَبْلِ عِدَّتِهِنَّ [٦٥ / الطلاق / الآية ١] .

* * *

(...) وحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ . نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ (مَوْلَى عُرْوَةَ) يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ ؟ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ . بِمِثْلِ

قوله : (وقرأ النبي ﷺ فطلقوهن في قبل عدتهن) هذه قراءة ابن عباس وابن عمر ، وهي شاذة لا تثبت قرآنا بالإجماع ، ولا يكون لها حكم خبر الواحد عندنا وعند محققي الأصوليين . والله أعلم .

حَدِيثِ حَجَّاجٍ . وَفِيهِ بَعْضُ الزِّيَادَةِ .
 قَالَ مُسْلِمٌ : أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَ : عُرْوَةَ . إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عَزَّةَ .

*
* *

(٢) باب طلاق الثلاث

١٥ - (١٤٧٢) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ .
 (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ) (قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ :
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
 ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي
 بَكْرٍ وَسِتِّينَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ ، طَلَّاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ . فَقَالَ عُمَرُ بْنُ
 الْخَطَّابِ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَاةٌ .
 فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ ! فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ .

* * *

١٦ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ
 عُبَادَةَ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) .

باب طلاق الثلاث

قوله : (عن ابن عباس قال : كان طلاق الثلاث في عهد رسول الله ﷺ
 وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب :
 إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : أَتَعْلَمُ أَنَّمَا كَانَتِ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ، وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ ؛ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : نَعَمْ .

* * *

١٧ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ طَاوُسٍ ؛ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ . أَلَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً ؟ فَقَالَ : قَدْ كَانَ ذَلِكَ . فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَايَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ : فَأَجَازَهُ عَلَيْهِمْ .

*

* *

عليهم) وفي رواية عن أبي الصهباء أنه قال لابن عباس (أتعلم أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وثلاثاً من إمارة عمر فقال ابن عباس : نعم) وفي رواية (أن أبا الصهباء قال لابن عباس هات من هناتك ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة ؟ فقال : قد كان ذاك فلما كان في عهد عمر تتايع الناس في الطلاق فأجازه عليهم) وفي سنن أبي داود عن أبي الصهباء عن ابن عباس نحو هذا ، إلا أنه قال : (كان الرجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعلوه واحدة) هذه ألفاظ هذا الحديث ، وهو معدود من الأحاديث المشككة . وقد اختلف العلماء فيمن قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً ، فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وجماهير

.....

العلماء من السلف والخلف : يقع الثلاث . وقال طاوس وبعض أهل الظاهر : لا يقع بذلك إلا واحدة ، وهو رواية عن الحجاج بن أرطاة ، ومحمد بن إسحاق . والمشهور عن الحجاج بن أرطاة أنه لا يقع به شيء ، وهو قول ابن مقاتل ، ورواية عن محمد بن إسحاق واحتج هؤلاء بحديث ابن عباس هذا ، وبأنه وقع في بعض روايات حديث ابن عمر أنه طلق امرأته ثلاثاً في الحيض ولم يحتسب به ، وبأنه وقع في حديث ركانة أنه طلق امرأته ثلاثاً وأمره رسول الله ﷺ برجعته . واحتج الجمهور بقوله تعالى : ﴿ ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ قالوا : معناه أن المطلق قد يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه لوقوع البينة ، فلو كانت الثلاث لا تقع لم يقع طلاقه هذا إلا رجعيّاً فلا يندم ، واحتجوا أيضاً بحديث ركانة أنه طلق امرأته البتة فقال له النبي ﷺ : « الله ما أردت إلا واحدة ؟ قال : الله ما أردت إلا واحدة » فهذا دليل على أنه لو أراد الثلاث لوقعن ، وإلا فلم يكن لتحليفه معنى . وأما الرواية التي رواها المخالفون أن ركانة طلق ثلاثاً فجعلها واحدة ، فرواية ضعيفة عن قوم مجهولين ، وإنما الصحيح منها ما قدمناه أنه طلقها البتة . ولفظ (البتة) محتمل للواحدة وللثلاث ، ولعل صاحب هذه الرواية الضعيفة اعتقد أن لفظ (البتة) يقتضي الثلاث فرواه بالمعنى الذي فهمه وغلط في ذلك . وأما حديث ابن عمر فالروايات الصحيحة التي ذكرها مسلم وغيره أنه طلقها واحدة ، وأما حديث ابن عباس فاختلف العلماء في جوابه وتأويله ، فالأصح أن معناه أنه كان في أول الأمر إذا قال لها أنت طالق أنت طالق ولم ينو تأكيداً ولا استئنافاً يحكم بوقوع طلقة لقلة إرادتهم الاستئناف بذلك ، فحمل على الغالب الذي هو إرادة التأكيد ، فلما كان في زمن عمر رضى الله عنه وكثر استعمال الناس بهذه الصيغة وغلب منهم إرادة الاستئناف بها حملت عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب السابق إلى الفهم

.....

منها في ذلك العصر وقيل : المراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طلبة واحدة ، وصار الناس في زمن عمر يوقعون الثلاث دفعة فنفذه عمر ، فعلى هذا يكون إخباراً عن اختلاف عادة الناس لا عن تغير حكم في مسألة واحدة قال المازري : وقد زعم من لا خبرة له بالحقائق أن ذلك كان ثم نسخ ، قال : وهذا غلط فاحش ؛ لأن عمر رضى الله عنه لا ينسخ ، ولو نسخ وحاشاه لبادرت الصحابة إلى إنكاره . وإن أراد هذا القائل أنه نسخ في زمن النبي ﷺ فذلك غير ممتنع ، ولكن يخرج عن ظاهر الحديث ؛ لأنه لو كان كذلك لم يجز للراوى أن يخبر ببقاء الحكم في خلافة أبى بكر وبعض خلافة عمر . فإن قيل : فقد يجمع الصحابة على النسخ فيقبل ذلك منهم ، قلنا : إنما يقبل ذلك لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ ، وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فمعاذ الله ؛ لأنه إجماع على الخطأ ، وهم معصومون من ذلك . فإن قيل : فعمل النسخ إنما ظهر لهم في زمن عمر ، قلنا : هذا غلط أيضاً ؛ لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبى بكر ، والمحققون من الأصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الإجماع . والله أعلم . وأما الرواية التى فى سنن أبى داود أن ذلك فىمن لم يدخل بها فقال بها قوم من أصحاب ابن عباس فقالوا : لا يقع الثلاث على غير المدخول بها ؛ لأنها تبين بواحدة بقوله : أنت طالق ، فيكون قوله ثلاثاً حاصل بعد البيونة فلا يقع به شيء . وقال الجمهور : هذا غلط بل يقع عليها الثلاث لأن قوله أنت طالق معناه ذات طلاق وهذا اللفظ يصلح للواحدة والعدد ، وقوله بعده (ثلاثاً) تفسير له . وأما هذه الرواية التى لأبى داود فضعيفة رواها أيوب السخيتانى عن قوم مجهولين عن طاوس عن ابن عباس فلا يحتج بها . والله أعلم . قوله : (كانت لهم فيه أناة) هو بفتح الهمزة ، أى مهلة وبقية استمتاع لانتظار المراجعة . قوله : (تتابع الناس فى الطلاق) هو بياء مثناة من تحت بين الألف والعين ، هذه رواية الجمهور ، وضبطه بعضهم

(٣) باب وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق

١٨ - (١٤٧٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِشَامٍ (يَعْنِي الدَّسْتَوَائِيَّ) قَالَ : كَتَبَ إِلَى يَحْيَى بْنِ
أَبِي كَثِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ، فِي الْحَرَامِ : يَمِينٌ يُكْفَرُهَا .

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ

[٣٣ / الأحزاب / ٢١] .

بالموحدة ، وهما بمعنى . ومعناه أكثروا منه وأسرعوا إليه لكن بالمشاة إنما يستعمل
في الشر ، وبالموحدة يستعمل في الخير والشر ، فالمشاة هنا أجود . وقوله :
(هات من هناتك) هو بكسر التاء من (هات) والمراد بهناتك : أخبارك
وأمورك المستغربة . والله أعلم .

باب وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق

قوله : (عن ابن عباس أنه كان يقول في الحرام يمين يكفرها وقال ابن عباس :
﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾) وفي رواية عن ابن عباس قال :
(إذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها) وذكر مسلم حديث عائشة في سبب
نزول قوله تعالى : ﴿ لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ وقد اختلف العلماء فيما إذا
قال لزوجته : أنت على حرام ، فمذهب الشافعي أنه إن نوى طلاقها ، كان
طلاقاً وإن نوى الظهار كان ظهاراً ، وإن نوى تحريم عينها بغير طلاق ولا ظهار
لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين ، ولا يكون ذلك يميناً ، وإن لم ينو شيئاً ففيه
قولان للشافعي أصحهما : يلزمه كفارة يمين . والثاني : أنه لغو لا شيء فيه ،

١٩ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَشِيرٍ الْحَرِيرِيُّ . حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ
(يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ) عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ؛ أَنَّ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ
أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : إِذَا
حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ فَهِيَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا . وَقَالَ : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ
فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ .

ولا يترتب عليه شيء من الأحكام . هذا مذهبنا ، وحكى القاضى عياض فى
المسألة أربعة عشر مذهباً أحدها : المشهور من مذهب مالك أنه يقع به ثلاث
طلقات سواء كانت مدخولاً بها أم لا ، لكن لو نوى أقل من الثلاث قيل فى
غير المدخول بها خاصة . قال : وبهذا المذهب قال أيضاً على بن أبى طالب ،
وزيد ، والحسن ، والحكم . والثانى : أنه يقع به ثلاث طلقات ولا تقبل نيته
فى المدخول بها ولا غيرها ، قاله ابن أبى ليلى ، وعبد الملك بن الماجشون
المالكى . والثالث : أنه يقع به على المدخول بها ثلاث ، وعلى غيرها واحدة
قاله أبو مصعب ، ومحمد بن عبد الحكم المالكيان . والرابع : أنه يقع به طلاقة
واحدة بائنة سواء المدخول بها وغيرها ، وهو رواية عن مالك . والخامس :
أنها طلاقة رجعية ، قاله عبد العزيز بن أبى مسلمة المالكي . والسادس : أنه يقع
ما نوى ولا يكون أقل من طلاقة واحدة ، قاله الزهرى . والسابع : أنه إن نوى
واحدة أو عدداً أو يمينا فهو ما نوى وإلا فلفغو ، قاله سفيان الثورى . والثامن :
مثل السابع إلا أنه اذا لم ينو شيئاً لزمه كفارة يمين ، قاله الأوزاعى ، وأبو ثور .
والتاسع : مذهب الشافعى وسبق إيضاحه ، وبه قال أبو بكر وعمر وغيرهما
من الصحابة التابعين رضى الله عنهم . العاشر : إن نوى الطلاق وقعت طلاقة
بائنة ، وإن نوى ثلاثاً وقع الثلاث ، وإن نوى اثنتين وقعت واحدة ، وإن لم
ينو شيئاً فيمين ، وإن نوى الكذب فلفغو ، قاله أبو حنيفة وأصحابه . والحادى

٢٠ - (١٤٧٤) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يُخْبِرُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تُخْبِرُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمُكُّثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ فَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا . قَالَتْ : فَتَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ ؛ أَنَّ آيَتَنَا مَادَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ : إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ . أَكَلْتُ مَغَافِيرَ ؟ فَدَخَلَ عَلَيَّ إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ

عشر : مثل العاشر إلا أنه إذا نوى اثنتين وقعت ، قاله زفر . والثاني عشر : أنه تجب به كفارة الظهار ، قاله إسحاق بن راهويه . الثالث عشر : هي يمين فيها كفارة اليمين ، قاله ابن عباس وبعض التابعين . الرابع عشر : أنه كتحريم الماء والطعام ، فلا يجب فيه شيء أصلاً ، ولا يقع به شيء ، بل هو لغو ، قاله مسروق ، والشعبي ، وأبو سلمة ، وأصبع المالكى . هذا كله إذا قال لزوجته الحرة . أما إذا قاله لأمة فمذهب الشافعى أنه إن نوى عتقها عتقت ، وإن نوى تحريم عينها لزمه كفارة يمين ولا يكون يميناً ، وإن لم ينو شيئاً وجب كفارة يمين على الصحيح من المذهب . وقال مالك : هذا في الأمة لغو لا يترتب عليه شيء . قال القاضى : وقال عامة العلماء : عليه كفارة يمين بنفس التحريم . وقال أبو حنيفة : يحرم عليه ما حرمه من أمة وطعام وغيره ولا شيء عليه حتى يتناوله ، فيلزمه حينئذ كفارة يمين . ومذهب مالك والشافعى والجمهور أنه إن قال : هذا الطعام حرام على ، أو هذا الماء وهذا الثوب ، أو دخول البيت ، أو كلام زيد ، وسائر ما يحرمه غير الزوجة والأمة يكون هذا لغواً لا شيء فيه ، ولا يحرم عليه ذلك الشيء ، فإذا تناوله فلا شيء عليه ، وأم الولد كالأمة فيما ذكرناه . والله أعلم . قولها : (فتواطيت أنا وحفصة) هكذا هو في النسخ (فتواطيت) وأصله (فتواطأت) بالهمز أى اتفقت . قولها : (إني أجد منك

ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ : « بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ » فَنَزَلَ : لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ [٦٦ / التحريم / ١] إِلَى قَوْلِهِ : إِنْ تَتُوبَا (لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ) [٦٦ / التحريم / ٤] وَإِذَا أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا (لِقَوْلِهِ : بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا) [٦٦ / التحريم / ٣] .

* * *

٢١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ . فَكَانَ ، إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ ، دَارَ عَلَى نِسَائِهِ . فَيَدْنُو مِنْهُنَّ . فَدَخَلَ

ريح مغاير) هى بفتح الميم وبغين معجمة وفاء وبعد الفاء ياء ، هكذا هو فى الموضع الأول فى جميع النسخ ، و أما الموضعان الأخيران فوق فىهما فى بعض النسخ بالياء ، وفى بعضهما بحذفها . قال القاضى : الصواب إثباتها . لأنها عوض من الواو التى فى المفرد ، وإنما حذفت فى ضرورة الشعر . وهو جمع مغفور ، وهو صمغ حلو كالناطف ، وله رائحة ينضجها شجر يقال له (العرفط) بضم العين المهملة والفاء ، يكون بالحجاز . وقيل إن العرفط نبات له ورقة عريضة تفرش على الأرض ، له شوكة حجناء ، وثمره بيضاء كالقطن مثل زر القميص ، خبيث الرائحة قال القاضى : وزعم المهلب أن رائحة المغاير والعرفط حسنة ، وهو خلاف ما يقتضيه الحديث ، وخلاف ما قاله الناس . قال أهل اللغة : العرفط من شجر العضاه ، وهو كل شجر له شوك ، وقيل : رائحته كرائحة النبيذ ، وكان النبى ﷺ يكره أن توجد منه رائحة كريهة .

عَلَى حَفْصَةَ فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ . فَسَأَلَتْ عَنْ ذَلِكَ ، فَقِيلَ لِي : أَهَدَتْ لَهَا امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةً مِنْ عَسَلٍ . فَسَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً . فَقُلْتُ : أَمَا وَاللَّهِ ! لَنَحْتَالَنَّ لَهُ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَةَ . وَقُلْتُ : إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ سَيَذْنُوكَ مِنْكَ . فَقُولِي لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَكَلْتُ مَغَافِيرَ ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ : لَا . فَقُولِي لَهُ : مَا هَذِهِ الرِّيحُ ؟ (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرِّيحُ) فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ : سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ . فَقُولِي لَهُ : جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ . وَسَأَقُولُ ذَلِكَ لَهُ . وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ . فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سُودَةَ . قَالَتْ : تَقُولُ سُودَةُ : وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ! لَقَدْ كَذَبْتُ أَنْ أُبَادِيَهُ بِالَّذِي قُلْتُ لِي . وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَابِ ، فَرَقًا مِنْكَ . فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَكَلْتُ مَغَافِيرَ ؟ قَالَ : « لَا » قَالَتْ : فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ ؟ قَالَ : « سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ » قَالَتْ : جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ . فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ . ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ صَفِيَّةُ فَقَالَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ حَفْصَةُ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ ؟ قَالَ : « لَا حَاجَةَ لِي بِهِ » . قَالَتْ : تَقُولُ سُودَةُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! وَاللَّهِ ! لَقَدْ حَرَمْنَاهُ . قَالَتْ : قُلْتُ لَهَا : اسْكُتِي .

* * *

قولها : (جرسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ) هو بالجيم والراء والسين المهملة ، أى أكلت

العرفط ليصير منه العسل . قولها : (فقال بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش ولن أعود فنزل لم تحرم ما أحل الله لك) هذا ظاهر في أن الآية نزلت في سبب ترك العسل ، وفي كتب الفقه أنها نزلت في تحريم مارية . قال القاضي : اختلف في سبب نزولها فقالت عائشة : في قصة العسل وعن زيد بن أسلم أنها نزلت في تحريم مارية جاريتها وحلفه أن لا يطأها . قال : ولا حجة فيه لمن أوجب بالتحريم كفارة محتجاً بقوله تعالى : ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : « والله لا أطأها ثم قال : هي على حرام » وروى مثل ذلك من حلفه على شربه العسل وتحريمه ذكره ابن المنذر . وفي رواية البخاري : « لن أعود له وقد حلفت أن لا تخبرى بذلك أبداً » وقال الطحاوي : قال النبي صلى الله عليه وسلم في شرب العسل : « لن أعود إليه أبداً » ولم يذكر يميناً لكن قوله تعالى : ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ يوجب أن يكون قد كان هناك يمين قلت ويحتمل أن يكون معنى الآية قد فرض الله عليكم في التحريم كفارة يمين ، وهكذا يقدره الشافعي وأصحابه وموافقوهم . قولها : (فقال بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش) وفي الرواية التي بعدها أن شرب العسل كان عند حفصة ، قال القاضي : ذكر مسلم في حديث حجاج عن ابن جريج إن التي شرب عندها العسل زينب ، وأن المتظاهرتين عليه عائشة وحفصة ، وكذلك ثبت في حديث عمر بن الخطاب وابن عباس أن المتظاهرتين عائشة وحفصة . وذكر مسلم أيضاً من رواية أبي أسامة عن هشام أن حفصة هي التي شرب العسل عندها وأن عائشة وسودة وصفية من اللواتي تظاهرن عليه قال : والأول أصح . قال النسائي : إسناده حديث حجاج صحيح جيد غاية . وقال الأصيلي : حديث حجاج أصح ، وهو أولى بظاهر كتاب الله تعالى ، وأكمل فائدة ، يريد قوله تعالى : ﴿ وإن تظاهرا عليه ﴾ فهما ثنتان لا ثلاث ، وأنهما عائشة وحفصة كما قال : وكما اعترف به عمر رضي الله عنه ،

(...) قَالَ أَبُو إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمُ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْقَاسِمِ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، بِهَذَا ، سَوَاءً . وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

وقد انقلبت الأسماء على الراوى فى الرواية الأخرى ، كما أن الصحيح فى سبب نزول الآية أنها فى قصة العسل ، لا فى قصة مارية المروى فى غير الصحيحين ، ولم تأت قصة مارية من طريق صحيح . قال النسائى : إسناد حديث عائشة فى العسل جيد صحيح غاية . هذا آخر كلام القاضى ، ثم قال القاضى بعد هذا : الصواب إن شرب العسل كان عند زينب . قوله تعالى : (وإذ أسر النبى إلى بعض أزواجه حديثاً . لقوله بل شربت عسلاً) هكذا ذكره مسلم ، قال القاضى : فيه اختصار ، وتماه (ولن أعود إليه ، وقد حلفت أن لا تخبرى بذلك أحداً) كما رواه البخارى . وهذا أحد الأقوال فى معنى السر ، وقيل : بل ذلك فى قصة مارية ، وقيل غير ذلك . قولها : (كان رسول الله ﷺ يحب الحلواء والعسل) قال العلماء : المراد بالحلواء هنا كل شىء حلو ، وذكر العسل بعدها تنبيهاً على شرافته ومزيته ، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام والحلواء بالمد ، وفيه جواز كل لذيذ الأطعمة والطيبات من الرزق ، وأن ذلك لا ينافى الزهد والمراقبة لا سيما إذا حصل اتفاقاً قولها : (فكان إذا صلى العصر دار على نسائه فيدنو منهن) فيه دليل لما يقوله أصحابنا أنه يجوز لمن قسم بين نسائه أن يدخل فى النهار إلى بيت غير المقسوم لها الحاجة ، ولا يجوز الوطء . قولها : (والله لقد حرمناه) هو بتخفيف الراء ، أى منعناه منه ، يقال منه حرمته وأحرمته ، والأول أفصح قوله : (قال إبراهيم حدثنا الحسن بن بشر حدثنا أبو أسامة بهذا) معناه أن إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم ساوى مسلماً فى إسناد هذا الحديث فرواه عن واحد عن أبى أسامة كما رواه مسلم عن واحد عن أبى أسامة فعلاً برجل . والله أعلم .

(٤) باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

٢٢ - (١٤٧٥) وحدثني أبو الطاهر . حدثنا ابن وهب . ح
وحدثني حرملة بن يحيى التميمي (واللفظ له) . أخبرنا
عبد الله بن وهب . أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب .
أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ؛ أن عائشة قالت :
لما أمر رسول الله ﷺ بتخير أزواجه بدأ بي . فقال : « إني
ذاكر لك أمراً . فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك »
قالت : قد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه . قالت : ثم
قال : « إن الله عز وجل قال : يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنن
تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعنن وأسرحنن سراحاً

باب بيان أن تخيره امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

قولها : (لما أمر رسول الله ﷺ بتخير أزواجه بدأ بي فقال : إني ذاكر
لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك ، قالت : قد علم
أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه) إنما بدأ بها لفضيلتها وقوله ﷺ :
(فلا عليك أن لا تعجلي) معناه ، ما يضرك أن لا تعجلي . وإنما قال
لها هذا شفقة عليها وعلى أبويها ، ونصيحة لهم في بقائها عنده ﷺ ، فإنه خاف
أن يحملها صغر سنها وقلة تجاربها على اختيار الفراق فيجب فراقها فتضر هي
وأبواها وباقي النسوة بالاعتداء بها . وفي هذا الحديث منقبة ظاهرة لعائشة ثم
لسائر أمهات المؤمنين رضي الله عنهن وفيه المبادرة إلى الخير وإيثار أمور الآخرة على

جَمِيلًا . وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ
لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا » [٣٣ / الأحزاب / ٢٨ و ٢٩] قَالَتْ :
فَقُلْتُ : فِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْذِنُ أَبَوَيَّ ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ
الْآخِرَةَ . قَالَتْ : ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ .

* * *

٢٣ - (١٤٧٦) حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ
عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُنَا . إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا . بَعْدَ
مَائِزَلَتْ : تُرْجَى مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ
[٣٣ / الأحزاب / ٥١] فَقَالَتْ لَهَا مُعَاذَةُ : فَمَا كُنْتَ تَقُولِينَ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَأْذَنَكَ ؟ قَالَتْ : كُنْتُ أَقُولُ : إِنْ كَانَ ذَاكَ
إِلَيَّ لَمْ أُؤْثِرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي .

* * *

الدنيا . وفيه نصيحة الإنسان صاحبه وتقديمه في ذلك ما هو أنفع في الآخرة .
قولها : (إِنْ كَانَ ذَاكَ إِلَى لَمْ أُؤْثِرْ عَلَى نَفْسِي أَحَدًا) هذه المنافسة فيه ﷺ
ليست لمجرد الاستمتاع ولمطلق العشرة وشهوات النفوس وحظوظها التي تكون
من بعض الناس ، بل هي منافسة في أمور الآخرة ، والقرب من سيد الأولين
والآخرين ، والرغبة فيه وفي خدمته ومعاشرته والاستفادة منه ، وفي قضاء
حقوقه وحوائجه ، وتوقع نزول الرحمة والوحي عليه عندها ، ونحو ذلك . ومثل
هذا حديث ابن عباس وقوله في القدح : « لا أُؤْثِرُ بِنَفْسِي مِنْكَ أَحَدًا » ونظائر

(...) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ .
أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

* * *

٢٤ - (١٤٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ . أَخْبَرَنَا عَبَّاسٌ
عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : قَالَتْ
عَائِشَةُ : قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَاقًا .

* * *

٢٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ
مُسَهَّرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ .
قَالَ : مَا أَبَالِي خَيْرْتُ امْرَأَتِي وَاحِدَةً أَوْ مِائَةً أَوْ أَلْفًا . بَعْدَ أَنْ
تَخْتَارَنِي . وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقَالَتْ : قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
أَفَكَانَ طَلَاقًا ؟

ذلك كثيرة . قولها : (خيرنا رسول الله ﷺ فلم نعه طلاقاً) وفي رواية (فلم
يكن طلاقاً) وفي رواية (فاخترناه فلم يعد طلاقاً) وفي رواية (فاخترناه فلم
يعددها علينا) وفي بعض النسخ (فلم يعددها علينا شيئاً) في هذه الأحاديث
دلالة لمذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وجمهور العلماء أن من خير
زوجته فاخترته لم يكن ذلك طلاقاً ، ولا يقع به فرقة . وروى عن علي ،
وزيد بن ثابت ، والحسن ، والليث بن سعد أن نفس التخيير يقع به طلاق بائنة ،
سواء اختارت زوجها أم لا . وحكاها الخطابي والنقاش عن مالك ، قال
القاضي : لا يصح هذا عن مالك ، ثم هو مذهب ضعيف مردود بهذه
الأحاديث الصريحة ، ولعل القائلين به لم تبلغهم هذه الأحاديث . والله أعلم .

٢٦ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ نِسَاءِهِ . فَلَمْ يَكُنْ طَلَقًا .

* * *

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَاخْتَرْنَاهُ . فَلَمْ يَعُدَّهُ طَلَقًا .

* * *

٢٨ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرْنَاهُ . فَلَمْ يَعُدْهَا عَلَيْنَا شَيْئًا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ . حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ . وَعَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ . بِمِثْلِهِ .

* * *

٢٩ - (١٤٧٨) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ .
 حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ . حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .
 قَالَ : دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَوَجَدَ النَّاسَ
 جُلُوسًا بِيَابِهِ . لَمْ يُؤْذَنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ . قَالَ : فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ .
 فَدَخَلَ . ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ فَاسْتَعِذَ فَأَذِنَ لَهُ . فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسًا ،
 حَوْلَهُ نِسَاؤُهُ . وَاجِمًا سَاكِتًا . قَالَ : فَقَالَ : لَأَقُولَنَّ شَيْئًا أَضْحِكُ
 النَّبِيَّ ﷺ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَوْ رَأَيْتَ بِنْتَ خَارِجَةَ ! سَأَلَتْنِي
 النَّفَقَةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَّأْتُ عَنْقَهَا . فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 وَقَالَ : « هُنَّ حَوْلِي كَمَا تَرَى . يَسْأَلُنِي النَّفَقَةَ . فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى
 عَائِشَةَ يَجَأُ عَنْقَهَا . فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجَأُ عَنْقَهَا . كَلَاهُمَا
 يَقُولُ : تَسْأَلَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ . فَقُلْنَا : وَاللَّهِ !
 لَا نَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا أَبَدًا لَيْسَ عِنْدَهُ . ثُمَّ اعْتَزَلَهُنَّ شَهْرًا
 أَوْ تِسْعًا وَعِشْرِينَ . ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ
 لِأَزْوَاجِكَ ، حَتَّى بَلَغَ ، لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا . قَالَ : فَبَدَأَ
 بِعَائِشَةَ . فَقَالَ : « يَا عَائِشَةُ ! إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكَ أَمْرًا أَحَبُّ

قوله : (واجمًا) هو بالجم ، قال أهل اللغة : هو الذي اشتد حزنه حتى أمسك
 عن الكلام ، يقال : وجم بفتح الجيم وجوماً . قوله : (لأقولن شيئاً يضحك
 النبي ﷺ) وفي بعض النسخ (أضحك النبي ﷺ) فيه استحباب هذا ،
 وأن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً حزيناً يستحب له أن يحدثه بما يضحكه
 أو يشغله ويطيب نفسه وفيه فضيلة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه . قوله :
 (فوجأت عنقها) وقوله : (يجا عنقها) هو بالجم وبالهزمة ، يقال : وجأ

أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكَ » قَالَتْ : وَمَا هُوَ ؟
يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ . قَالَتْ : أَفِيكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ !
أَسْتَشِيرُ أَبَوَيَّ ؟ بَلْ اخْتَارَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ . وَأَسْأَلُكَ أَنْ
لَا تُخْبِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ . قَالَ : « لَا تَسْأَلْنِي امْرَأَةً
مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا . إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَعْثُنِي مُعْتَنًا وَلَا مُتَعْتَنًا . وَلَكِنْ بَعَثَنِي
مُعَلِّمًا مُيسِّرًا » .

*
* *

(٥) باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخيرهن ، وقوله تعالى : وإن تظاهرا عليه

٣٠ - (١٤٧٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ
يُونُسَ الْحَنْفِيُّ . حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ سِمَاكِ أَبِي زَمِيلٍ .
حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ . حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ : لَمَّا
اعْتَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ قَالَ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ . فَإِذَا النَّاسُ
يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى وَيَقُولُونَ : طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ . وَذَلِكَ
قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَنَّ بِالْحِجَابِ . فَقَالَ عُمَرُ فَقُلْتُ : لَا أَعْلَمَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ .
قَالَ : فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ . فَقُلْتُ : يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ ! أَقَدْ بَلَغَ مِنْ
شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَتْ : مَا لِي وَمَالِكَ يَا ابْنَ
الْخَطَّابِ ؟ عَلَيْكَ بَعِيتُكَ . قَالَ : فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ .

يجأ إذا طعن . قوله : (عن سماك أبي زميل) هو بضم الزاي وفتح الميم . قوله :
(فإذا الناس ينكتون بالحصى) هو بقاء مثناة بعد الكاف ، أى يضربون الأرض
كفعل المهموم المفكر . قولها : (عليك بعيتك) هى بالعين المهملة ثم ياء مثناة

فَقُلْتُ لَهَا : يَا حَفْصَةُ ! أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ وَاللَّهِ ! لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُحِبُّكَ . وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَبَكَتْ أَشَدَّ الْبُكَاءِ . فَقُلْتُ لَهَا : أَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ : هُوَ فِي خِزَانَتِهِ فِي الْمَشْرِبَةِ فَدَخَلْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَبَاحٍ غُلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى أُسْكُفَةِ الْمَشْرِبَةِ . مُدَلٌّ رِجْلَيْهِ عَلَى نَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ . وَهُوَ جَذَعٌ يَرْقَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَنْحَدِرُ . فَنَادَيْتُ : يَا رَبَاحُ ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَنَظَرَ رَبَاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ . ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا . ثُمَّ قُلْتُ : يَا رَبَاحُ ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَنَظَرَ رَبَاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ . ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ . فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا . ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي فَقُلْتُ : يَا رَبَاحُ ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظَنَّ أَنَّي جِئْتُ مِنْ أَجْلِ حَفْصَةَ . وَاللَّهِ ! لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِهَا لَأَضْرِبَنَّ عُنُقَهَا . وَرَفَعْتُ صَوْتِي . فَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَنْ أَرْقَهُ . فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

تحت ثم باء ، والمراد عليك بوعظ بنتك حفصة . قال أهل اللغة : العيبة في كلام العرب وعاء يجعل الإنسان فيه أفضل ثيابه ونفيس متاعه ، فشبهت ابنته بها . قولها : (هو في المشربة) هي بفتح الراء وضمها . قوله : (فإذا أنا برباح) هو بفتح الراء وبالباء الموحدة . قوله : (قاعدًا على أسكفة المشربة) هي بضم الهمزة والكاف وتشديد الفاء ، وهي عتبة الباب السفلى . قوله : (على نقير من خشب) هو بنون مفتوحة ثم قاف مكسورة ، هذا هو الصحيح الموجود في جميع النسخ ، وذكر القاضى أنه بالفاء بدل النون ، وهو فقير بمعنى

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ . فَجَلَسْتُ . فَأَذْنَى عَلَيْهِ إِزَارَهُ .
وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ . وَإِذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرَ فِي جَنْبِهِ . فَنَظَرْتُ بِبَصَرِي
فِي خِزَانَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَإِذَا أَنَا بِقَبْضَةٍ مِنْ شَعِيرِ نَحْوِ
الصَّاعِ . وَمِثْلَهَا قَرَضًا فِي نَاحِيَةِ الْغُرْفَةِ . وَإِذَا أَفِيقُ مُعَلَّقٌ . قَالَ :
فَابتَدَرْتُ عَيْنَايَ . قَالَ : « مَا يُبْكِيكَ ؟ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ! » قُلْتُ :
يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! وَمَالِي لَا أَبْكِي ؟ وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرَ فِي جَنْبِكَ .
وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا أَرَى . وَذَاكَ قَيْصَرٌ وَكِسْرِي فِي
الثَّمَارِ وَالْأَنْهَارِ . وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصِفْوَتُهُ . وَهَذِهِ
خِزَانَتُكَ . فَقَالَ : « يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ! أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا
الْآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا ؟ » قُلْتُ : بَلَى . قَالَ : وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ حِينَ
دَخَلْتُ وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْغَضَبَ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ !
مَا يَشُقُّ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ ؟ فَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ
وَمَلَائِكَتُهُ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ ، وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ .
وَقَلَّمَا تَكَلَّمْتُ ، وَأَحْمَدُ اللَّهُ ، بِكَلَامٍ إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ
يُصَدِّقُ الَّذِي أَقُولُ . وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ . آيَةُ التَّخْيِيرِ : عَسَى رَبُّهُ
إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ [٦٦ / التحريم / ٥] وَإِنْ
تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ
بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ [٦٦ / التحريم / ٤] وَكَانَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ

مفقور ، مأخوذ من فقار الظهر ، وهو جذع فيه درج . قوله : (وإذا أفيق)
معلق (هو بفتح الهمزة وكسر الفاء ، وهو الجلد الذي لم يتم دباغه ، وجمعه
(أفق) بفتحها كأديم وأدم وقد أفق أديمه بفتحها يأفقه بكسر الفاء . قوله :

وَحَفْصَةُ تَظَاهَرَانِ عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ . فَقُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَطَلَّقْتَهُنَّ ؟ قَالَ : « لَا » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي
دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُسْلِمُونَ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى . يَقُولُونَ : طَلَّقَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ . أَفَأَنْزِلُ فَأُخْبِرَهُمْ أَنَّكَ لَمْ تُطَلِّقَهُنَّ ؟ قَالَ :
« نَعَمْ . إِنْ شِئْتَ » فَلَمْ أَزَلْ أُحَدِّثُهُ حَتَّى تَحَسَّرَ الْغَضَبُ عَنْ
وَجْهِهِ . وَحَتَّى كَشَرَ فَضْحُكَ . وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ ثَغْرًا .
ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلَتْ . فَزَلْتُ أَتَشَبُّثُ بِالْجَذْعِ وَنَزَلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّمَا يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا يَمْسُهُ بِيَدِهِ . فَقُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّمَا كُنْتُ فِي الْغُرْفَةِ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ . قَالَ : « إِنْ
الشَّهْرُ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ » فَقُمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ . فَنادَيْتُ
بِأَعْلَى صَوْتِي : لَمْ يُطَلِّقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ . وَنَزَلَتْ هَذِهِ
الْآيَةُ : وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ
إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ
[٤ / النساء / ٨٣] فَكُنْتُ أَنَا اسْتَنْبَطْتُ ذَلِكَ الْأَمْرَ . وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ آيَةَ التَّخْيِيرِ .

* * *

(تحسر الغضب عن وجهه) أى زال وانكشف . قوله : (وحتى كشر
فضحك) هو بفتح الشين المعجمة المخففة ، أى أبدى أسنانه تبسماً ، ويقال
أيضاً فى الغضب ، وقال ابن السكيت : كشر وبسم وابتسم وافتتر كله بمعنى
واحد ، فإن زاد قيل : قهقهه وزهدق وكركر . قوله : (أتشبث بالجذع) هو

٣١ - (...) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ . أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ) . أَخْبَرَنِي يَحْيَى . أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ . قَالَ : مَكَّثْتُ سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ آيَةٍ . فَمَا أُسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيْبَةً لَهُ . حَتَّى خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجْتُ مَعَهُ . فَلَمَّا رَجَعَ ، فَكُنَّا بِنِجَافِ الطَّرِيقِ ، عَدَلْ إِلَى الْأَرَاكِ لِحَاجَةٍ لَهُ . فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَغَ . ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ . فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! مِنَ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَزْوَاجِهِ ؟ فَقَالَ : تِلْكَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ . قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : وَاللَّهِ ! إِنْ كُنْتُ لِأُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مِنْذُ سَنَةٍ فَمَا أُسْتَطِيعُ هَيْبَةً لَكَ . قَالَ : فَلَا تَفْعَلْ . مَا ظَنَنْتُ أَنَّ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَسَلْنِي عَنْهُ . فَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ أَخْبَرْتُكَ . قَالَ : وَقَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ ! إِنْ كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أُمْرًا . حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِنَّ مَا أَنْزَلَ . وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ . قَالَ : فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرِ أَتَمِرُهُ ، إِذْ قَالَتْ لِي امْرَأَتِي : لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا ! فَقُلْتُ لَهَا : وَمَالِكِ أَنْتِ وَلِمَا هَهُنَا ؟ وَمَا تَكَلَّفُكِ فِي أَمْرِ أُرِيدُهُ ؟ فَقَالَتْ لِي : عَجَبًا لَكَ ، يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ! مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجِعَ أَنْتِ ، وَإِنَّ ابْنَتَكَ لَتُرَاجِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظُلَّ يَوْمُهُ غَضْبَانًا . قَالَ عُمَرُ : فَأَخَذُ رِدَائِي أَخْرُجُ مَكَانِي . حَتَّى

بالشاء المثلثة في آخره ، أى أستمسك . قوله : (فبينما أنا في أمر أتمره) معناه أشاور فيه نفسي وأفكر ، ومعنى بينا وبيننا أى بين أوقات اثماري ، وكذا

أَدْخُلْ عَلَى حَفْصَةَ . فَقُلْتُ لَهَا : يَا بُنَيَّةُ ! إِنَّكَ لَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظُلَّ يَوْمَهُ غَضَبَان . فَقَالَتْ حَفْصَةُ : وَاللَّهِ ! إِنَّا لَنُرَاجِعُهُ . فَقُلْتُ : تَعْلَمِينَ أَنِّي أُحَذِّرُكَ عُقُوبَةَ اللَّهِ وَغَضَبَ رَسُولِهِ . يَا بُنَيَّةُ ! لَا تَغْرَنَّكِ هَذِهِ الَّتِي قَدْ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا . وَحُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا . ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ . لِقَرَابَتِي مِنْهَا . فَكَلَّمْتُهَا . فَقَالَتْ لِي أُمُّ سَلَمَةَ : عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ! قَدْ دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْتَغِيَ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ ! قَالَ : فَأَخَذْتَنِي أَخْذًا كَسَرْتَنِي عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أَجِدُ . فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهَا . وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ . إِذَا غِبْتُ أَتَانِي بِالْخَبَرِ . وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا آتِيهِ بِالْخَبَرِ . وَنَحْنُ حِينَئِذٍ نَتَخَوَّفُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ غَسَّانَ . ذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْنَا . فَقَدْ امْتَلَأَتْ صُدُورُنَا مِنْهُ . فَأَتَى صَاحِبِي الْأَنْصَارِيَّ يَدُقُّ الْبَابَ . وَقَالَ : افْتَحِ . افْتَحِ . فَقُلْتُ : جَاءَ الْغَسَّانِيُّ ؟ فَقَالَ : أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ . اعْتَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَزْوَاجَهُ . فَقُلْتُ : رَغِمَ

ما أشبهه ، وسبق بيانه . قوله : (حتى أدخل على حفصة) هو بفتح اللام . قوله : (وكان لي صاحب من الأنصار إذا غبت أتاني وإذا غاب كنت آتيه بالخير) في هذا استحباب حضور مجالس العلم ، واستحباب التناوب في حضور العلم إذا لم يتيسر لكل واحد الحضور بنفسه . قوله : (من ملوك غسان) الأشهر ترك صرف غسان ، وقيل يصرف ، وسبق إيضاحه في أول الكتاب . قوله : (فقلت : جاء الغساني فقال : أشد من ذلك ، اعتزل رسول الله ﷺ أزواجه) فيه ما كانت الصحابة رضي الله عنهم عليه من الاهتمام بأحوال

أَنْفُ حَفْصَةٍ وَعَائِشَةَ . ثُمَّ آخُذُ ثَوْبِي فَأَخْرُجُ . حَتَّى جِئْتُ . فَإِذَا
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَشْرَبَةٍ لَهُ يُرْتَقَى إِلَيْهَا بِعَجَلَةٍ . وَغُلَامٌ
 لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَدُ عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ . فَقُلْتُ : هَذَا عُمَرُ .
 فَأَذِنَ لِي . قَالَ عُمَرُ : فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا
 الْحَدِيثَ . فَلَمَّا بَلَغْتُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .
 وَإِنَّهُ لَعَلَى حَصِيرٍ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ . وَتَحْتَ رَأْسِهِ وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمٍ
 حَشَوَهَا لَيْفٌ . وَإِنَّ عِنْدَ رِجْلَيْهِ قَرْطًا مَضْبُورًا . وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَهْبَاءٌ
 مُعَلَّقَةٌ . فَرَأَيْتُ أَثَرَ الْحَصِيرِ فِي جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَبَكَيْتُ .

رسول الله ﷺ ، والقلق التام لما يقلقه أو يغضبه . قوله : (رغم أنف حفصة)
 هو بفتح الغين وكسرهما يقال : رغم يرغم رغماً ورغماً ورغماً بفتح الراء
 وضمها وكسرهما ، أى لصق بالرغام وهو التراب . هذا هو الأصل ، ثم استعمل
 فى كل من عجز من الانتصاف ، وفى الذل والانقياد كرهاً . قوله : (فأخذ
 ثوبى فأخرج حتى جئت) فيه استحباب التجميل بالثوب والعمامة ونحوهما عند
 لقاء الأئمة والكبار احتراماً لهم . قوله : (فى مشربة له يرتقى إليها بعجلها)
 وقع فى بعض النسخ (بعجلها) وفى بعضها (بعجلتها) وكله صحيح ،
 والأخيرة أجود . قال ابن قتيبة وغيره : هى درجة من النخل ، كما قال فى الرواية
 السابقة جذع . قوله : (وإن عند رجليه قرطاً مضبوراً) وقع فى بعض الأصول
 (مضبوراً) بالضاد المعجمة ، وفى بعضها بالمهملة ، وكلاهما صحيح ، أى
 مجموعاً . قوله : (وعند رأسه أهباء معلقة) بفتح الهمزة والهاء وبضمهما لغتان
 مشهورتان ، جمع إهاب ، وهو الجلد قبل الدباغ على قول الأكثرين ، وقيل :
 الجلد مطلقاً ، وسبق بيانه فى آخر كتاب الطهارة . قوله : (فرأيت أثر الحصير
 فى جنب رسول الله ﷺ فبكيت فقال : ما يبكيك ؟ فقلت : يا رسول الله

فَقَالَ : « مَا يُبْكِيكَ ؟ » فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ كِسْرِي وَقِصْرَ
فِيمَا هُمَا فِيهِ . وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَمَا
تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهُمَا الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ ؟ » .

* * *

٣٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَفَّانُ . حَدَّثَنَا
حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ . أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ
أَبْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : أَقْبَلْتُ مَعَ عُمَرَ . حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ .
وَسَاقَ الْحَدِيثِ بِطَوِيلِهِ . كُنْخُو حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ . غَيْرَ أَنَّهُ
قَالَ : قُلْتُ : شَأْنُ الْمَرَأَتَيْنِ ؟ قَالَ : حَفْصَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ . وَزَادَ فِيهِ :
وَأُتِيَتْ الْحُجْرَ فَإِذَا فِي كُلِّ بَيْتٍ بُكَاءٌ . وَزَادَ أَيْضًا : وَكَانَ آلِي
مِنْهُنَّ شَهْرًا . فَلَمَّا كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ نَزَلَ إِلَيْهِنَّ .

إِنْ كَسْرِي وَقِصْرٌ فِيمَا هُمَا فِيهِ وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : أَمَا تَرْضَى أَنْ يَكُونَ لَهُمَا الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ
(وَلَكَ الْآخِرَةُ) وَفِي بَعْضِهَا (لَهُم الدُّنْيَا) وَفِي أَكْثَرِهَا (لَهُمَا) بِالتَّشْيِيعِ ، وَأَكْثَرُ
الرِّوَايَاتِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ (لَهُم الدُّنْيَا وَلَنَا الْآخِرَةُ) وَكُلُّهُ صَحِيحٌ .
قَوْلُهُ : (وَكَانَ آلِي مِنْهُنَّ شَهْرًا) هُوَ بِمَدِّ الِهْمْزَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ ، وَمَعْنَاهُ حَلْفٌ
لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا ، وَلَيْسَ مِنَ الْإِيلَاءِ الْمَعْرُوفِ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ ، وَلَا
لَهُ حُكْمُهُ . وَأَصْلُ الْإِيلَاءِ فِي اللُّغَةِ الْحَلْفُ عَلَى الشَّيْءِ يُقَالُ مِنْهُ : آلَى يُوَالِي إِيلَاءً
وَتَأَلَّى تَأَلَّى وَاتَّلَى اتِّلَاءً ، وَصَارَ فِي عَرَفِ الْفُقَهَاءِ مُخْتَصًّا بِالْحَلْفِ عَلَى الْامْتِنَاعِ
مِنْ وَطْءِ الزَّوْجَةِ ، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا إِلَّا مَا حَكَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ قَالَ :
الْإِيلَاءُ الشَّرْعِيُّ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالزَّوْجَةِ مِنْ تَرْكِ جَمَاعٍ أَوْ كَلَامٍ أَوْ إِنْفَاقٍ .

قال القاضي عياض : لا خلاف بين العلماء أن مجرد الإيلاء لا يوجب في الحال طلاقاً ولا كفارة ولا مطالبة ، ثم اختلفوا في تقدير مدته ، فقال علماء الحجاز ومعظم الصحابة والتابعين ومن بعدهم : المؤلى من حلف على أكثر من أربعة أشهر ، فإن حلف على أربعة فليس بمؤل . وقال الكوفيون : هو من حلف على أربعة أشهر فأكثر . وشذ ابن أبي ليلى ، والحسن ، وابن شبرمة في آخرين فقالوا : إذا حلف لا يجامعها يوماً أو أقل ثم تركها حتى مضت أربعة أشهر فهو مؤل . وعن ابن عمر أن كل من وقت في يمينه وقتاً وإن طالت مدته فليس بمؤل ، وإنما المؤلى من حلف على الأبد قال : ولا خلاف بينهم أنه لا يقع عليه طلاق قبل أربعة أشهر ، ولا خلاف أنه لو جامع قبل انقضاء المدة سقط الإيلاء ، فأما إذا لم يجامع حتى انقضت أربعة أشهر فقال الكوفيون : يقع الطلاق . وقال علماء الحجاز ومصر ، وفقهاء أصحاب الحديث ، وأهل الظاهر : كلهم يقال للزوج إما أن تجامع وإما أن تطلق ، فإن امتنع طلق القاضي عليه ، وهو المشهور من مذهب مالك ، وبه قال الشافعي وأصحابه . وعن مالك رواية كقول الكوفيين ، وللشافعي قول أنه لا يطلق القاضي عليه ، بل يجبر على الجماع أو الطلاق ، ويعزر على ذلك إن امتنع . واختلف الكوفيون هل يقع طلاق رجعي أم بائن ؟ فأما الآخرون فاتفقوا على أن الطلاق الذي يوقعه هو أو القاضي يكون رجعياً ، إلا أن مالكا يقول : لا تصح فيه الرجعة حتى يجامع الزوج في العدة . قال القاضي عياض : ولم يحفظ هذا الشرط عن أحد سوى مالك . ولو مضت ثلاثة أقراء في الأشهر الأربعة فقال جابر بن زيد : إذا طلق انقضت عدتها بتلك الأقراء ، وقال الجمهور : يجب استئناف العدة . واختلفوا في أنه هل يشترط للإيلاء أن تكون يمينه في حال الغضب ومع قصد الضرر ؟ فقال جمهورهم : لا يشترط ، بل يكون مؤلياً في كل حال . وقال مالك والأوزاعي : لا يكون مؤلياً إذا حلف لمصلحة ولده

٣٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ . سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ حُنَيْنٍ (وَهُوَ مَوْلَى الْعَبَّاسِ) قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَأَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَلَبِثْتُ سَنَةً مَا أَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا . حَتَّى صَحِبْتُهُ إِلَى مَكَّةَ . فَلَمَّا كَانَ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ ذَهَبَ يَقْضِي حَاجَتَهُ . فَقَالَ : أَذْرِكُنِي بِإِذَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ . فَأَتَيْتُهُ بِهَا . فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ وَرَجَعَ ذَهَبْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ . وَذَكَرْتُ فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! مِنَ الْمَرَأَتَانِ ؟ فَمَا قَضَيْتُ كَلَامِي حَتَّى قَالَ : عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ .

* * *

لفظاه . وعن علي وابن عباس رضي الله عنه أنه لا يكون مؤلياً إلا إذا حلف على وجه الغضب . قوله : (حدثنا سفیان بن عیینة عن یحیی بن سعید سمع عبید بن حنین مولى العباس) هكذا هو في جميع النسخ (مولى العباس) قالوا : وهذا قول سفیان بن عیینة . قال البخاری : لا يصح قول ابن عیینة هذا ، وقال مالك : هو مولى آل زید بن الخطاب ، وقال محمد بن جعفر بن أبی كثير : هو مولى بنی زریق . قال القاضي وغيره : الصحيح عند الحفاظ وغيرهم في هذا قول مالك . قوله في هذه الرواية : (كنت أريد أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين تظاهرتا على عهد رسول الله ﷺ) هكذا هو في جميع النسخ (على عهد) قال القاضي : إنما قال على عهده توقيراً لهما ، والمراد تظاهرتا عليه في عهده ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ ﴾ وقد صرح في سائر

٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ (وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ) (قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) . أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَّاتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا [٦٦ / التحريم / ٤] . حَتَّى حَجَّ عُمَرُ وَحَجَجْتُ مَعَهُ . فَلَمَّا كُنَّا بِيَعْضِ الطَّرِيقِ عَدَلَ عُمَرُ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ . فَتَبَرَّرَ . ثُمَّ أَتَانِي فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ . فَتَوَضَّأَ . فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! مَنْ الْمَرَّاتَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمَا : إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ؟ قَالَ عُمَرُ : وَاعَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ! (قَالَ الزُّهْرِيُّ : كَرِهَ ، وَاللَّهِ ! مَا سَأَلَهُ عَنْهُ وَلَمْ يَكْتُمْهُ) قَالَ : هِيَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ ثُمَّ أَخَذَ يَسُوقُ الْحَدِيثَ . قَالَ : كُنَّا ، مَعَشَرَ قُرَيْشٍ ، قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ . فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ . فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ . قَالَ : وَكَانَ مَنْزِلِي فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ ، بِالْعَوَالِي . فَتَغَضَّبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأَتِي . فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي . فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي . فَقَالَتْ : مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ ؟ فَوَاللَّهِ ! إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعُنَّهُ . وَتَهْجُرُهُ

الروايات بأنهما تظاهرتا على رسول الله ﷺ . قوله : (فسكبت على يديه فتوضأ) فيه جواز الاستعانة في الوضوء ، وقد سبق إيضاها في أوائل الكتاب ، وهو أنها إن كانت لعذر فلا بأس بها ، وإن كانت بغيره فهي خلاف الأولى ،

أَحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ . فَأَنْطَلَقْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ . فَقُلْتُ :
 أَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ . فَقُلْتُ : أَتَهْجُرُهُ
 إِحْدَاكُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . قُلْتُ : قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ
 ذَلِكَ مِنْكُمْ وَخَسِرَ . أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِغَضَبِ
 رَسُولِهِ ﷺ . فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ . لَا تُرَاجِعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئًا . وَسَلِّينِي مَا بَدَأَ لَكَ . وَلَا يَغُرَّنَّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ
 هِيَ أَوْسَمُ وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ (يُرِيدُ عَائِشَةَ) .
 قَالَ : وَكَانَ لِي جَارٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ . فَكُنَّا نَتَنَاقَبُ النَّزُولَ إِلَى
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا . فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوَحْيِ
 وَغَيْرِهِ . وَآتِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ . وَكُنَّا نَتَحَدَّثُ ؛ أَنَّ غَسَّانَ تَنْعَلُ الْخَيْلَ
 لِتَغْزُونَا . فَنَزَلَ صَاحِبِي . ثُمَّ أَتَانِي عِشَاءً فَضْرَبَ بَابِي . ثُمَّ نَادَانِي .
 فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ . فَقَالَ : حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ . قُلْتُ : مَاذَا ؟ أَجَاءَتْ
 غَسَّانُ ؟ قَالَ : لَا . بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَطْوَلُ . طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ
 نِسَاءَهُ . فَقُلْتُ : قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ . قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا
 كَائِنًا . حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَدْتُ عَلَى ثِيَابِي . ثُمَّ نَزَلْتُ
 فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَهِيَ تَبْكِي . فَقُلْتُ : أَطَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 ﷺ ؟ فَقَالَتْ : لَا أَدْرِي . هَاهُوَ ذَا مُعْتَزِلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرِبَةِ .
 فَاتَيْتُ غُلَامًا لَهُ أَسْوَدَ . فَقُلْتُ : اسْتَأْذِنُ لِعُمَرَ . فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ

ولا يقال مكروهة على الصحيح . قوله : (ولا يغرنك أن كانت جارتك هي
 أوسم) قوله : (أن كانت) بفتح الهمزة ، والمراد بالجارّة هنا الضرة ،
 و (أوسم) أحسن وأجمل ، والوسامة الجمال . قوله : (غسان تنعل الخيل) هو

إِلَى . فَقَالَ : قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ . فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ فَجَلَسْتُ . فَإِذَا عِنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ . فَجَلَسْتُ قَلِيلًا . ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ . ثُمَّ أَتَيْتُ الْغُلَامَ فَقُلْتُ : اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ . فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ . فَقَالَ : قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ . فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا . فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي . فَقَالَ : ادْخُلْ . فَقَدْ أَذِنَ لَكَ . فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَإِذَا هُوَ مُتَكِيٌّ عَلَى رَمْلِ حَصِيرٍ . قَدْ أَثَرَ فِي جَنْبِهِ . فَقُلْتُ : أَطَلَقْتَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! نِسَاءَكَ ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَقَالَ : « لَا » فَقُلْتُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ! لَوْ رَأَيْتُنَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَكُنَّا ، مَعْشَرَ قُرَيْشٍ ، قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ . فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ . فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ . فَتَغَضَّبْتُ عَلَى امْرَأَتِي يَوْمًا : فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي . فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي . فَقَالَتْ : مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ ؟ فَوَاللَّهِ ! إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعْنَهُ . وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ . فَقُلْتُ : قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ وَخَسِرَ . أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِغَضَبِ رَسُولِهِ ﷺ . فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ : لَا يَغْرَنُّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتِكَ هِيَ أَوْسَمُ مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ . فَتَبَسَّمَ أُخْرَى فَقُلْتُ : اسْتَأْنِسْ . يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « نَعَمْ »

بضم التاء . قوله : (متكى على رمل حصير) هو بفتح الراء وإسكان الميم ، وفي غير هذه الرواية (رمل) بكسر الراء ، يقال : رملت الحصير وأرملته إذا

فَجَلَسْتُ . فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ . فَوَاللَّهِ ! مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ
الْبَصَرَ ، إِلَّا أَهْبًا ثَلَاثَةً . فَقُلْتُ : ادْعُ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَنْ يُوسِّعَ
عَلَيَّ أُمَّتِكَ . فَقَدْ وَسَّعَ عَلَيَّ فَارِسَ وَالرُّومَ . وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ .
فَاسْتَوَى جَالِسًا ثُمَّ قَالَ : « أَفِي شَكِّ أَنْتَ ؟ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ !
أَوَلَيْكَ قَوْمٌ عَجَّلْتَ لَهُمْ طَيِّبَاتِهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » . فَقُلْتُ :
اسْتَغْفِرُ لِي . يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَكَانَ أَقْسَمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا
مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ . حَتَّى عَاتَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .

* * *

٣٥ - (١٤٧٥) قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ .
قَالَتْ : لَمَّا مَضَى تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً ، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ . بَدَأَ بِي . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ
عَلَيْنَا شَهْرًا . وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ . أَعُدُّهُنَّ . فَقَالَ :
« إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ » ثُمَّ قَالَ : « يَا عَائِشَةُ ! إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ

نسجته . قوله ﷺ : (أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا)
قال القاضي عياض : هذا مما يحتج به من يفضل الفقر على الغنى ، لما
في مفهومه أن بمقدار ما يتعجل من طيبات الدنيا يفوته من الآخرة مما كان
مدخرًا له لو لم يتعجله . قال : وقد يتأوله الآخرون بأن المراد أن حظ الكفار
هو ما نالوه من نعيم الدنيا ، ولا حظ لهم في الآخرة . والله أعلم . قوله : (من
شدة موجدته) أى الغضب . قوله ﷺ : (إن الشهر تسع وعشرون)
أى هذا الشهر . وفي هذه الأحاديث جواز احتجاب الإمام والقاضى
ونحوهما في بعض الأوقات لحاجاتهم المهمة . وفيها أن الحاجب إذا علم

أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ . ثُمَّ قَرَأَ عَلَى الْآيَةِ : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ . حَتَّى بَلَغَ : أَجْرًا عَظِيمًا . قَالَتْ عَائِشَةُ : قَدْ عَلِمَ ، وَاللَّهِ ! أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ . قَالَتْ : فَقُلْتُ : أَوْ فِي هَذَا اسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ .

قَالَ مَعْمَرٌ : فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَا تُخْبِرُ نِسَاءَكَ أَنِّي اخْتَرْتُكَ . فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِّغًا وَلَمْ يُرْسِلْنِي مُتَعَنِّيًا » .

قَالَ قَتَادَةُ : صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ، مَالَتْ قُلُوبُكُمَا .

*

* *

منع الإذن بسكون المحجوب لم يأذن ، والغالب من عادة النبي ﷺ أنه كان لا يتخذ حاجباً ، واتخذ في هذا اليوم للحاجة . وفيه وجوب الاستئذان على الإنسان في منزله ، وإن علم أنه وحده ؛ لأنه قد يكون على حالة يكره الاطلاع عليه فيها . وفيه تكرار الاستئذان إذا لم يؤذن . وفيه أنه لا فرق بين الرجل الجليل وغيره في أنه يحتاج إلى الاستئذان . وفيه تأديب الرجل ولده صغيراً كان أو كبيراً أو بنتاً مزوجة ؛ لأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما أدبا بنتيهما ، ووجأ كل واحد منهما بنته . وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من التقليل من الدنيا والزهادة فيها . وفيه جواز سكني الغرفة ذات الدرج ، واتخاذ الخزانة لأثاث البيت . وفيه ما كانوا عليه من حرصهم على طلب العلم ، وتناوبهم فيه . وفيه جواز قبول خبر الواحد ؛ لأن عمر رضي الله عنه كان يأخذ عن صاحبه الأنصاري ، ويأخذ الأنصاري عنه . وفيه أخذ العلم عن من كان عنده وإن كان الآخذ أفضل

من المأخوذ منه كما أخذ عمر عن هذا الأنصاري . وفيه أن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً وأراد إزالة همه ومؤانسته بما يشرح صدره ويكشف همه ينبغي له أن يستأذنه في ذلك ، كما قال عمر رضي الله عنه : (أستأنس يارسول الله) ، ولأنه قد يأتي من الكلام بما لا يوافق صاحبه فزيده همًا ، وربما أخرج به ، وربما تكلم بما لا يرتضيه ، وهذا من الآداب المهمة . وفيه توقير الكبار وخدمتهم وهيبتهم ، كما فعل ابن عباس مع عمر . وفيه الخطاب بالألفاظ الجميلة كقوله : (أن كانت جارتك) ولم يقل : (ضرتك) والعرب تستعمل هذا لما في لفظ الضرة من الكراهية . وفيه جواز قرع باب غيره للاستئذان ، وشدة الفزع للأمور المهمة . وفيه جواز نظر الإنسان إلى نواحي بيت صاحبه وما فيه ، إذا علم عدم كراهة صاحبه لذلك . وقد كره السلف فضول النظر ، وهو محمول على ما إذا علم كراهته لذلك وشك فيها . وفيه أن للزوج هجران زوجته واعتزاله في بيت آخر ، إذا جرى منها سبب يقتضيه . وفيه جواز قوله لغيره : (رغم أنفه) إذا أساء كقول عمر : (رغم أنف حفصة) . وبه قال عمر بن عبد العزيز وآخرون ، وكرهه مالك وفيه فضيلة عائشة للابتداء بها في التخيير ، وفي الدخول بعد انقضاء الشهر . وفيه غير ذلك . والله أعلم .

(٦) باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها

٣٦ - (١٤٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ؛ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ . وَهُوَ غَائِبٌ . فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ . فَسَخِطَتْهُ . فَقَالَ : وَاللَّهِ ! مَالِكٌ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ . فَجَاءَتْ

باب المطلقة البائن لا نفقة لها

فيه حديث فاطمة بنت قيس (أن أبا عمرو بن حفص طلقها) هكذا قاله الجمهور أنه أبو عمرو بن حفص . وقيل : أبو حفص بن عمرو . وقيل : أبو حفص بن المغيرة . واختلفوا في اسمه ، والأكثر أن اسمه عبد الحميد ، وقال النسائي : اسمه أحمد ، وقال آخرون : اسمه كنيته . وقوله : (أنه طلقها) هذا هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفاظ ، واتفق على روايته الثقات على اختلاف ألفاظهم في أنه طلقها ثلاثاً أو البتة أو آخر ثلاث تطليقات . وجاء في آخر حديث الجساسة ما يوهم أنه مات عنها . قال العلماء : وليست هذه الرواية على ظاهرها ، بل هي وهم أو مؤولة ، وسنوضحها إن شاء الله تعالى . وأما قوله في رواية : (أنه طلقها ثلاثاً) وفي رواية (أنه طلقها البتة) وفي رواية (طلقها آخر ثلاث تطليقات) وفي رواية (طلقها طلقة كانت بقيت من طلاقها) وفي رواية (طلقها) ولم يذكر عدداً ولا غيره ، فالجمع بين هذه الروايات أنه كان طلقها قبل هذا طلقتين ، ثم طلقها هذه المرة الطلقة الثالثة ، فمن روى أنه طلقها مطلقاً ، أو طلقها واحدة ، أو طلقها آخر ثلاث تطليقات فهو ظاهر . ومن روى (البتة) فمراده طلقها طلاقاً صارت به مبتوتة بالثلاث .

ومن روى (ثلاثاً) أراد تمام الثلاث . قوله صلى الله عليه وسلم : (ليس لك عليه نفقة) وفي رواية (لا نفقة لك ولا سكنى) وفي رواية (لا نفقة) من غير ذكر السكنى . واختلف العلماء في المطلقة البائن الحائل هل لها النفقة والسكنى أم لا ؟ فقال عمر بن الخطاب وأبو حنيفة وآخرون : لها السكنى والنفقة . وقال ابن عباس وأحمد : لا سكنى لها ولا نفقة . وقال مالك والشافعي وآخرون : تجب لها السكنى ولا نفقة لها . واحتج من أوجبهما جميعاً بقوله تعالى : ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ﴾ فهذا أمر بالسكنى ، وأما النفقة فلأنها محبوسة عليه . وقد قال عمر رضى الله عنه : لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم بقول امرأة جهلت أو نسيت . قال العلماء : الذى فى كتاب ربنا إنما هو إثبات السكنى . قال الدارقطنى : قوله : (وسنة نبينا) هذه زيادة غير محفوظة ، لم يذكرها جماعة من الثقات . واحتج من لم يوجب نفقة ولا سكنى بحديث فاطمة بنت قيس . واحتج من أوجب السكنى دون النفقة لوجوب السكنى بظاهر قوله تعالى : ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم ﴾ ولعدم وجوب النفقة بحديث فاطمة مع ظاهر قول الله تعالى : ﴿ وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ﴾ فمفهومه أنهن إذا لم يكن حوامل لا ينفق عليهن . وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة فى سقوط النفقة بما قاله سعيد بن المسيب وغيره أنها كانت امرأة لسنة ، واستطالت على أحماؤها فأمرها بالانتقال عند ابن أم مكتوم . وقيل : لأنها خافت فى ذلك المنزل ، بدليل ما رواه مسلم من قولها : (أخاف أن يقتحم على) ولا يمكن شىء من هذا التأويل فى سقوط نفقتها . والله أعلم . وأما البائن الحامل فتجب لها السكنى والنفقة . وأما الرجعية فتجبان لها بالإجماع . وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع ، والأصح عندنا وجوب السكنى لها ، فلو كانت حاملاً فالمشهور أنه لا نفقة كما لو كانت حائلاً . وقال بعض أصحابنا : تجب ، وهو غلط . والله أعلم . قوله :

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ : « لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ » . فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ . ثُمَّ قَالَ : « تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي . اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ . فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى .

(طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيهه بشعير فسخطته) فيه أن الطلاق يقع في غيبة المرأة ، وجواز الوكالة في أداء الحقوق ، وقد أجمع العلماء على هذين الحكمين . وقوله : (وكيهه) مرفوع هو المرسل . قوله : (فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال : تلك امرأة يغشاها أصحابي) قال العلماء : أم شريك هذه قرشية عامرية ، وقيل : إنها أنصارية . وقد ذكر مسلم في آخر الكتاب في حديث الجساسة أنها أنصارية واسمها غزية ، وقيل : غزيلة بغين معجمة مضمومة ثم زاي فيها ، وهى بنت داود بن عوف بن عمرو بن عامر بن رواحة بن حجر بن عبد بن معيص بن عامر بن لؤى بن غالب . وقيل في نسبها غير هذا . قيل : إنها التى وهبت نفسها للنبي ﷺ ، وقيل غيرها . ومعنى هذا الحديث أن الصحابة رضی الله عنهم كانوا يزورون أم شريك ، ويكثر التردد إليها لصلاحها ، فرأى النبي ﷺ أن على فاطمة من الاعتداد عندها حرجاً من حيث إنه يلزمها التحفظ من نظرهم إليها ونظرها إليهم وانكشاف شيء منها ، وفي التحفظ من هذا مع كثرة دخولهم وترددهم مشقة ظاهرة ، فأمرها بالاعتداد عند ابن أم مكتوم ؛ لأنه لا يبصرها ولا يتردد إلى بيته من يتردد إلى بيت أم شريك . وقد احتج بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة إلى الأجنبي ، بخلاف نظره إليها وهذا قول ضعيف ، بل الصحيح الذى عليه جمهور العلماء وأكثر الصحابة أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي ، كما يحرم عليه النظر إليها لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ... ﴾ وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ﴿ ولأن الفتنة مشتركة ، وكما يخاف الافتتان بها تخاف الافتتان به . ويدل عليه من السنة حديث نبهان مولى أم سلمة

تَضَعِينَ ثِيَابَكَ . فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِنِي « قَالَتْ : فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ ؛ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ . وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ

عن أم سلمة أنها كانت هي وميمونة عند النبي ﷺ فدخل ابن أم مكتوم فقال النبي ﷺ : احتجبا منه فقالتا إنه أعمى لا يبصر فقال النبي ﷺ : أفعمياوان أنتما فليس تبصرانه؟! وهذا الحديث حسن ، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما ، وقال الترمذي : هو حديث حسن ، ولا يلتفت إلى قدح من قدح فيه بغير حجة معتمدة . وأما حديث فاطمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم فليس فيه إذن لها في النظر إليه ، بل فيه أنها تأمن عنده من نظر غيرها ، وهي مأمورة بغض بصرها ، فيمكنها الاحتراز عن النظر بلا مشقة ، بخلاف مكثها في بيت أم شريك . قوله ﷺ : (فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِنِي) هو بمد الهمزة ، أى أعلميني . وفيه جواز التعريض بخطبة البائن ، وهو الصحيح عندنا . قوله ﷺ : (أَمَّا أَبُو الْجَهْمِ فَلَا يَضَعُ الْعَصَا عَنْ عَاتِقِهِ) فيه تأويلان مشهوران أحدهما : أنه كثير الأسفار . والثاني : أنه كثير الضرب للنساء ، وهذا أصح ؛ بدليل الرواية التي ذكرها مسلم بعد هذه أنه ضراب للنساء . وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة وطلب النصيحة ، ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة ، بل من النصيحة الواجبة . وقد قال العلماء : إن الغيبة تنباح في ستة مواضع أحدها الاستنصاح ، وذكرتها بدلائلها في كتاب الأذكار ثم في رياض الصالحين . واعلم أن (أبا الجهم) هذا بفتح الجيم مكبر ، وهو أبو الجهم المذكور في حديث الإنجانية ، وهو غير أبي الجهم المذكور في التيمم ، وفي المرور بين يدي المصلي ، فإن ذاك بضم الجيم مصغر ، وقد أوضحتهما باسميهما ونسبيهما ووصفيهما في باب التيمم ، ثم في باب المرور بين يدي المصلي ، وذكرنا أن أبا الجهم هذا هو ابن حذيفة القرشي العدوي . قال

فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ . اُنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ « فَكَرِهَتْهُ . ثُمَّ قَالَ :
« اُنْكِحِي أُسَامَةَ » فَنَكَحَتْهُ . فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا ، وَاعْتَبَطْتُ .

* * *

القاضي : وذكره الناس كلهم ولم ينسبوه في الرواية ، إلا يحيى بن يحيى
الأندلسي أحد رواة الموطأ فقال : أبو جهم بن هشام ، قال : وهو غلط ،
ولا يعرف في الصحابة أحد يقال له : أبو جهم بن هشام . قال : ولم
يوافق يحيى على ذلك أحد من رواة الموطأ ولا غيرهم . قوله ﷺ :
(فلا يضع العصا عن عاتقه) العاتق هو ما بين العنق والمنكب . وفي هذا
استعمال المجاز ، وجواز إطلاق مثل هذه العبارة في قوله ﷺ : (لا يضع
العصا عن عاتقه) وفي معاوية (إنه صعْلوك لا مال له) مع العلم بأنه كان
لمعاوية ثوب يلبسه ونحو ذلك من المال المحقر ، وأن أبا الجهم كان يضع العصا
عن عاتقه في حال نومه وأكله وغيرهما ، ولكن لما كان كثير الحمل للعصا ،
وكان معاوية قليل المال جداً جاز إطلاق هذا اللفظ عليهما مجازاً ، ففي هذا
جواز استعمال مثله في نحو هذا ، وقد نص عليه أصحابنا ، وقد أوضحته في
آخر كتاب الأذكار . قوله ﷺ : (وأما معاوية فصعلوك) هو بضم
الصاد ، وفي هذا جواز ذكره بما فيه للنصيحة ، كما سبق في ذكر أبي
جهم . قولها : (فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا الجهم
خطباني) هذا تصريح بأن معاوية الخاطب في هذا الحديث هو معاوية بن أبي
سفيان بن حرب ، وهو الصواب . وقيل : إنه معاوية آخر ، وهذا غلط صريح
نبت عليه لئلا يغتر به ، وقد أوضحته في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة
معاوية . والله أعلم . . قوله ﷺ : (انكحى أسامة بن زيد فكرهته ثم
قال : انكحى أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيراً واعتبطت) فقولها :
(اعتبطت) هو بفتح التاء والباء ، وفي بعض النسخ (واعتبطت به) ولم تقع

٣٧ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ) .

وَقَالَ قُتَيْبَةُ أَيْضًا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ) كِلَيْهِمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ؛ أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ . وَكَانَ أَنْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةَ دُونٍ . فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ : وَاللَّهِ ! لَا أَعْلَمَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي يُصْلِحُنِي . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخْذُ مِنْهُ شَيْئًا . قَالَتْ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « لَا نَفَقَةَ لَكَ . وَلَا سُكْنَى » .

لفظة (به) في أكثر النسخ . قال أهل اللغة : الغبطة أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه ، وليس هو بحسد ، أقول منه غبطته بما نال أغبطه بكسر الباء غبطاً وغبطة فاغبط هو كمنعته فامتنع وحبسته فاحتبس . وأما إشارته ﷺ بنكاح أسامة فلما علمه من دينه وفضله ، وحسن طرائقه ، وكرم شمائله ، فنصحها بذلك فكرهته لكونه مولى ، ولكونه كان أسود جذاً ، فكرر عليها النبي ﷺ الحث على زواجه لما علم من مصلحتها في ذلك ، وكان كذلك ، ولهذا قالت : فجعل الله لي فيه خيراً ، واغبطت . ولهذا قال النبي ﷺ في الرواية التي بعد هذا (طاعة الله وطاعة رسوله خير لك) . قوله : (حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري كليهما) هو القاري بتشديد الياء ، سبق بيانه مرات ، وهكذا وقع في النسخ كليهما ، وهو صحيح وقد سبق وجهه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح . قوله : (وكان أنفق عليها نفقة دون) هكذا هو في النسخ (نفقة دون) بإضافة نفقة إلى دون . قال أهل اللغة : الدون الرديء الحقير ، قال الجوهري : ولا يشتق منه فعل ، قال

(...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ . فَأَخْبَرْتَنِي ؛ أَنَّ زَوْجَهَا الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا . فَأَبَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا . فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا نَفَقَةَ لَكَ . فَانْتَقِلِي . فَاذْهَبِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ . فَكُونِي عِنْدَهُ . فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى . تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ » .

* * *

٣٨ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ . حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ) . أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ؛ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ ، أُخْتُ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ ، أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا . ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الْيَمَنِ . فَقَالَ لَهَا أَهْلُهُ : لَيْسَ لَكَ عَلَيْنَا نَفَقَةٌ . فَانْطَلَقَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي نَفَرٍ . فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ . فَقَالُوا : إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا . فَهَلْ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ . وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ » . وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا : « أَنْ لَا تَسْبِقِيَنِي بِنَفْسِكَ » . وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أُمِّ

وبعضهم يقول منه : دان يدون دوناً ، وأدين إدانة . قوله ﷺ : (تضعين ثيابك عنده) وفي الرواية الأخرى (فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك) هذه الرواية مفسرة للأولى ، ومعناه لا تخافين من رؤية رجل إليك . قوله ﷺ : (لا تسبقيني بنفسك) هو من التعريض بالخطبة ، وهو

شَرِيكَ . ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهَا : « أَنْ أُمَّ شَرِيكَ يَأْتِيهَا الْمُهَاجِرُونَ
الْأَوَّلُونَ . فَأَنْطَلِقِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى . فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ
خِمَارَكَ ، لَمْ يَرَكَ » فَأَنْطَلَقَتْ إِلَيْهِ . فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ حَارِثَةَ .

* * *

٣٩ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ
حُجْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . ح وَحَدَّثَنَا
أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
عَمْرٍو . حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . قَالَ : كَتَبْتُ ذَلِكَ
مِنْ فِيهَا كِتَابًا . قَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ فَطَلَّقَنِي
الْبَتَّةَ . فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَهْلِهِ أَبْتَغِيَ النِّفْقَةَ . وَاقْتَصَرُوا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى
حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ
مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو « لَا تَفُوتِينَا بِنَفْسِكَ » .

* * *

٤٠ - (...) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ .
جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ . حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ،
عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ ؛
أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ
حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ . فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ . فَرَعِمَتْ أَنَّهَا

جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْتَفْتِيهِ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا . فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى . فَأَبَى مَرْوَانُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي خُرُوجِ الْمُطَلَّاقَةِ مِنْ بَيْتِهَا . وَقَالَ عُرْوَةُ : إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ . حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . مَعَ قَوْلِ عُرْوَةَ : إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ .

* * *

٤١ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ) قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ؛ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ خَرَجَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الْيَمَنِ . فَأَرْسَلَ إِلَى امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بِتَطْلِيقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ مِنْ طَلَاقِهَا . وَأَمَرَ لَهَا الْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ وَعِيَّاشُ بْنُ أَبِي رِبْعَةَ بِنَفَقَةٍ فَقَالَا لَهَا : وَاللَّهِ ! مَا لَكَ نَفَقَةً إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا . فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ قَوْلَهُمَا . فَقَالَ : « لَا نَفَقَةَ لَكَ » فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الْإِنْتِقَالِ

جائز في عدة الوفاة ، وكذا عدة البائن بالثلاث . وفيه قول ضعيف في عدة البائن ، والصواب الأول لهذا الحديث . قوله : (كتبت ذلك من فيها كتاباً) الكتاب هنا مصدر لكتبت . قوله : (فاستأذنته في الانتقال فأذن لها) هذا

فَإِذْنَ لَهَا . فَقَالَتْ : أَيْنَ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَقَالَ : « إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ » وَكَانَ أَعْمَى . تَضَعُ ثِيَابَهَا عِنْدَهُ وَلَا يَرَاهَا . فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ . فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا مَرْوَانُ قَبِيصَةَ بْنَ ذُوَيْبٍ يَسْأَلُهَا عَنِ الْحَدِيثِ . فَحَدَّثَتْهُ بِهِ . فَقَالَ مَرْوَانُ : لَمْ نَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ . سَنَأْخُذُ بِالْعَصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا . فَقَالَتْ فَاطِمَةُ ، حِينَ بَلَغَهَا قَوْلُ مَرْوَانَ : فَبَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْقُرْآنُ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ [٦٥ / الطلاق / ١] الْآيَةَ . قَالَتْ : هَذَا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ مُرَاجَعَةٌ . فَأَيُّ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ ؟ فَكَيْفَ تَقُولُونَ : لَا نَفَقَةَ لَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا ؟ فَعَلَامَ تَحْبِسُونَهَا ؟ .

* * *

٢٤ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ . أَخْبَرَنَا

محمول على أنه أذن لها في الانتقال لعذر ، وهو البذاءة على أحمائها ، أو خوفها أن يقتحم عليها أو نحو ذلك ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في أوائل هذا الباب . وأما لغير حاجة فلا يجوز لها الخروج والانتقال ، ولا يجوز نقلها قال الله تعالى : ﴿ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ ﴾ قال ابن عباس وعائشة : المراد بالفاحشة هنا النشوز وسوء الخلق وقيل : هو البذاءة على أهل زوجها ، وقيل : معناه إلا أن يأتين بفاحشة الزنا فيخرجن لإقامة الحد ثم ترجع إلى المسكن . قوله : (سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها) هكذا هو في معظم النسخ (بالعصمة) بكسر العين وفي بعضها (بالقضية) بالقاف والضاد ، وهذا واضح . ومعنى الأول بالثقة والأمر القوي الصحيح .

سَيَّارٌ وَحُصَيْنٌ وَمُغِيرَةٌ وَأَشْعَثُ وَمُجَالِدٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ
وَدَاوُدُ . كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ . قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ .
فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا . فَقَالَتْ : طَلَّقَهَا زَوْجُهَا
الْبَتَّةَ . فَقَالَتْ : فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السُّكْنَى
وَالنَّفَقَةِ . قَالَتْ : فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً . وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ
فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ
وَدَاوُدَ وَمُغِيرَةَ وَإِسْمَاعِيلَ وَأَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ ؛ أَنَّهُ قَالَ : دَخَلْتُ
عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . بِمِثْلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ عَنْ هُشَيْمٍ .

* * *

٤٣ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ
الْهَجِيمِيُّ . حَدَّثَنَا قُرَّةٌ . حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ . حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ .
قَالَ : دَخَلْنَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَأَتْخَفْتَنَا بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ .
وَسَقَتْنَا سَوِيقَ سُلْتٍ . فَسَأَلْتُهَا عَنِ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدُ ؟ قَالَتْ :

قوله : (ومجالد) هو بالجيم وهو ضعيف ، وإنما ذكره مسلم هنا متابعة ،
والمتابعة يدخل فيه بعض الضعفاء . قولها : (إنه طلقها زوجها البتة قالت :
فخاصمته إلى رسول الله ﷺ) أى خاصمت وكيهه . قوله : (فأتحفتنا برطب
ابن طاب وسقتنا سويق سلت) معنى (أتحفتنا) ضيفتنا ، و (رطب ابن
طاب) نوع من الرطب الذى بالمدينة ، وقد ذكرنا أن أنواع تمر المدينة مائة

طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلَاثًا . فَأَذِنَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَعْتَدَ فِي أَهْلِي .

* * *

٤٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا :
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ
كُهَيْلٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ،
فِي الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا . قَالَ : « لَيْسَ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ » .

* * *

٤٥ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ . أَخْبَرَنَا
يَحْيَى بْنُ آدَمَ . حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ
الشَّعْبِيِّ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . قَالَتْ : طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا .
فَارْدَتْ النُّقْلَةَ . فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ . فَقَالَ : « انْتَقِلِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ

وعشرون نوعاً . وأما (السلت) فبسين مهملة مضمومة ثم لام ساكنة ثم مشاة
فوق ، وهو حب متردد بين الشعر والحنطة ، قيل : طبعه طبع الشعر في
البرودة ، ولونه قريب من لون الحنطة ، وقيل عكسه . واختلف أصحابنا في
حكمه على ثلاثة أوجه مشهورة الصحيح أنه جنس من الحبوب ليس هو حنطة
ولا شعير . والثاني : أنه حنطة . والثالث أنه شعير . وتظهر فائدة الخلاف في
بيعه بالحنطة أو بالشعير متفاضلاً ، وفي ضمه إليهما في إتمام نصاب الزكاة ،
وفي غير ذلك . وفي هذا الحديث استحباب الضيافة ، واستحبابها من النساء
لزوارهن من فضلاء الرجال ، وإكرام الزائر وإطعامه . والله أعلم . قوله :
(سألتها عن المطلقه ثلاثاً أين تعتد قالت : طلقني بعلي ثلاثاً فأذن لي النبي ﷺ
أن أعتد في أهلي) هذا محمول على أنه أجاز لها ذلك لعذر في الانتقال من مسكن

عَمَّكَ عَمْرُو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَأَعْتَدَى عِنْدَهُ .

* * *

٤٦ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ . حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رَزِيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ . قَالَ : كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ . وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ . فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً . ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ . فَقَالَ : وَيْلَكَ ! تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا . قَالَ عُمَرُ : لَا تَتْرُكْ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنا ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ . لَا نَذْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ . لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ [٦٥ / الطلاق / ١] .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الضَّبِّيِّ . حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ .

الطلاق ، كما سبق إيضاحه قريباً . قوله : (فقال انتقل إلى بيت ابن عمك عمرو بن أم مكتوم) هكذا وقع هنا ، وكذا جاء في صحيح مسلم في آخر الكتاب ، وزاد فقال : هو رجل من بني فهر من البطن الذي هي منه . قال القاضي : والمشهور خلاف هذا ، وليس هما من بطن واحد هي من بني محارب بن فهر ، وهو من بني عامر بن لؤى ، قلت : وهو ابن عمها مجازاً ، يجتمعان في فهر . واختلفت الرواية في اسم ابن أم مكتوم فقيل : عمرو

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوُ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ عَمَارِ بْنِ رُزَيْقٍ ، بِقِصَّتِهِ .

* * *

٤٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صُخَيْرٍ الْعَدَوِيُّ . قَالَ : سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ : إِنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا . فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُكْنًى وَلَا نَفَقَةً . قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي » فَأَذَنْتُهُ . فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ لَا مَالَ لَهُ . وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ . وَلَكِنْ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ » فَقَالَتْ بِيَدِهَا هَكَذَا : أُسَامَةُ ! أُسَامَةُ ! فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَكَ » قَالَتْ : فَتَزَوَّجْتُهُ فَاغْتَبَطْتُ .

* * *

وقيل : عبد الله وقيل غير ذلك . قوله : (عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير) هكذا هو في نسخ بلادنا (صخير) بضم الصاد على التصغير . وحكى القاضى عن بعض روايتهم أنه (صخر) بفتحها على التكبير ، والصواب المشهور هو الأول . قوله ﷺ : (أما معاوية فرجل ترب لا مال له) هو بفتح التاء وكسر الراء ، وهو الفقير ، فأكد به أنه لا مال له ؛ لأن الفقير قد يطلق على من له شيء يسير لا يقع موقعاً من كفايته . قوله ﷺ

٤٨ - (...) وحديثي إسحاق بن منصور . حدثنا
عبد الرحمن عن سفيان ، عن أبي بكر بن أبي الجهم . قال :
سمعت فاطمة بنت قيس تقول : أرسل إلي زوجي ، أبو عمرو بن
حفص بن المغيرة ، عياش بن أبي ربيعة بطلاقي . وأرسل معه
بخمسة أصع تمر ، وخمسة أصع شعير . فقلت : أما لي نفقة
إلا هذا ؟ ولا أعتد في منزلكم ؟ قال : لا . قالت : فشددت علي
ثيابي . وأتيت رسول الله ﷺ . فقال : « كم طلقك ؟ » قلت :
ثلاثا . قال : « صدق . ليس لك نفقة . اعتدى في بيت ابن عمك
ابن أم مكتوم . فإنه ضرير البصر . تلقى ثوبك عنده . فإذا
انقضت عدتك فاذنني » قالت : فخطبني خطاب . منهم معاوية
وأبو الجهم . فقال النبي ﷺ : « إن معاوية ترب خفيف الحال .
وأبو الجهم منه شدة على النساء . (أو يضرب النساء ، أو نحو
هذا) ولكن عليك بأسامة بن زيد » .

* * *

٤٩ - (...) وحديثي إسحاق بن منصور . أخبرنا
أبو عاصم . حدثنا سفيان الثوري . حدثني أبو بكر بن

(فإنه ضرير البصر تلقى ثوبك عنده) هكذا هو في جميع النسخ
(تلقى) وهي لغة صحيحة ، والمشهور في اللغة (تلقين) بالنون . قوله
قوله ﷺ : (وأبو الجهم منه شدة على النساء) هكذا هو في النسخ
في هذا الموضع (أبو الجهم) بضم الجيم مصغر ، والمشهور أنه بفتحها مكبر ،
وهو المعروف في باقي الروايات ، وفي كتب الأنساب وغيرها . قولها :

أَبِي الْجَهْمِ . قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . فَسَأَلْنَاهَا فَقَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرِو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ . فَخَرَجَ فِي غَزْوَةِ نَجْرَانَ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَزَادَ : قَالَتْ : فَتَزَوَّجْتُهُ فَشَرَّفَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ . وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ .

* * *

٥٠ - (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ . قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، زَمَنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ . فَحَدَّثَنَا ؛ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا طَلَاً بَاتّاً . بِنَحْوِ حَدِيثِ سُفْيَانَ .

* * *

٥١ - (...) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ . حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ السُّدِّيِّ ، عَنِ الْبُهِيِّ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . قَالَتْ : طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا . فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَكْنً وَلَا نَفَقَةً .

* * *

(فشرفني الله بأبي زيد وكرمني بأبي زيد) هكذا هو في بعض النسخ (بأبي زيد) في الموضعين على أنه كنية ، وفي بعضها (بابن زيد) بالنون في الموضعين . وادعى القاضي أنها رواية الأكثرين . وكلاهما صحيح هو أسامة بن

٥٢ - (١٤٨١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ . حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : تَزَوَّجَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ . فَطَلَّقَهَا فَأَخْرَجَهَا مِنْ عِنْدِهِ . فَعَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عُرْوَةُ . فَقَالُوا : إِنَّ فَاطِمَةَ قَدْ خَرَجَتْ . قَالَ عُرْوَةُ : فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ فَقَالَتْ : مَا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ خَيْرٌ فِي أَنْ تَذْكُرَ هَذَا الْحَدِيثَ .

* * *

٥٣ - (١٤٨٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ . حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا . وَأَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ . قَالَ : فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ .

* * *

٥٤ - (١٤٨١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرٌ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا . قَالَ : تَعْنِي قَوْلَهَا : لَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : قَالَ

عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِعَائِشَةَ : أَلَمْ تَرَى إِلَى فُلَانَةٍ بِنْتِ الْحَكَمِ ؟ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا ابْنَتَهُ فَخَرَجَتْ . فَقَالَتْ : بِسْمَا صَنَعْتُ . فَقَالَ : أَلَمْ تَسْمَعِي إِلَى قَوْلِ فَاطِمَةَ ؟ فَقَالَتْ : أَمَا إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذِكْرِ ذَلِكَ .

زيد ، وكنيته أبو زيد . ويقال : أبو محمد .

واعلم أن في حديث فاطمة بنت قيس فوائد كثيرة إحداها : جواز طلاق الغائب . الثانية : جواز التوكيل في الحقوق في القبض والدفع . الثالثة : لا نفقة للبائن ، وقالت طائفة : لا نفقة ولا سكنى . الرابعة : جواز سماع كلام الأجنبية والأجنبي في الاستفتاء ونحوه . الخامسة : جواز الخروج من منزل العدة للحاجة . السادسة : استحباب زيارة النساء الصالحات للرجال بحيث لا تقع خلوة محرمة ؛ لقوله ﷺ في أم شريك : (تلك امرأة يغشاها أصحابي) . السابعة : جواز التعريض لخطبة المعتدة البائن . الثامنة : جواز الخطبة على خطبة غيره إذا لم يحصل للأول إجابة ؛ لأنها أخبرته أن معاوية وأبا الجهم وغيرهما خطبوها . التاسعة : ذكر الغائب بما فيه من العيوب التي يكرهها إذا كان للنصيحة ، ولا يكون حينئذ غيبة محرمة . العاشرة : جواز استعمال المجاز لقوله ﷺ : (لا يضع العصا عن عاتقه) و (لا مال له) . الحادية عشرة : استحباب إرشاد الإنسان إلى مصلحته وإن كرهها ، وتكرار ذلك عليه لقولها : (قال : انكحى أسامة فكرهته ثم قال : انكحى أسامة فنكحته) . الثانية عشرة : قبول نصيحة أهل الفضل والانقياد إلى إشارتهم ، وأن عاقبتها محمودة . الثالثة عشرة : جواز نكاح غير الكفء إذا رضيت به الزوجة والولي ؛ لأن فاطمة قرشية وأسامة مولى . الرابعة عشرة : الحرص على مصاحبة أهل التقوى والفضل وإن دنت أنسابهم . الخامسة عشرة : جواز إنكار المفتي على مفت آخر خالف النص أو عمم ما هو خاص ؛ لأن عائشة أنكرت على فاطمة بنت

(٧) باب جواز خروج المعتدة البائن ، والمتوفى عنها زوجها ، في النهار ، لحاجتها

٥٥ - (١٤٨٣) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ . حَدَّثَنَا

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ .
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ . قَالَ : قَالَ ابْنُ
جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ :
طَلَّقْتُ خَالَتِي . فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا . فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ .
فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « بَلَى . فَجُدِّي نَخْلِكَ . فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ
تَصَدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا » .

قيس تعميمها أن لا سكنى للمبتوتة ، وإنما كان انتقال فاطمة من مسكنها لعذر
من خوف اقتحامه عليها ، أو لبذائها أو نحو ذلك . السادسة عشرة : استحباب
ضيافة الزائر وإكرامه بطيب الطعام والشراب سواء كان المضيف رجلاً أو
امراًة . والله أعلم .

باب جواز خروج المعتدة البائن

والمتوفى عنها زوجها في النهار لحاجتها

فيه حديث جابر : (قال : طلقت خالتي فأرادت أن تجد نخلها فزجرها
رجل أن تخرج فأتت النبي ﷺ فقال : بلى فجدي نخلك فإنك عسى أن تصدقي
أو تفعلي معروفاً) هذا الحديث دليل لخروج المعتدة البائن للحاجة . ومذهب
مالك ، والثوري ، والليث ، والشافعي ، وأحمد وآخرين جواز خروجها في
النهار للحاجة . وكذلك عند هؤلاء يجوز لها الخروج في عدة الوفاة .

(٨) باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ، وغيرها ، بوضع الحمل

٥٦ - (١٤٨٤) وحديثي أبو الطاهر وحرمة بن يحيى (وتقارباً في اللفظ) (قال حرمة : حدثنا . وقال أبو الطاهر : أخبرنا ابن وهب) حدثني يونس بن يزيد عن ابن شهاب . حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ؛ أن أبا كعب إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري ، يأمره أن يدخل على سبيعة بنت الحارث الأسلمية ، فيسألها عن حديثها وعمّا قال لها رسول الله ﷺ ، حين استفتته . فكتب عمر بن عبد الله إلى عبد الله بن عتبة يخبره ؛ أن سبيعة أخبرته ؛ أنها كانت تحت

ووافقهم أبو حنيفة في عدة الوفاة ، وقال في البائن : لا تخرج ليلاً ولا نهاراً . وفيه استحباب الصدقة من التمر عند جداده ، والهدية ، واستحباب التعريض لصاحب التمر بفعل ذلك ، وتذكير المعروف والبر . والله تعالى أعلم .

باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها

وغیرها بوضع الحمل

فيه حديث (سبيعة) بضم السين المهملة وفتح الباء الموحدة ، أنها وضعت بعد وفاة زوجها بليال فقال النبي ﷺ إن عدتها انقضت وإنها حلت للزواج ، فأخذ بهذا جماهير العلماء من السلف والخلف فقالوا : عدة المتوفى عنها بوضع الحمل ، حتى لو وضعت بعد موت زوجها بلحظة قبل غسله انقطعت عدتها ، وحلت في الحال للأزواج . هذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، والعلماء كافة إلا رواية عن علي ، وابن عباس ، وسحنون المالكي أن عدتها

سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ . وَهُوَ فِي بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ . وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ
بَذْرًا . فَتُوفِّيَ عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ . فَلَمْ تَنْشَبْ أَنْ
وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ . فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفَاسِهَا تَجَمَّلَتْ

بأقصى الأجلين ، وهي أربعة أشهر وعشرًا أو وضع الحمل ، وإلا ماروى عن
الشعبي والحسن وإبراهيم النخعي وحماد أنها لا يصح زواجها حتى تطهر من
نفاسها . وحجة الجمهور حديث سبيعة المذكور ، وهو مخصص لعموم قوله
تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
وَعَشْرًا ﴾ ومبين أن قوله تعالى : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ
حَمْلَهُنَّ ﴾ عام في المطلقة والمتوفى عنها ، وأنه على عمومته . قال الجمهور : وقد
تعارض عموم هاتين الآيتين ، وإذا تعارض العمومان وجب الرجوع إلى مرجح
لتخصيص أحدهما ، وقد وجد هنا حديث سبيعة المخصص لأربعة أشهر وعشرًا
وأنها محمولة على غير الحامل . وأما الدليل على الشعبي وموافقيه فهو ما رواه
مسلم في الباب أنها قالت : (فأفتاني النبي ﷺ بأني قد حلت حين وضعت
حملي) وهذا تصريح بانقضاء العدة بنفس الوضع ، فإن احتجوا بقوله : (فلما
تعلت من نفاسها) أي طهرت منه فالجواب أن هذا إخبار عن وقت سؤالها ،
ولا حجة فيه ، وإنما الحجة في قول النبي ﷺ أنها حلت حين وضعت ، ولم
يعلل بالطهر من النفاس . قال العلماء من أصحابنا وغيرهم : سواء كان حملها
ولداً أو أكثر ، كامل الخلقة أو ناقصها ، أو علقة أو مضغة ، فتقضى العدة
بوضعه إذا كان فيه صورة خلق آدمي ، سواء كانت صورة خفية تختص النساء
بمعرفتها ، أم جليلة يعرفها كل أحد ، ودليله إطلاق سبيعة من غير سؤال عن
صفة حملها . قوله : (كانت تحت سعد بن خولة وهو في بني عامر بن لؤي)
هكذا هو في النسخ (في بني عامر) بالفاء وهو صحيح ، ومعناه ونسبه في بني
عامر ، أي هو منهم . قوله : (فلم تنشب) أي لم تمكث . قوله : (أبو

لِلخُطَّابِ . فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكِكَ (رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ) فَقَالَ لَهَا : مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً ؟ لَعَلَّكَ تَرْجِينَ النِّكَاحَ . إِنَّكَ ، وَاللَّهِ ! مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ . قَالَتْ سُبَّيْعَةُ : فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ ، جَمَعْتُ عَلَى ثِيَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ . فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَأَفْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي . وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوُجِ إِنْ بَدَأَ لِي . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ . وَإِنْ كَانَتْ فِي دَمِهَا . غَيْرَ أَنَّ لَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهَرَ .

* * *

٥٧ - (١٤٨٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ . أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَهُمَا يَذْكُرَانِ الْمَرْأَةَ تُنْفَسُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ .

السَّنَابِلُ بْنُ بَعْكِكَ (السَّنَابِلُ) بفتح السين ، و (بَعْكِكَ) بموحدة مفتوحة ثم عين ساكنة ثم كافين الأولى مفتوحة . وأسم أبي السَّنَابِلِ : عمرو ، وقيل : حبة بالباء الموحدة ، وقيل بالنون : حكاهما ابن ماكولا ، وهو أبو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكِكَ بن الحجاج بن الحارث بن السباق بن عبد الدار ، كذا نسبه ابن الكلبي ، وابن عبد البر . وقيل : في نسبه غير هذا . قوله : (نفست بعد وفاة زوجها بليال) هو بضم النون على المشهور ، وفي لغة بفتحها ، وهما لغتان في الولادة . وقوله : (بعد وفاته بليال) قيل : إنها شهر ، وقيل : خمس وعشرون ليلة ، وقيل دون ذلك . والله أعلم .

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : عِدَّتُهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ . وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ : قَدْ
 حَلَّتْ . فَجَعَلَا يَتَنَازَعَانِ ذَلِكَ . قَالَ : فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَنَا مَعَ ابْنِ
 أَخِي (يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ) فَبَعَثُوا كُرَيْبًا (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) إِلَى أُمِّ
 سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ ؟ فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ ؛ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ :
 إِنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفَسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ . وَإِنَّهَا ذَكَرَتْ
 ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح
 وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ . قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ
 هَرُونَ . كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّ
 اللَّيْثَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ : فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ . وَلَمْ يُسَمِّ كُرَيْبًا .

*

* *

(٩) باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ، وتحريمه في غير ذلك ، إلا ثلاثة أيام

٥٨ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى

باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة

وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام

قال أهل اللغة : الإحداد والإحداد مشتق من الحد ، وهو المنع ؛ لأنها تمنع
 الزينة والطيب ، يقال : أحدث المرأة تحد إحداداً ، وحدت بضم الحاء ، وتحد

مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ . قَالَ : قَالَتْ زَيْنَبُ : دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، حِينَ تُوْفِّي أَبُوَهَا أَبُو سُفْيَانَ . فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطِيبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ . خَلَوْقٌ أَوْ غَيْرُهُ . فَذَهَنْتُ مِنْهُ جَارِيَةً . ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِيهَا . ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ ! مَالِي بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ . غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ، عَلَى الْمَنْبَرِ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » .

* * *

بكسرها حداً . كذا قال الجمهور أنه يقال أحدث وحدث . وقال الأصمعي : لا يقال إلا أحدث رباعياً ويقال امرأة حاد ولا يقال حادة وأما الإحداد في الشرع فهو ترك الطيب والزينة ، وله تفاصيل مشهورة في كتب الفقه . قوله ﷺ : (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً) فيه دليل على وجوب الإحداد على المعتدة من وفاة زوجها وهو مجمع عليه في الجملة وإن اختلفوا في تفصيله ، فيجب على كل معتدة عن وفاة سواء المدخول بها وغيرها ، والصغيرة والكبيرة ، والبكر والثيب ، والحررة والأمة ، والمسلمة والكافرة . هذا مذهب الشافعي والجمهور ، وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين ، وأبو ثور ، وبعض المالكية : لا يجب على الزوجة الكتابية ، بل يختص بالمسلمة لقوله ﷺ : (لا يحل لامرأة تؤمن بالله) فخصه بالمؤمنة . ودليل الجمهور أن المؤمن هو الذي يستثمر خطاب الشارع ، وينتفع به ، وينقاد له ، فلهذا قيد به . وقال أبو حنيفة أيضاً : لا إحداد على الصغيرة ، ولا على الزوجة الأمة . وأجمعوا على

.....

أنه لا إحداد على أم الولد ، ولا على الأمة . إذا توفي عنهما سيدهما ، ولا على الزوجة الرجعية . واختلفوا في المطلقة ثلاثاً فقال عطاء ، وربيعة ، ومالك ، والليث ، والشافعي ، وابن المنذر : لا إحداد عليها . وقال الحكم ، وأبو حنيفة ، والكوفيون ، وأبو ثور ، وأبو عبيد : عليها الإحداد ، وهو قول ضعيف للشافعي . وحكى القاضي قولاً عن الحسن البصري أنه لا يجب الإحداد على المطلقة ، ولا على المتوفى عنها ، وهذا شاذ غريب . ودليل من قال لا إحداد على المطلقة ثلاثاً قوله صلى الله عليه وسلم : (إلا على الميت) فخص الإحداد بالميت بعد تحريمه في غيره . قال القاضي : واستفيد وجوب الإحداد في المتوفى عنها من اتفاق العلماء على حمل الحديث على ذلك ، مع أنه ليس في لفظه ما يدل على الوجوب ، ولكن اتفقوا على حمله على الوجوب مع قوله صلى الله عليه وسلم : في الحديث الآخر حديث أم سلمة ، وحديث أم عطية في الكحل والطيب واللباس ومنعها منه . والله أعلم . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : (أربعة أشهر وعشراً) فالمراد به عشرة أيام بلياليها . هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى عن يحيى بن أبي كثير والأوزاعي أنه أربعة أشهر وعشر ليال ، وأنها تحل في اليوم العاشر . وعندنا وعند الجمهور لا تحل حتى تدخل ليلة الحادى عشر . واعلم أن التقييد عندنا بأربعة أشهر وعشر خرج على غالب المعتدات أنها تعتد بالأشهر ، أما إذا كانت حاملاً فعدتها بالحمل ، ويلزمها الإحداد في جميع العدة حتى تضع ، سواء قصرت المدة أم طالت ، فإذا وضعت فلا إحداد بعده . وقال بعض العلماء : لا يلزمها الإحداد بعد أربعة أشهر وعشر ، وإن لم تضع الحمل . والله أعلم . قال العلماء : والحكمة في وجوب الإحداد في عدة الوفاة دون الطلاق لأن الزينة والطيب يدعوان إلى النكاح ، ويوقعان فيه ، فنهيت عنه ليكون الامتناع من ذلك زاجراً عن النكاح ، لكون الزوج ميتاً لا يمنع معتدته من النكاح ، ولا يراعيه ناكحها ، ولا يخاف منه ،

(١٤٨٧) قَالَتْ زَيْنَبُ : ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ
حِينَ تُوُفِّيَ أَخُوهَا . فَدَعَتْ بِطِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ . ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ !
مَالِي بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ . غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ،
عَلَى الْمَنْبَرِ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُحِدُّ عَلَى
مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » .

* * *

(١٤٨٨) قَالَتْ زَيْنَبُ : سَمِعْتُ أُمِّي ، أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ :
جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ
ابْنَتِي تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا . وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنُهَا . أَفَنَكْحُهَا ؟ فَقَالَ

بِخِلَافِ الْمَطْلُوقِ الْحَيِّ فَإِنَّهُ يَسْتَغْنَى بِوُجُودِهِ عَنْ زَاجِرٍ آخَرَ . وَلِهَذِهِ الْعِلَّةُ وَجِبَتْ
الْعِدَّةُ عَلَى كُلِّ مَتَوَفًى عَنْهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَدْخُولًا بِهَا ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ فَاسْتَظْهَرَ
لِلْمَيِّتِ بِوُجُوبِ الْعِدَّةِ وَجَعَلَتْ أَرْبَعَةً وَعَشْرًا ؛ لِأَنَّ الْأَرْبَعَةَ فِيهَا يَنْفَخُ الرُّوحُ فِي
الْوَلَدِ إِنْ كَانَ ، وَالْعَشْرَ احتياطاً . وَفِي هَذِهِ الْمُدَّةِ يَتَحَرَّكُ الْوَلَدُ فِي الْبَطْنِ قَالُوا :
وَلَمْ يُوَكَّلْ ذَلِكَ إِلَى أَمَانَةِ النِّسَاءِ وَيَجْعَلُ بِالْإِقْرَاءِ كَالطَّلَاقِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِحْتِيَاظِ
لِلْمَيِّتِ . وَلَمَّا كَانَتْ الصَّغِيرَةُ مِنَ الزَّوْجَاتِ نَادِرَةً أَلْحَقَتْ بِالْغَالِبِ فِي حُكْمِ
وُجُوبِ الْعِدَّةِ وَالْإِحْدَادِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ : (فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطِيبٍ فِيهِ
صَفْرَةٌ خَلُوقٌ أَوْ غَيْرُهُ) هُوَ بَرْفَعُ (خَلُوقٌ) وَبَرْفَعُ (غَيْرُهُ) أَيْ دَعَتْ بِصَفْرَةٍ
وَهِيَ خَلُوقٌ أَوْ غَيْرُهُ ، وَالْخَلُوقُ بَفَتْحِ الْخَاءِ ، هُوَ طِيبٌ مَخْلُوطٌ . قَوْلُهُ : (مَسَّتْ
بِعَارِضِيهَا) هُمَا جَانِبَا الْوَجْهِ فَوْقَ الذَّقْنِ إِلَى مَا دُونَ الْأُذُنِ ، وَإِنَّمَا فَعَلَتْ هَذَا
لِدَفْعِ صُورَةِ الْإِحْدَادِ . وَفِي هَذَا الَّذِي فَعَلْتَهُ أُمَّ حَبِيبَةَ وَزَيْنَبُ مَعَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ
دَلَالَةٌ لَجَوَازِ الْإِحْدَادِ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَمَا دُونَهَا . قَوْلُهَا : (وَقَدْ اشْتَكَتْ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا » (مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا . كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ : لَا) . ثُمَّ قَالَ : « إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ . وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ » .

(عنها) هو برفع النون ، ووقع في بعض الأصول عيناها بالألف . قولها : (أفنكحلها فقال لا) هو بضم الحاء . وفي هذا الحديث وحديث أم عطية المذكور بعده في قوله ﷺ : (لا تكتحل) دليل على تحريم الاكتحال على الحادة سواء احتاجت إليه أم لا . وجاء في الحديث الآخر في الموطأ وغيره في حديث أم سلمة (اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار) ووجه الجمع بين الأحاديث أنها إذا لم تحتج إليه لا يحل لها ، وإن احتاجت لم يجز بالنهار ويجوز بالليل ، مع أن الأولى تركه فإن فعلته مسحته بالنهار ، فحديث الإذن فيه لبيان أنه بالليل للحاجة غير حرام ، وحديث النهي محمول على عدم الحاجة ، وحديث التي اشتكت عنها فنهاها محمول على أنه نهى تنزيه ، وتأوله بعضهم على أنه لم يتحقق الخوف على عيناها . وقد اختلف العلماء في اكتحال الحادة فقال سالم بن عبد الله ، وسليمان بن يسار ، ومالك في رواية عنه : يجوز إذا خافت على عيناها بكحل لا طيب فيه . وجوزه بعضهم عند الحاجة ، وإن كان فيه طيب . ومذهبنا جوازه ليلاً عند الحاجة بما لا طيب فيه . قوله ﷺ : (إنما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول) معناه لا تستكثرن العدة ومنع الاكتحال فيها فإنها مدة قليلة ، وقد خفت عنكن وصارت أربعة أشهر وعشراً بعد أن كانت سنة . وفي هذا تصريح بنسخ الاعتداد سنة المذكور في سورة البقرة في الآية الثانية . وأما رميها بالبعرة على رأس الحول فقد فسر في الحديث . قال بعض العلماء : معناه أنها رمت بالعدة وخرجت منها كأنفصالها من هذه البعرة ورميها بها . وقال بعضهم : هو إشارة إلى أن الذي فعلته وصبرت عليه من الاعتداد سنة ، ولبسها

(١٤٨٩) قَالَ حُمَيْدٌ : قُلْتُ لِزَيْنَبَ : وَمَا تُرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ : كَانَتْ الْمَرْأَةُ ، إِذَا تُوفِّي عَنْهَا زَوْجُهَا ، دَخَلَتْ حِفْشًا ، وَلَبِسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا ، وَلَمْ تَمَسَّ طِيبًا وَلَا شَيْئًا ، حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ . ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابَّةٍ ، حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ ، فَتَفْتَضُّ بِهِ . فَقَلَمًا تَفْتَضُّ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ . ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطَى بَعْرَةً فَتُرْمِي بِهَا . ثُمَّ تُرَاجِعُ ، بَعْدَ ، مَا شَاءَتْ مِنْ طِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ .

* * *

شر ثيابها ، ولزومها بيتاً صغيراً هين بالنسبة إلى حق الزوج وما يستحقه من المراجعة ، كما يهون الرمي بالبعرة . قولها : (دخلت حفشاً) هو بكسر الحاء المهملة وإسكان الفاء وبالشين المعجمة أى بيتاً صغيراً حقيراً قريب السمك . قولها : (ثم تؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير فتفتض به) هكذا هو في جميع النسخ (فتفتض) بالفاء والضاد ، قال ابن قتيبة : سألت الحجازيين عن معنى الافتضاض فذكروا أن المعتدة كانت لا تغتسل ، ولا تمس ماء ، ولا تقلم ظفراً ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر ، ثم تفتض أى تكسر ما هى فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها وتنبذه ، فلا يكاد يعيش ما تفتض به ، وقال مالك : معناه تمسح به جلدها . وقال ابن وهب : معناه تمسح بيدها عليه أو على ظهره . وقيل : معناه تمسح به ثم تفتض أى تغتسل . والافتضاض : الاغتسال بالماء العذب للإنقاء وإزالة الوسخ ، حتى تصير بيضاء نقية كالفضة . وقال الأخفش : معناه تنظف وتنقى من الدرن تشبيهاً لها بالفضة في نقائها وبياضها . وذكر الهروي أن الأزهرى قال : رواه الشافعى (تقبص) بالقاف والصاد المهملة والباء الموحدة ، مأخوذ من القبص وهو القبض بأطراف الأصابع .

٥٩ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ . قَالَ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : تُوُفِّيَ حَمِيمٌ لِأُمِّ حَبِيبَةَ . فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا . وَقَالَتْ : إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا ، لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُجِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » .

* * *

(١٤٨٧/١٤٨٨) وَحَدَّثَنِي زَيْنَبُ عَنْ أُمِّهَا . وَعَنْ زَيْنَبَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ عَنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ .

* * *

٦٠ - (١٤٨٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ . قَالَ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّهَا ؛ أَنَّ امْرَأَةً تُوُفِّيَ زَوْجُهَا . فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا . فَاتُّوا النَّبِيَّ ﷺ ، فَاسْتَاذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَكُونُ فِي شَرِّ بَيْتِهَا فِي أَحْلَاسِهَا (أَوْ فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا فِي بَيْتِهَا) حَوْلًا . فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ

قوله : (توفي حميم لأم حبيبة) أى قريب . قوله : (في شر أحلاسها) هو بفتح الهمزة وإسكان الحاء المهملة جمع جلس بكسر الحاء ،

رَمَتْ بَبْعَرَةَ فَخَرَجَتْ . أَفَلَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ؟ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، بِالْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا : حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْكُحْلِ . وَحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُخْرَى مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ . غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ تُسَمَّهَا زَيْنَبَ . نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ .

* * *

٦١ - (١٤٨٦/١٤٨٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ . قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ . أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ . تَذْكُرَانِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ بِنْتًا لَهَا تُؤْفَى عَنْهَا زَوْجُهَا . فَاشْتَكَتْ عَيْنُهَا فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْضِلَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ . وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ » .

* * *

٦٢ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو) . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَتْ : لَمَّا أَتَى أُمَّ حَبِيبَةَ نَعَى أَبِي سُفْيَانَ ، دَعَتْ ، فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ ، بِصُفْرَةٍ . فَمَسَحَتْ بِهِ ذَرَاعَيْهَا وَعَارِضَيْهَا . وَقَالَتْ : كُنْتُ عَنْ هَذَا غَنِيَّةً .

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ، أَنْ تُحِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ . فَإِنَّهَا تُحِدُّ عَلَيْهِ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » .

* * *

٦٣ - (١٤٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَحٍ عَنْ
اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ عَنْ
حَفْصَةَ ، أَوْ عَنْ عَائِشَةَ ، أَوْ عَنْ كِلْتَيْهِمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ (أَوْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ
وَرَسُولِهِ) أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي
ابْنَ مُسْلِمٍ) . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ نَافِعٍ . بِإِسْنَادِ حَدِيثِ
اللَّيْثِ . مِثْلَ رَوَايَتِهِ .

* * *

٦٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ
الْمُثَنَّى . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ

والمراد في شر ثيابها ، كما قال في الرواية الأخرى ، وهو مأخوذ من جلس البعير
وغیره من الدواب وهو كالمسح يجعل على ظهره . قوله : (نعى أبى سفيان)
هو بكسر العين مع تشديد الياء وبإسكانها مع تخفيف الياء أى خبر موته .

يَقُولُ : سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ ؛ أَنَّهَا
 سَمِعَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ
 ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ دِينَارٍ . وَزَادَ : « فَإِنَّهَا تُحَدِّثُ عَلَيْهِ
 أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ . ح
 وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ . جَمِيعًا عَنْ
 نَافِعٍ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ،
 عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ .

* * *

٦٥ - (١٤٩١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ
 أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ
 يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) عَنْ
 الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ :
 « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُحَدِّثَ عَلَى مَيِّتٍ
 فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا » .

* * *

٦٦ - (٩٣٨) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ . حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ
 عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ حَفْصَةَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :

« لَا تُحِدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ . إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ . وَلَا تَكْتَحِلُ . وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا . إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ ، نُبْذَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ . كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَا : « عِنْدَ أَذْنِي طَهَرَهَا . نُبْذَةً مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ » .

قوله ﷺ : (ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب) العصب بعين مفتوحة ثم صاد ساكنة مهملتين ، وهو برود اليمن يعصب غزلها ثم يصبغ معصوباً ثم تنسج . ومعنى الحديث النهى عن جميع الثياب المصبوغة للزينة إلا ثوب العصب . قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة والمصبغة إلا ما صبغ بسواد ، فرخص بالمصبوغ بالسواد عروة بن الزبير ، ومالك ، والشافعي . وكرهه الزهري ، وكره عروة العصب ، وأجازه الزهري ، وأجاز مالك ، غليظة . والأصح عند أصحابنا تحريمه مطلقاً ، وهذا الحديث حجة لمن أجازه . قال ابن المنذر : رخص جميع العلماء في الثياب البيض ، ومنع متأخري المالكية جيد البيض الذي يتزين به ، وكذلك جيد السواد . قال أصحابنا : ويجوز كل ما صبغ ولا تقصد منه الزينة ، ويجوز لها لبس الحرير في الأصح ، ويحرم حلى الذهب والفضة ، وكذلك اللؤلؤ . وفي اللؤلؤ وجه أنه يجوز . قوله ﷺ : (ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار) النبذة بضم النون القطعة والشيء اليسير ، وأما القسط فبضم القاف ويقال فيه (كست) بكاف مضمومة بدل القاف وبتاء بدل

٦٧ - (...) وحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ .
 حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ حَفْصَةَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ . قَالَتْ : كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحِدَّ
 عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ . إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا .
 وَلَا نَكْتَحِلُ . وَلَا نَتَطَيَّبُ . وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا . وَقَدْ رُخِّصَ
 لِلْمَرْأَةِ فِي طُهْرِهَا ، إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا ، فِي بُدْءِ مَنْ
 قُسِطَ وَأَظْفَارُ .

* * *

الطَّاءُ ، وَهُوَ الْأَظْفَارُ نَوْعَانِ مَعْرُوفَانِ مِنَ الْبُخُورِ وَلَيْسَا مِنْ مَقْصُودِ الطَّيِّبِ
 رُخِصَ فِيهِ لِلْمَغْتَسِلَةِ مِنَ الْحَيْضِ لِإِزَالَةِ الرَّائِحَةِ الْكَرِيهَةِ تَتَّبِعُ بِهِ أَثَرَ الدَّمِ
 لَا لِلتَّطْيِبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩ - كتاب اللعان

١ - (١٤٩٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عُوَيْمِرًا الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ لَهُ : أَرَأَيْتَ ، يَا عَاصِمُ ! لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا . أَيْقَتْلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ ؟

كتاب اللعان

اللعان والملاعنة والتلاعن ، ملاعنة الرجل امرأته ، يقال : تلاعنا وتلعنا ولاعن القاضي بينهما . وسمى لعانا لقول الزوج : على لعنة الله إن كنت من الكاذبين . قال العلماء من أصحابنا وغيرهم : واختير لفظ اللعن على لفظ الغضب ، وإن كانا موجودين في الآية الكريمة وفي صورة اللعان ؛ لأن لفظ اللعنة متقدم في الآية الكريمة وفي صورة اللعان ، ولأن جانب الرجل فيه أقوى من جانبها ؛ لأنه قادر على الابتداء باللعان دونها ، ولأنه قد ينفك لعانه عن لعانها ، ولا ينعكس . وقيل : سمي لعاناً من اللعن وهو الطرد والإبعاد ؛ لأن كلا منهما يبعد عن صاحبه ، ويحرم النكاح بينهما على التأييد ، بخلاف المطلق وغيره . واللعان عند جمهور أصحابنا يمين ، وقيل : شهادة ، وقيل :

أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ فَسَلْ لِي عَنْ ذَلِكَ ، يَا عَاصِمُ ! رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .
فَسَأَلَ عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ .

يمين فيه ثبوت شهادة . وقيل عكسه . قال العلماء : وليس من الأيمان شيء متعدد إلا اللعان والقسامة ، ولا يمين في جانب المدعى إلا فيهما . والله أعلم . قال العلماء : وجوز اللعان لحفظ الأنساب ودفع المعرة عن الأزواج . وأجمع العلماء على صحة اللعان في الجملة . والله أعلم . واختلف العلماء في نزول آية اللعان هل هو بسبب عويمر العجلاني أم بسبب هلال بن أمية ؟ فقال بعضهم : بسبب عويمر العجلاني ، واستدل بقوله ﷺ في الحديث الذي ذكره مسلم في الباب أولاً لعويمر (قد أنزل الله فيك وفي صاحبك) وقال جمهور العلماء : سبب نزولها قصة هلال بن أمية ، واستدلوا بالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا في قصة هلال ، قال : (وكان أول رجل لاعن في الإسلام) . قال الماوردي من أصحابنا في كتابه الحاوي : قال الأكثرون : قصة هلال بن أمية أسبق من قصة العجلاني ، قال : والنقل فيهما مشتبه ومختلف . وقال ابن الصباغ من أصحابنا في كتابه الشامل : قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولاً ، قال : وأما قوله ﷺ لعويمر : (إن الله قد أنزل فيك وفي صاحبك) فمعناه ما نزل في قصة هلال ؛ لأن ذلك حكم عام لجميع الناس . قلت : ويحتمل أنها نزلت فيهما جيمعاً ، فلعلهما سألوا في وقتين متقاربين ، فنزلت الآية فيهما وسبق هلال باللعان ، فيصدق أنها نزلت في ذا وفي ذاك ، وأن هلالاً أول من لاعن . والله أعلم . قالوا وكانت قصة اللعان في شعبان سنة تسع من الهجرة ، وممن نقله القاضي عياض عن ابن جرير الطبري

قوله : (فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها) المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها لا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو مسلمة ،

وَعَابَهَا . حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُوَيْمِرٌ فَقَالَ : يَا عَاصِمُ ! مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ عَاصِمٌ لِعُوَيْمِرٍ : لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ . قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا . قَالَ عُوَيْمِرٌ : وَاللَّهِ ! لَا أَنْتَهَى حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا . فَأَقْبَلَ عُوَيْمِرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُونَهُ ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

أَوْ إِشَاعَةٌ فَاحِشَةٌ ، أَوْ شِنَاعَةٌ عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ . قَالَ الْعُلَمَاءُ : أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي أُمُورِ الدِّينِ وَقَدْ وَقَعَ فَلَا كِرَاهَةَ فِيهَا ، وَلَيْسَ هُوَ الْمُرَادُ فِي الْحَدِيثِ ، وَقَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْأَحْكَامِ الْوَاقِعَةِ فِيَجِيبُهُمْ وَلَا يَكْرَهُهَا ، وَإِنَّمَا كَانَ سُؤَالُ عَاصِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ قِصَّةٍ لَمْ تَقَعْ بَعْدَ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهَا ، وَفِيهَا شِنَاعَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ، وَتَسْلِيْطُ الْيَهُودِ وَالْمُنَافِقِينَ وَنَحْوَهُمْ عَلَى الْكَلَامِ فِي أَعْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ وَفِي الْإِسْلَامِ ، وَلَآنَ مِنَ الْمَسْأَلِ مَا يَقْتَضِي جَوَابَهُ تَضْيِيقًا ، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : « أَكْثَرُ النَّاسِ حَرْبًا مِنْ سَأَلَ عَمَّا لَمْ يَحْرَمَ فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ » . قَوْلُهُ : (يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ ، فَادْهَبِ فَأْتِ بِهَا . قَالَ سَهْلٌ : فَتَلَاعِنَا) هَذَا الْكَلَامُ فِيهِ حَذْفٌ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ سَأَلَ وَقَذَفَ امْرَأَتَهُ وَأَنْكَرَتِ الزَّانَا ، وَأَصْرَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَوْلِهِ ثُمَّ تَلَاعِنَا . قَوْلُهُ : (أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُونَهُ) مَعْنَاهُ إِذَا وَجَدَ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِهِ وَتَحَقَّقَ أَنَّهُ زَانٍ بِهَا فَإِنْ قَتَلَهُ قَتَلْتُمُوهُ ، وَإِنْ تَرَكَهُ صَبَرَ عَلَى عَظِيمٍ فَكَيْفَ

« قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ فَاذْهَبْ فَأْتِ بِهَا » .

قَالَ سَهْلٌ : فَتَلَاَعْنَا ، وَأَنَا مَعَ النَّاسِ ، عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
فَلَمَّا فَرَّغَا قَالَ عُوَيْمَرُ : كَذَبْتُ عَلَيْهَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ
أَمْسَكْتُهَا . فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .
قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَكَانَتْ سُنَّةَ الْمُتَلَاعِنِينَ .

* * *

٢ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ .
أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ . أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ ؛

طريقه ؟ وقد اختلف العلماء فيمن قتل رجلاً وزعم أنه وجدته قد زنى بامرأته ،
فقال جمهورهم : لا يقبل قوله ، بل يلزمه القصاص إلا أن تقوم بذلك بينة ،
أو يعترف به ورثة القتيل . والبينه أربعة من عدول الرجال يشهدون على نفس
الزنا ، ويكون القتيل محصناً . وأما فيما بينه وبين الله تعالى فإن كان صادقاً
فلا شيء عليه . وقال بعض أصحابنا : يجب على كل من قتل زانياً محصناً
القصاص ما لم يأمر السلطان بقتله والصواب الأول ، وجاء عن بعض السلف
تصديقه في أنه زنى بامرأته وقتله بذلك . قوله : (قال سهل فتلاعنا وأنا مع
الناس عند رسول الله ﷺ) ، فيه أن اللعان يكون بحضرة الإمام أو القاضي
وبمجمع من الناس ، وهو أحد أنواع تغليظ اللعان ، فإنه تغليظ بالزمان والمكان
والجمع ، فأما الزمان فبعد العصر ، والمكان في أشرف موضع في ذلك البلد ،
والجمع طائفة من الناس أقلهم أربعة . وهل هذه التغليظات واجبة أم مستحبة ؟
فيه خلاف عندنا الأصح الاستحباب . قوله : (فلما فرغا قال عويمر كذبت
عليها يا رسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ قال

أَنَّ عَوَيْمِرًا الْأَنْصَارِيَّ مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ ، أَتَى عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ .
وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ . وَأُذْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلُهُ :
وَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا ، بَعْدُ ، سَنَةً فِي الْمُتَلَاعِنِينَ . وَزَادَ فِيهِ : قَالَ
سَهْلٌ : فَكَانَتْ حَامِلًا . فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ . ثُمَّ جَرَتْ السَّنَةُ
أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا .

* * *

٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْمُتَلَاعِنِينَ وَعَنِ السَّنَةِ
فِيهِمَا . عَنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ ؛ أَنَّ رَجُلًا
مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ
رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ . وَزَادَ فِيهِ :
فَتَلَاعَنَّا فِي الْمَسْجِدِ ، وَأَنَا شَاهِدٌ . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا
قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَفَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ : « ذَاكُمْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِنِينَ » .

* * *

ابن شهاب : فكانت سنة المتلاعنين (وفي الرواية الأخرى (فطلقها ثلاثاً قبل
أن يأمره رسول الله ﷺ ففارقها عند النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : ذاكم التفريق
بين كل متلاعنين) وفي الرواية الأخرى (أنه لاعن ثم لاعنت ثم فرق بينهما)
وفي رواية أن النبي ﷺ قال : (لا سبيل لك عليها) اختلف العلماء في الفرقة
باللعان فقال مالك والشافعي والجمهور : تقع الفرقة بين الزوجين بنفس
التلاعن ، ويحرم عليه نكاحها على التأييد لهذه الأحاديث . لكن قال الشافعي

وبعض المالكية : تحصل الفرقة بلعان الزوج وحده ، ولا تتوقف على لعان الزوجة . وقال بعض المالكية : تتوقف على لعانها . وقال أبو حنيفة : لا تحصل الفرقة إلا بقضاء القاضى بها بعد التلاعن لقوله : (ثم فرق بينهما) . وقال الجمهور : لا تفتقر إلى قضاء القاضى لقوله ﷺ : (لا سبيل لك عليها) والرواية الأخرى (ففارقها) . وقال الليث : لا أثر للعان فى الفرقة ، ولا يحصل به فراق أصلاً . واختلف القائلون بتأييد التحريم فيما إذا أكذب بعد ذلك نفسه فقال أبو حنيفة : تحل له لزوال المعنى المحرم . وقال مالك والشافعى وغيرهما : لا تحل له أبداً لعموم قوله ﷺ : (لا سبيل لك عليها) . والله أعلم . وأما قوله : (كذبت عليها يارسول الله إن أمسكتها) فهو كلام تام مستقل ، ثم ابتداء فقال : هى طالق ثلاثاً تصديقاً لقوله فى أنه لا يمسكها ، وإنما طلقها لأنه ظن أن اللعان لا يحرمها عليه ، فأراد تحريمها بالطلاق فقال : هى طالق ثلاثاً ، فقال له النبى ﷺ : (لا سبيل لك عليها) أى لا ملك لك عليها ، فلا يقع طلاقك . وهذا دليل على أن الفرقة تحصل بنفس اللعان . واستدل به أصحابنا على أن جمع الطلقات الثلاث بلفظ واحد ليس حراماً ، وموضع الدلالة أنه لم ينكر عليه إطلاق لفظ الثلاث . وقد يعترض على هذا فيقال : إنما لم ينكر عليه لأنه لم يصادف الطلاق محلاً مملوكاً ولا نفوذاً ، ويجاب عن هذا الاعتراض بأنه لو كان الثلاث محرماً لأنكر عليه ، وقال له كيف ترسل لفظ الطلاق الثلاث مع أنه حرام ؟ والله أعلم . وقال ابن نافع من أصحاب مالك : إنما طلقها ثلاثاً بعد اللعان ؛ لأنه يستحب إظهار الطلاق بعد اللعان ، مع أنه قد حصلت الفرقة بنفس اللعان وهذا فاسد وكيف يستحب للإنسان أن يطلق من صارت أجنبية ؟ وقال محمد بن أبى صفرة المالكى : لا تحصل الفرقة بنفس اللعان ، واحتج بطلاق عويمر بقوله : (إن أمسكتها) وتأوله الجمهور كما سبق . والله أعلم . وأما قوله : (قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين) فقد تأوله ابن

٤ - (١٤٩٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

نافع المالكي على أن معناه استحباب الطلاق بعد اللعان كما سبق ، وقال الجمهور : معناه حصول الفرقة بنفس اللعان . وأما قوله ﷺ : (ذاكم التفريق بين كل متلاعنين) فمعناه عند مالك والشافعي والجمهور بيان أن الفرقة تحصل بنفس اللعان بين كل متلاعنين . وقيل : معناه تحريمها على التأييد كما قال جمهور العلماء . قال القاضي عياض : واتفق علماء الأمصار على أن مجرد قذفه لزوجته لا يحرمها عليه إلا أبا عبيد فقال : تصير محرمة عليه بنفس القذف بغير لعان . قوله : (وكانت حاملاً فكان ابنها يدعى إلى أمه ثم جرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها) فيه جواز لعان الحامل ، وأنه إذا لاعنها ونفى عنه نسب الحمل انتفى عنه ، وأنه يثبت نسبه من الأم ويرثها وترث منه ما فرض الله للأم ، وهو الثلث إن لم يكن للमित ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الأخوة أو الأخوات ، وإن كان شيء من ذلك فلها السدس . وقد أجمع العلماء على جريان التوارث بينه وبين أمه ، وبينه وبين أصحاب الفروض من جهة أمه ، وهم إخوته وأخواته من أمه ، وجداته من أمه ، ثم إذا دفع إلى أمه فرضها أو إلى أصحاب الفروض وبقي شيء فهو لموالى أمه ، إن كان عليها ولاء ولم يكن عليه هو ولا بمباشرة إعتاقه ، فإن لم يكن لها موال فهو لبيت المال . هذا تفصيل مذهب الشافعي ، وبه قال الزهري ، ومالك ، وأبو ثور ، وقال الحكم وحماد : ترثه ورثة أمه . وقال آخرون : عصبه أمه . روى هذا عن علي ، وابن مسعود ، وعطاء ، وأحمد بن حنبل . قال أحمد : فإن انفردت الأم أخذت جميع ماله بالعصوبة . وقال أبو حنيفة : إذا انفردت أخذت الجميع لكن الثلث بالفرض ، والباقي بالرد على قاعدة مذهبه في إثبات الرد . والله أعلم .

جُبَيْرٍ . قَالَ : سُئِلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ فِي امْرَأَةٍ مُصْنَعٍ . أَيَفْرَقُ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ : فَمَضَيْتُ إِلَى مَنْزِلِ ابْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ . فَقُلْتُ لِلْغُلَامِ : اسْتَأْذِنْ لِي . قَالَ : إِنَّهُ قَائِلٌ . فَسَمِعَ صَوْتِي . قَالَ : ابْنُ جُبَيْرٍ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : ادْخُلْ . فَوَاللَّهِ ! مَا جَاءَ بِكَ ، هَذِهِ السَّاعَةَ ، إِلَّا حَاجَةٌ . فَدَخَلْتُ . فَإِذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرُذَعَةٍ . مُتَوَسِّدٌ وَسَادَةً حَشَوَهَا لَيْفٌ . قُلْتُ : أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! الْمُتَلَاعِنَانِ ، أَيَفْرَقُ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! نَعَمْ . إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ ، كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ . قَالَ : فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ . فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيَ بِهِ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ : وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ [٢٤ / النور / ٦ - ٩] فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعظَهُ وَذَكَرَهُ . وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ .

قوله : (فتلاعنا في المسجد) فيه استحباب كون اللعان في المسجد ، وقد سبق بيانه . قوله : (فقلت للغلام : استأذن لي قال : إنه قائل فسمع صوتي فقال : ابن جبير ؟ قلت : نعم) أما قوله : (إنه قائل) فهو من القيلولة ، وهي النوم نصف النهار . وأما قوله : (ابن جبير) فهو برفع (ابن) وهو استفهام أى أنت ابن جبير ؟ . قوله : (فوجدته مفترشاً برذعة) هو بفتح الباء . وفيه زهادة ابن عمر وتواضعه . قوله : (ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) وفعل بالمرأة مثل ذلك . فيه أن الإمام يعظ المتلاعنين

قَالَ : لَا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ! مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا . ثُمَّ دَعَاهَا
فَوَعَّظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ
الْآخِرَةِ . قَالَتْ : لَا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ! إِنَّهُ لَكَاذِبٌ . فَبَدَأَ
بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَالْخَامِسَةَ
أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ
أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ
عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ . ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ . حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ
يُونُسَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ . قَالَ : سَمِعْتُ
سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ : سَأَلْتُ عَنْ الْمُتَلَاعِنِينَ ، زَمَنَ مُصْعَبِ بْنِ
الزُّبَيْرِ . فَلَمْ أَذِرْ مَا أَقُولُ : فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ . فَقُلْتُ :
أَرَأَيْتَ الْمُتَلَاعِنِينَ أَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا ؟ ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ .

* * *

ويخوفهما من وبال اليمين الكاذبة ، وأن الصبر على عذاب الدنيا وهو الحد أهون
من عذاب الآخرة . قوله : (فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات إلى آخره)
فيه أن الابتداء في اللعان يكون بالزوج ، لأن الله تعالى بدأ به ، ولأنه يسقط
عن نفسه حد قذفها ، وينفى النسب إن كان . ونقل القاضي وغيره إجماع
المسلمين على الابتداء بالزوج ، ثم قال الشافعي وطائفة : لو لاعنت المرأة قبله
لم يصح لعانها ، وصححه أبو حنيفة وطائفة . قوله : (فشهد أربع
شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين)

٥ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) عَنْ عَمْرِو ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتْلَاعَيْنِ : « حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ . أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ . لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا » قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَالِي ؟ قَالَ : « لَا مَالَ لَكَ . إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا . وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا » .

قَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ

هذه ألفاظ اللعان ، وهي مجمع عليها . قوله ﷺ للمتلاعنين : (حسابكما على الله أحدهما كاذب) قال القاضي : ظاهره أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان ، والمراد بيان أنه يلزم الكاذب التوبة ، قال : وقال الداودي : إنما قاله قبل اللعان تحذيراً لهما منه ، قال : والأول أظهر وأولى بسياق الكلام . قال : وفيه رد على من قال من النحاة أن لفظة (أحد) لا تستعمل إلا في النفي ، وعلى من قال منهم لا يستعمل إلا في الوصف ، ولا تقع موقع واحد ، وقد وقعت في هذا الحديث في غير نفي ولا وصف ، ووقعت موقع واحد . وقد أجازوه المبرد ويؤيده قوله تعالى : ﴿ فشهادة أحدهم ﴾ وفي هذا الحديث أن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما ، وإن علمنا كذب أحدهما على الإبهام . قوله : (يا رسول الله مالى ؟ قال : لا مال لك ، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد لك منها) في هذا دليل على استقرار المهر بالدخول ، وعلى ثبوت مهر الملاءنة المدخول بها ، والمسألتان مجمع عليهما . وفيه أنها لو صدقته وأقرت بالزنا لم

جُبَيْرٌ يَقُولُ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

٦ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ
أَيُّوبَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ : فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ . وَقَالَ : « اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا
كَاذِبٌ . فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ ؟ » .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ .
سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ اللَّعَانِ ؟ فَذَكَرَ عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ .

٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى
وَأَبْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِلْمِسْمَعِيِّ وَأَبْنِ الْمُثَنَّى) قَالُوا : حَدَّثَنَا مُعَاذُ
(وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ) قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ . عَنْ عَزْرَةَ ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ . قَالَ : لَمْ يُفَرِّقِ الْمُصْعَبُ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ . قَالَ
سَعِيدٌ : فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . فَقَالَ : فَرَّقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ
بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ .

٨ - (١٤٩٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ .

قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ)
 قَالَ : قُلْتُ لِمَالِكٍ : حَدَّثَكَ نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ
 امْرَأَتَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا
 وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِأُمِّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

* * *

٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ .
 ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ،
 عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : لَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ
 وَامْرَأَتِهِ ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ .
 قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

* * *

١٠ - (١٤٩٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
 وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ) (قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا .
 وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ
 عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : إِنَّا ، لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ، فِي الْمَسْجِدِ .
 إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا
 فَتَكَلَّمَ جَلْدُثُمُوهُ ، أَوْ قَتَلَ قَتْلُثُمُوهُ ؛ وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى
 غَيْظٍ . وَاللَّهِ ! لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ

أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ . فَقَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا
فَتَكَلَّمَ جَلْدُثُمُوهُ ، أَوْ قَتَلَ قَتْلُثُمُوهُ ، أَوْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ .
فَقَالَ : « اللَّهُمَّ ! افْتَحْ » وَجَعَلَ يَدْعُو . فَنَزَلَتْ آيَةُ اللَّعَانِ : وَالَّذِينَ
يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ . هَذِهِ الْآيَاتُ .
فَابْتُلِيَ بِهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ . فَجَاءَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَلَاَعْنَا . فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ
الصَّادِقِينَ . ثُمَّ لَعَنَ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ
الْكَاذِبِينَ . فَذَهَبَتْ لِتَلْعَنَ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَهْ »
فَأَبَتْ فَلَعَنْتُ . فَلَمَّا أَذْبَرَا قَالَ : « لَعَلَّهَا أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا »
فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ
يُونُسَ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ
سُلَيْمَانَ . جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

* * *

يسقط مهرها . قوله ﷺ : (اللهم افتح) معناه بين لنا الحكم في هذا . قوله :
(إن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء) هي بسين مفتوحة ثم
حاء ساكنة مهملتين وبالماء ، وشريك هذا صحابي بلوى حليف الأنصار . قال
القاضي : وقول من قال أنه يهودى باطل . قوله : (وكان أول رجل لاعن
في الإسلام) سبق بيانه في أول هذا الباب . قوله ﷺ : (لعلها أن تجيء به)

١١ - (١٤٩٦) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى . حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ . قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ، وَأَنَا أَرَى أَنَّ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمًا . فَقَالَ : إِنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ . وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لِأُمِّهِ . وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ . قَالَ : فَلَاعَنَهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَبْصِرُوهَا . فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَبْيَضَ سَبْطًا قَضَى الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ لِهَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ . وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ » قَالَ : فَأُثْبِتُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ .

* * *

١٢ - (١٤٩٧) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ

أَسْوَدَ جَعْدًا) وفي الرواية الأخرى (فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ سَبْطًا قَضَى الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ لِهَلَالِ ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ) أما (الجعد) فبفتح الجيم وإسكان العين ، قال الهروي : الجعد في صفات الرجال يكون مدحاً ويكون ذمّاً ، فإذا كان مدحاً فله معنيان أحدهما : أن يكون معصوب الحلق شديد الأسر . والثاني : أن يكون شعره غير سبط لأن السبوطه أكثرها في شعور العجم . وأما الجعد المذموم فله معنيان أحدهما : القصير المتردد ، والآخر : البخيل ، يقال : جعد الأصابع وجعد اليدين ، أي بخيل وأما (السبط) فبكسر الباء وإسكانها ، وهو الشعر المسترسل . وأما حمش الساقين فبحاء مهملة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم شين معجمة ، أي رقيقهما ، والحموشة : الدقة . وأما (قضى العينين) فمهموز ممدود على وزن فاعيل ، وهو بالضاد المعجمة ،

وَعِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيَّانِ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رُمَحٍ) قَالَا : أَخْبَرَنَا
 اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ
 الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : ذَكَرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا . ثُمَّ
 انْصَرَفَ . فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا .
 فَقَالَ عَاصِمٌ : مَا ابْتُلِيتُ بِهَذَا إِلَّا لِقَوْلِي . فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
 ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ . وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصَفَّرًا ،
 قَلِيلَ اللَّحْمِ ، سَبِطَ الشَّعْرِ . وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ
 أَهْلِهِ ، خَذَلًا ، آدَمَ ، كَثِيرَ اللَّحْمِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 « اللَّهُمَّ ! بَيِّنْ » فَوَضَعَتْ شَبِيهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ
 وَجَدَهُ عِنْدَهَا . فَلَا عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا . فَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ
 عَبَّاسٍ ، فِي الْمَجْلِسِ : أَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ
 رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ ؟ » فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا .
 تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ .

* * *

ومعناه فاسدهما بكثرة دمع أو حمرة أو غير ذلك . قوله : (وكان خذلا) هو
 بفتح الخاء المعجمة وإسكان الدال المهملة ، وهو الممتلىء الساق . قوله ﷺ :
 (ولو رجمت أحداً بغير بينة رجمت هذه) وفسرها ابن عباس بأنها (امرأة كانت
 تظهر في الإسلام السوء) وفي رواية أنها (امرأة أعلنت) . معنى الحديث أنه
 اشتهر وشاع عنها الفاحشة ، ولكن لم يثبت بينة ولا اعتراف . ففيه أنه لا يقام
 الحد بمجرد الشياع والقرائن ، بل لابد من بينة أو اعتراف . قوله : (أن

(...) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ . حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ . حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ) عَنْ
يَحْيَى . حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ،
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : ذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ . وَزَادَ فِيهِ ، بَعْدَ قَوْلِهِ كَثِيرَ اللَّحْمِ ، قَالَ :
جَعْدًا قَطَطًا .

* * *

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ
لِعَمْرُو) قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ
الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ . قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ . وَذَكَرَ
الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ . فَقَالَ ابْنُ شَدَّادٍ : أَهْمَا اللَّذَانِ قَالَ النَّبِيُّ
ﷺ : « لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهَا ؟ » فَقَالَ ابْنُ
عَبَّاسٍ : لَا . تِلْكَ امْرَأَةٌ أَغْلَنْتْ . قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ
الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ : قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ .

* * *

١٤ - (١٤٩٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ
(يَعْنِي الدَّرَاوَزْدِيُّ) عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ
سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ
مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقُتْلُهُ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا » قَالَ سَعْدُ :
بَلَى ، وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اسْمَعُوا

إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ .

١٥ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى . حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا ، أَمَّهْلُهُ حَتَّى آتَى بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » .

١٦ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ . لِحَدَّثَنِي سُهَيْلٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا ، لَمْ أَمْسَهُ حَتَّى آتَى بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ » قَالَ : كَلَّا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ! إِنْ كُنْتُ لَأُعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اسْمَعُوا إِلَيَّ

سعد بن عبادَةَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَتْلُهُ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا قَالَ سَعْدُ : بَلَى وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اسْمَعُوا إِلَيَّ مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ) وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى : (كَلَّا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ كُنْتُ لَأُعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ) قَالَ الْمَاورِدِيُّ وَغَيْرُهُ : لَيْسَ قَوْلُهُ هُوَ رَدًّا لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا مُخَالَفَةً مِنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ لِأَمْرِهِ ﷺ ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ الْإِخْبَارُ عَنْ حَالَةِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ الرَّجُلَ عِنْدَ امْرَأَتِهِ ، وَاسْتِيلَاءِ الْغَضَبِ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَعْجَلُهُ بِالسَّيْفِ وَإِنْ كَانَ عَاصِيًا . وَأَمَّا (السَّيِّدُ) فَقَالَ ابْنُ

مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ . إِنَّهُ لَغَيُورٌ . وَأَنَا أَغَيْرُ مِنْهُ . وَاللَّهِ أَغَيْرُ مِنِّي .

* * *

١٧ - (١٤٩٩) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ،
وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ)
قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ وَرَّادٍ
(كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ) ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ . قَالَ : قَالَ سَعْدُ بْنُ
عُبَادَةَ : لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفِّحٍ
عَنْهُ . فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةٍ
سَعْدٍ ؟ فَوَاللَّهِ ! لَأَنَا أَغَيْرُ مِنْهُ . وَاللَّهِ أَغَيْرُ مِنِّي . مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ
حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ . وَلَا شَخْصَ أَغَيْرُ مِنَ اللَّهِ .
وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ

الأنباري وغيره : هو الذي يفوق قومه في الفخر ، قالوا : والسيد أيضاً الحليم ،
وهو أيضاً حسن الخلق ، وهو أيضاً الرئيس . ومعنى الحديث : تعجبوا من قول
سيدكم . قوله : (لضربه بالسيف غير مصفح) هو بكسر الفاء ، أى غير
ضارب بصفح السيف وهو جانبه بل أضربه بحده . قوله ﷺ : (إنه لغيور
وأنا أغير منه) وفي الرواية الأخرى (والله أغير مني ، من أجل غيرة الله حرم
الفواحش ما ظهر منها وما بطن) . قال العلماء : (الغيرة) بفتح الغين ،
وأصلها المنع ، والرجل غيور على أهله أى يمنعهم من التعلق بأجنبي بنظر أو
حديث أو غيره . والغيرة صفة كمال ، فأخبر ﷺ بأن سعداً غيور ، وأنه أغير
منه ، وأن الله أغير منه ﷺ ، وأنه من أجل ذلك حرم الفواحش . فهذا تفسير
لمعنى غيرة الله تعالى ، أى أنها منعه سبحانه وتعالى الناس من الفواحش . لكن

الْمُرْسَلِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ . وَلَا شَخْصٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ
مِنَ اللَّهِ . مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ
عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .
وَقَالَ : غَيْرُ مُصَفِّحٍ . وَلَمْ يَقُلْ : عَنْهُ .

* * *

الغيرة في حق الناس يقارنها تغير حال الإنسان وانزعاجه ، وهذا مستحيل في
غيرة الله تعالى . قوله ﷺ : (لا شخص أغير من الله تعالى) أى لا أحد ،
وإنما قال (لا شخص) استعارة . وقيل : معناه لا ينبغي لشخص أن يكون
أغير من الله تعالى ، ولا يتصور ذلك منه ، فينبغي أن يتأدب الإنسان بمعاملته
سبحانه وتعالى لعباده ، فإنه لا يعاجلهم بالعقوبة ، بل حذرهم وأنذرهم ،
وكرر ذلك عليهم وأمهلهم ، فكذا ينبغي للعبد أن لا يبادر بالقتل وغيره في
غير موضعه ، فإن الله تعالى لم يعاجلهم بالعقوبة ، مع أنه لو عاجلهم كان عدلاً
منه سبحانه وتعالى . قوله ﷺ : (ولا شخص أحب إليه العذر من الله تعالى ،
من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ، ولا شخص أحب إليه
المدحة من الله من أجل ذلك وعد الجنة) معنى الأول : ليس أحد أحب إليه
الإعذار من الله تعالى ، فالعذر هنا بمعنى الإعذار والإنذار قبل أخذهم
بالعقوبة ، ولهذا بعث المرسلين كما قال سبحانه وتعالى ﴿ وما كنا معذيين حتى
نبعث رسولا ﴾ و (المدحة) بكسر الميم ، وهو المدح بفتح الميم فإذا ثبتت
الهاء كسرت الميم ، وإذا حذف فتحت . ومعنى (من أجل ذلك وعد الجنة)
أنه لما وعدوها ورغب فيها كثر سؤال العباد إياها منه والثناء عليه . والله أعلم .

١٨ - (١٥٠٠) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ) قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فِزَارَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَمَا أَلْوَانُهَا » قَالَ : حُمْرٌ . قَالَ : « هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ ؟ » قَالَ : إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا . قَالَ : « فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ ؟ » قَالَ : عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعُهُ عِرْقٌ . قَالَ : « وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعُهُ عِرْقٌ » .

قوله : (إن امرأتى ولدت غلاماً أسود فقال النبي ﷺ : هل لك من إبل ؟ قال : نعم قال فما ألوانها ؟ قال : حمر قال : هل فيها من أورك ؟ قال : إن فيها لورقا قال : فأنى أتاهذا ذاك ؟ قال : عسى أن يكون نزعه عرق) أما (الأورق) فهو الذى فيه سواد ليس بصفاف ، ومنه قيل للرماد أورك ، وللحمامة ورقاء . وجمعه (ورق) بضم الواو وإسكان الراء ، كأحمر وحمرة . والمراد بالعرق هنا الأصل من النسب تشبيها بعرق الثمرة ومنه قولهم : فلان معرق فى النسب والحسب ، وفى اللؤم والكرم . ومعنى (نزعه) أشبهه واجتذبه إليه ، وأظهر لونه عليه . وأصل النزع الجذب ، فكأنه جذبته إليه لشبهه ، يقال منه : نزع الولد لأبيه وإلى أبيه ، ونزعه أبوه ونزعه إليه . وفى هذا الحديث أن الولد يلحق بالزوج ، وإن خالف لونه لونه ، حتى لو كان الأب أبيض والولد أسود أو عكسه لحقه ، ولا يحل له نفيه بمجرد المخالفة فى اللون ، وكذا لو كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسود أو عكسه ، لاحتمال أنه نزعه عرق من أسلافه . وفى هذا الحديث أن التعريض بنفى الولد ليس نفيًا ، وأن التعريض

١٩ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ . جَمِيعاً عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ : فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَلَدْتُ امْرَأَتِي غُلَامًا أَسْوَدَ . وَهُوَ حِينئِذٍ يُعْرَضُ بَأَن يَنْفِيَهُ . وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ .

* * *

٢٠ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ) . قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ . وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « مَا لَوَائِهَا ؟ » قَالَ : حُمْرٌ .

بالقذف ليس قذفاً ، وهو مذهب الشافعي وموافقيه . وفيه إثبات القياس والاعتبار بالأشباه ، وضرب الأمثال . وفيه الاحتياط للأنساب ، وإلحاقها بمجرد الإمكان . قوله في الرواية الأخرى : (إن امرأتى ولدت غلاماً أسود وإني أنكرته) معناه استغربت بقلبي أن يكون منى ، لا أنه نفاه عن نفسه بلفظه . والله أعلم .

قَالَ : « فَهَلْ فِيهَا مِنْ أُورَقٍ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَأَنْتَ هُوَ ؟ » قَالَ : لَعَلَّهُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقُ لَهُ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « وَهَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقُ لَهُ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ . حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠ - كتاب العتق

١ - (١٥٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قُلْتُ لِمَالِكٍ :
حَدَّثَكَ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَعْتَقَ
شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ

كتاب العتق

قال أهل اللغة : العتق الحرية ، يقال منه : عتق يعتق عتقاً بكسر العين ،
وعتقاً بفتحها أيضاً ، حكاه صاحب المحكم وغيره ، وعتاقاً وعتاقة فهو عتيق ،
وعاتق أيضاً ، حكاه الجوهرى ، وهم عتقاء ، وأعتقه فهو معتق وهم
عتقاء ، وأمة عتيق وعتيقة ، وإماء عتائق ، وحلف بالعتاق أى الإعتاق . قال
الأزهري : هو مشتق من قولهم : عتق الفرس إذا سبق ونجا ، وعتق الفرخ طار
واستقل ؛ لأن العبد يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء . قال الأزهري وغيره :
إنما قيل لمن أعتق نسمة أنه أعتق رقبة ، وفك رقبة ، فخصت الرقبة دون سائر
الأعضاء مع أن العتق يتناول الجميع ؛ لأن حكم السيد عليه وملكه له كحبل
في رقبة العبد ، وكالغل المانع له من الخروج ، فإذا أعتق فكأنه أطلقت رقبته
من ذلك . والله أعلم . قوله ﷺ : (من أعتق شركاء له في عبد وكان له مال

الْعَدْلُ ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . جَمِيعًا عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ . حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ . حَدَّثَنَا أَيُّوبُ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ . ح وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ . حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذئْبٍ . كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ .

*
**

(١) باب ذكر سعاية العبد

٢ - (١٥٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ

يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق) وفي نسخة (ما أعتق) هذا حديث ابن

لِابْنِ الْمُثَنَّى (قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ، فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا قَالَ : « يَضْمَنُ » .

عمر ، وفي حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ (قال في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما قال : يضمن) وفي رواية (قال من أعتق شقصاً له في عبد فخلاصه في ماله إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه) وفي رواية (إن لم يكن له مال قوم عليه العبد قيمة عدل ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه) قال القاضي : في ذكر الاستسعاء هنا خلاف بين الرواة ، قال : قال الدارقطني : روى هذا الحديث شعبة وهشام عن قتادة وهما أثبت فلم يذكر في الاستسعاء ، ووافقهما همام ففصل بالاستسعاء من الحديث فجعله من رأى قتادة . قال : وعلى هذا أخرجه البخاري ، وهو الصواب . قال الدارقطني : وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول : ما أحسن ما رواه همام وضبطه ، ففصل قول قتادة عن الحديث . قال القاضي : وقال الأصيلي وابن القصار وغيرهما : من أسقط السعاية من الحديث أولى ممن ذكرها ؛ لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر . وقال ابن عبد البر : الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكروها . قال غيره : وقد اختلف فيها عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فتارة ذكرها وتارة لم يذكروها ، فدل على أنها ليست عنده من متن الحديث كما قال غيره . هذا آخر كلام القاضي . والله أعلم . قال العلماء ومعنى الاستسعاء في هذا الحديث أن العبد يكلف الاكتساب والطلب حتى تحصل قيمة نصيب الشريك الآخر ، فإذا دفعها إليه عتق ، هكذا فسرهم جمهور القائلين بالاستسعاء . وقال بعضهم : هو أن يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ماله فيه من الرق ، فعلى هذا تتفق الأحاديث . وقوله

٣ - (١٥٠٣) وحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ
بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ
شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ . فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ » .

* * *

٤ - (...) وحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ . أَخْبَرَنَا عِيسَى (يَغْنَى
ابْنُ يُونُسَ) عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَزَادَ « إِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيَمَةَ عَدْلٍ . ثُمَّ يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ
الَّذِي لَمْ يُعْتَقَ . غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ » .

* * *

ﷺ : (غير مشقوق عليه) أى لا يكلف ما يشق عليه . و (الشقص)
بكسر الشين النصيب قليلاً كان أو كثيراً ، ويقال له : (الشقيص) أيضاً بزيادة
الياء ، ويقال له أيضاً (الشرك) بكسر الشين . وفي هذا الحديث أن من أعتق
نصيبه من عبد مشترك قوم عليه باقيه إذا كان موسراً بقيمة عدل ، سواء كان
العبد مسلماً أو كافراً ، وسواء كان الشريك مسلماً أو كافراً ، وسواء كان العتيق
عبداً أو أمة ، ولا خيار للشريك في هذا ، ولا للعبد ، ولا للمعتق ، بل ينفذ
هذا الحكم وإن كرهه كلهم مراعاة لحق الله تعالى في الحرية . وأجمع العلماء
على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعتاق إلا ما حكاه القاضي عن ربيعة أنه
قال : لا يعتق نصيب المعتق موسراً كان أو معسراً ، وهذا مذهب باطل مخالف

(...) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ .
حَدَّثَنَا أَبِي . قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ . بِمَعْنَى
حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عُرُوبَةَ . وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ : قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ .

*
* *

للأحاديث الصحيحة كلها والإجماع . وأما نصيب الشريك فاختلفوا في حكمه
إذا كان المعتق موسراً على ستة مذاهب أحدها : وهو الصحيح في مذهب
الشافعي ، وبه قال ابن شبرمة ، والأوزاعي ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، وأبو
يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وأحمد بن حنبل ، وبعض المالكية أنه عتق بنفس
الإعتاق ، ويقوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الإعتاق ، ويكون ولأه جميعه
للمعتق ، وحكمه من حين الإعتاق حكم الأحرار في الميراث وغيره ، وليس
للشريك إلا المطالبة بقيمة نصيبه كما لو قتله . قال هؤلاء : ولو أعسر المعتق
بعد ذلك استمر نفوذ العتق ، وكانت القيمة ديناً في ذمته ، ولو مات أخذت
من تركته ، فإن لم تكن له تركة ضاعت القيمة واستمر عتق جميعه . قالوا :
ولو أعتق الشريك نصيبه بعد إعتاق الأول نصيبه كان إعتاقه لغواً ؛ لأنه قد
صار كله حراً . والمذهب الثاني : أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة ، وهو المشهور
من مذهب مالك ، وبه قال أهل الظاهر ، وهو قول الشافعي . والثالث مذهب
أبي حنيفة : للشريك الخيار إن شاء استسعى العبد في نصف قيمته ، وإن شاء
أعتق نصيبه والولاء بينهما ، وإن شاء قوم نصيبه على شريكه المعتق ، ثم يرجع
المعتق بما دفع إلى شريكه على العبد يستسعيه في ذلك ، والولاء كله للمعتق .
قال : والعبد في مدة الكتابة بمنزلة المكاتب في كل أحكامه . الرابع مذهب عثمان
البتي : لا شيء على المعتق إلا أن تكون جارية رائعة تراد للوطء ، فيضمن
ما أدخل على شريكه فيها من الضرر . الخامس حكاه ابن سيرين : أن القيمة

.....

في بيت المال . السادس محكى عن إسحاق بن راهويه : أن هذا الحكم للعبيد دون الإماء ، وهذا القول شاذ مخالف للعلماء كافة ، والأقوال الثلاثة قبله فاسدة مخالفة لصريح الأحاديث ، فهي مردودة على قائلها . هذا كله فيما إذا كان المعتق لنصيبه موسراً ، فأما إذا كان معسراً حال الإعتاق ففيه أربعة مذاهب أحدها ، مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي عبيد ، وموافقيهم : ينفذ العتق في نصيب المعتق فقط ، ولا يطالب المعتق بشيء ، ولا يستسعى العبد ، بل يبقى الشريك رقيقاً كما كان . وبهذا قال جمهور علماء الحجاز لحديث ابن عمر . المذهب الثاني ، مذهب ابن شبرمة ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، وابن أبي ليلى ، وسائر الكوفيين ، وإسحاق : يستسعى العبد في حصة الشريك . واختلف هؤلاء في رجوع العبد بما أدى في سعايته على معتقه ، فقال ابن أبي ليلى : يرجع به عليه . وقال أبو حنيفة وصاحبه : لا يرجع . ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بمنزلة المكاتب ، وعند الآخرين هو حر بالسراية . المذهب الثالث ، مذهب زفر ، وبعض البصريين : أنه يقوم على المعتق ، ويؤدى القيمة إذا أيسر . الرابع ، حكاه القاضي عن بعض العلماء : أنه لو كان المعتق معسراً بطل عتقه في نصيبه أيضاً ، فيبقى العبد كله رقيقاً كما كان . وهذا مذهب باطل . أما إذا ملك الإنسان عبداً بكماله فأعتق بعضه فيعتق كله في الحال بغير استسعاء . هذا مذهب الشافعي ، ومالك ، وأحمد ، والعلماء كافة . وانفرد أبو حنيفة فقال : يستسعى في بقيته لمولاه ، وخالفه أصحابه في ذلك فقالوا بقول الجمهور . وحكى القاضي أنه روى عن طاوس ، وربيعه ، وحماد ، ورواية عن الحسن كقول أبي حنيفة . وقال أهل الظاهر ، وعن الشعبي ، وعبيد الله ابن الحسن العنبري : أن للرجل أن يعتق من عبده ما شاء . والله أعلم . قال القاضي عياض : وقوله في حديث ابن عمر (وإلا فقد عتق منه ما عتق) ظاهر أنه من كلام النبي ﷺ ، وكذلك رواه مالك ، وعبيد الله العمرى ، فوصلاه

(٢) باب إنما الولاء لمن أعتق

٥ - (١٥٠٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا . فَقَالَ أَهْلُهَا : نَبِيعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ . فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

بكلام النبي ﷺ ، وجعله منه . رواه أيوب عن نافع فقال : قال نافع : وإلا فقد عتق منه ما عتق ، ففصله من الحديث ، وجعله من قول نافع . وقال أيوب مرة : لا أدري هو من الحديث أم هو شيء قاله نافع . ولهذه الرواية قال ابن وضاح : ليس هذا من كلام النبي ﷺ . قال القاضي : وما قاله مالك ، وعبيد الله العمري أولى ، وقد جوده ، وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن ، كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرناه . قال وقد رواه يحيى ابن سعيد عن نافع وقال في هذا الموضع : وإلا فقد جاز ما صنع ، فأتى به على المعنى . قال : وهذا كله يرد قول من قال بالاستسعاء . والله أعلم . قوله ﷺ : (قيمة عدل) بفتح العين ، أى لا زيادة ولا نقص . والله أعلم .

باب بيان أن الولاء لمن أعتق

فيه حديث عائشة في قصة بريرة ، وأنها كانت مكاتبة فاشتريتها عائشة وأعتقتها ، وأنهم شرطوا ولاءها . وقول النبي ﷺ : (إنما الولاء لمن أعتق) وهو حديث عظيم كثير الأحكام والقواعد . وفيه مواضع تشعبت فيها المذاهب أحدها : أنها كانت مكاتبة وباعها المولى واشترتها عائشة ، وأقر النبي ﷺ بيعها ، فاحتج به طائفة من العلماء في أنه يجوز بيع المكاتب ، وممن جوزه

٦ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا . وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا . فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ : ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ . فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي ، فَعَلْتُ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرِيرَةَ لِأَهْلِهَا . فَأَبَوْا . وَقَالُوا : إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ . وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « ابْتَاعِي فَأَعْتِقِي . فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ » ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَلَيْسَ لَهُ ، وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ . شَرَطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ » .

* * *

٧ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : جَاءَتْ بَرِيرَةُ إِلَى . فَقَالَتْ : يَا عَائِشَةُ ! إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ . فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّةٌ . بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ . وَزَادَ : فَقَالَ : « لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ مِنْهَا . ابْتَاعِي

عطاء ، والنخعي ، وأحمد ، ومالك في رواية عنه . وقال ابن مسعود ، وربيعة ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وبعض المالكية ، ومالك في رواية عنه : لا يجوز بيعه . وقال بعض العلماء : يجوز بيعه للعتق لا للاستخدام . وأجاب من أبطل بيعه عن حديث بريرة بأنها عجزت نفسها وفسخوا الكتابة . والله

وَأَعْتَقَنِي . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ : « أَمَّا بَعْدُ » .

* * *

٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ . أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ فَقَالَتْ : إِنَّ أَهْلِي كَاتِبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ . فِي كُلِّ سَنَةٍ أَوْقِيَّةٌ . فَأَعِينَنِي . فَقُلْتُ لَهَا : إِنْ شَاءَ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً ، وَأُعْتِقَكَ ، وَيَكُونَ الْوَلَاءُ لِي ، فَعَلْتُ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا . فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ . فَأَتَنِي فَذَكَرْتُ ذَلِكَ . قَالَتْ : فَاثْبِرْ ثَبَرًا . فَقَالَتْ : لَا هَا اللَّهُ إِذَا . قَالَتْ : فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَسَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ . فَقَالَ : « اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقْهَا . وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ . فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » فَفَعَلْتُ . قَالَتْ : ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةً . فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ . ثُمَّ قَالَ : « أَمَّا بَعْدُ . فَمَا بَالُ

أَعْلَم . الْمَوْضِعُ الثَّانِي قَوْلُهُ ﷺ : (اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقْهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ) وَهَذَا مُشْكَلٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا اشْتَرَتْهَا وَشَرَطَتْ لَهُمُ الْوَلَاءَ ، وَهَذَا الشَّرْطُ يَفْسِدُ الْبَيْعَ . وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهَا خَدَعَتْ الْبَائِعِينَ وَشَرَطَتْ لَهُمْ مَا لَا يَصِحُّ وَلَا يَحْصُلُ لَهُمْ ، وَكَيْفَ أَذِنَ لِعَائِشَةَ فِي هَذَا ؟ وَلِهَذَا الْإِشْكَالُ أَنْكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ هَذَا الْحَدِيثَ بِجَمَلَتِهِ ، وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَكْثَمَ ، وَاسْتَدَلَّ بِسُقُوطِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ . وَقَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ : هَذِهِ اللَّفْظَةُ صَحِيحَةٌ ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِهَا ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : قَوْلُهُ (اشْتَرِطِي لَهُمْ) أَيْ

أَقْوَامٌ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ
لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ . - وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ .
كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ . وَشَرَطُ اللَّهِ أَوْثَقُ . مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ
أَحَدُهُمْ : أَعْتَقْتُ فُلَانًا وَالْوَلَاءُ لِي . إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

عليهم كما قال تعالى ﴿ لَّهُمُ اللَّعْنَةُ ﴾ بمعنى عليهم وقال تعالى ﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ
لأنفسكم وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ أى فعلها ، وهذا منقول عن الشافعى والمزنى ،
وقاله غيرهما أيضاً ، وهو ضعيف ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أنكر عليهم الاشتراط ، ولو كان
كما قاله صاحب هذا التأويل لم ينكره . وقد يجاب عن هذا بأنه صلى الله عليه وسلم إنما أنكر
ما أرادوا اشتراطه فى أول الأمر . وقيل : معنى (اشترطى لهم الولاء) أظهرى
لهم حكم الولاء . وقيل : المراد الزجر والتوبيخ لهم ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان بين لهم
حكم الولاء ، وأن هذا الشرط لا يحل ، فلما ألحوا فى اشتراطه ومخالفة الأمر
قال لعائشة هذا بمعنى لا تبالى سواء شرطته أم لا فإنه شرط باطل مردود ؛ لأنه
قد سبق بيان ذلك لهم ، فعلى هذا لا تكون لفظة (اشترطى) هنا للإباحة .
والأصح فى تأويل الحديث ما قاله أصحابنا فى كتب الفقه : أن هذا الشرط
خاص فى قصة عائشة ، واحتمل هذا الإذن وإبطاله فى هذه القصة الخاصة ،
وهى قضية عين لا عموم لها . قالوا : والحكمة فى إذنه ثم إبطاله أن يكون أبلغ
فى قطع عاداتهم فى ذلك وزجرهم عن مثله ، كما أذن لهم صلى الله عليه وسلم فى الإحرام بالحج
فى حجة الوداع ثم أمرهم بفسخه ، وجعله عمرة بعد أن أحرموا بالحج ، وإنما
فعل ذلك ليكون أبلغ فى زجرهم وقطعهم عما اعتادوه من منع العمرة فى أشهر
الحج . وقد تحتمل المفسدة اليسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة . والله أعلم .
الموضع الثالث : قوله صلى الله عليه وسلم (إنما الولاء لمن أعتق) وقد أجمع المسلمون على ثبوت
الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه ، وأنه يرث به ، وأما العتيق فلا يرث
سيده عند الجماهير . وقال جماعة من التابعين : يرثه كعكسه . وفى هذا الحديث

٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ . قَالَا :
 حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنَا
 زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ . كُلُّهُمْ عَنْ
 هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ . غَيْرَ
 أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ : قَالَ : وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا . فَخَيْرَهَا
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا . وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيَّرَهَا .
 وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ : « أَمَّا بَعْدُ » .

دليل على أنه لا ولاء لمن أسلم على يديه ، ولا للملتقط اللقيط ، ولا لمن حالف
 إنساناً على المناصرة . وبهذا كله قال مالك ، والأوزاعي ، والثوري ،
 والشافعي ، وأحمد ، وداود ، وجماهير العلماء ، قالوا : وإذا لم يكن لأحد من
 هؤلاء المذكورين وارث فماله لبيت المال . وقال ربيعة ، والليث ، وأبو حنيفة ،
 وأصحابه : ومن أسلم على يديه رجل فولأؤه له . وقال إسحاق بن راهويه :
 يثبت للملتقط الولاء على اللقيط . وقال أبو حنيفة : يثبت الولاء بالحلف ،
 ويتوارثان به . دليل الجمهور حديث (إنما الولاء لمن أعتق) وفيه دليل على
 أنه إذا أعتق عبده سائبة أى على أن لا ولاء له عليه يكون الشرط لاغياً ، ويثبت
 له الولاء عليه . وهذا مذهب الشافعي وموافقيه ، وأنه لو أعتقه على مال أو
 باعه نفسه يثبت له عليه الولاء ، وكذا لو كاتبه أو استولدها وعتقت بموته .
 ففي كل هذه الصور يثبت الولاء ، ويثبت الولاء للمسلم على الكافر وعكسه ،
 وإن كانا لا يتوارثان في الحال لعموم الحديث . الموضع الرابع : أن النبي ﷺ
 خير بريرة في فسخ نكاحها ، وأجمعت الأمة على أنها إذا عتقت كلها تحت
 زوجها وهو عبد كان لها الخيار في فسخ النكاح ، فإن كان حراً فلا خيار لها
 عند مالك والشافعي والجمهور . وقال أبو حنيفة : لها الخيار واحتج برواية من

.....

روى أنه كان زوجها حراً ، وقد ذكرها مسلم من رواية شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم لكن قال شعبة : (ثم سأله عن زوجها فقال : لا أدري) واحتج الجمهور بأنها قضية واحدة ، والروايات المشهورة في صحيح مسلم وغيره أن زوجها كان عبداً . قال الحفاظ : ورواية من روى أنه كان حراً غلط وشاذة مردودة ؛ لمخالفتها المعروف في روايات الثقات ، ويؤيده أيضاً قول عائشة قالت : (كان عبداً ولو كان حراً لم يخيرها) رواه مسلم . وفي هذا الكلام دليلان أحدهما : إخبارها أنه كان عبداً ، وهى صاحبة القضية . والثانى : قولها : (لو كان حراً لم يخيرها) ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله إلا توقيفاً ، ولأن الأصل فى النكاح اللزوم ، ولا طريق إلى فسخه إلا بالشرع ، وإنما ثبت فى العبد فبقى الحر على الأصل ، ولأنه لا ضرر ولا عار عليها وهى حرة فى المقام تحت حر ، وإنما يكون ذلك إذا قامت تحت عبد ، فأثبت لها الشرع الخيار فى العبد لإزالة الضرر ، بخلاف الحر . قالوا : ولأن رواية هذا الحديث تدور على عائشة وابن عباس ، فأما ابن عباس فاتفقت الروايات عنه أن زوجها كان عبداً ، وأما عائشة فمعظم الروايات عنها أيضاً أنه كان عبداً ، فوجب ترجيحها . والله أعلم .

الموضع الخامس : قوله صلى الله عليه وسلم : (كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط) صريح فى إبطال كل شرط ليس له أصل فى كتاب الله تعالى ، ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم : (وإن كان مائة شرط) أنه لو شرطه مائة مرة مؤكداً فهو باطل ، كما قال صلى الله عليه وسلم فى الرواية الأولى : (من اشترط شرطاً ليس فى كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة مرة) قال العلماء : الشرط فى البيع ونحوه أقسام أحدها : شرط يقتضيه إطلاق العقد بأن شرط تسليمه إلى المشتري ، أو تبقية الثمرة على الشجر إلى أوان الجداد ، أو الرد بالعيب . الثانى : شرط فيه مصلحة وتدعو إليه الحاجة كاشتراط الرهن ، والضمين ، والخيار ، وتأجيل الثمن ونحو ذلك . وهذان القسمان جائزان ،

١٠ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِرُزْهَيْرٍ) قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ . حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ : أَرَادَ أَهْلُهَا أَنْ يَبِيعُوهَا وَيَشْتَرِطُوا وَلَاءَهَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ : « اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا . فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » قَالَتْ : وَعَتَقْتُ . فَخَرَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا . قَالَتْ : وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا وَتُهْدَى لَنَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ . وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ . فَكُلُوهُ » .

* * *

١١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أَنَسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ . وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ » وَخَرَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا . وَأَهْدَتْ لِعَائِشَةَ لَحْمًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ صَنَعْتُمْ لَنَا مِنْ هَذَا اللَّحْمِ ؟ » قَالَتْ عَائِشَةُ : تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ . فَقَالَ : « هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ » .

* * *

١٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ . قَالَ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتَقِ . فَاشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا . فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » . وَأَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمٌ . فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ : هَذَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ . فَقَالَ : « هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ . وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ » . وَخُيِّرَتْ . فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا . قَالَ شُعْبَةُ : ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا ؟ فَقَالَ : لَا أَدْرَى .

ولا يؤثران في صحة العقد بلا خلاف . الثالث : اشتراط العتق في العبد المبيع أو الأمة وهذا جائز أيضاً عند الجمهور ؛ لحديث عائشة وترغيباً في العتق لقوته وسرايته . الرابع : ما سوى ذلك من الشروط كشرط استثناء منفعة ، وشرط أن يبيعه شيئاً آخر ، أو يكره داره أو نحو ذلك ، فهذا شرط باطل مبطل للعقد . هكذا قال الجمهور ، وقال أحمد : لا يبطله شرط واحد ، وإنما يبطله شرطان . والله أعلم . الموضع السادس قوله ﷺ في اللحم الذي تصدق على بريرة به : (هو لها صدقة ولنا هدية) دليل على أنه إذا تغيرت الصفة تغير حكمها ، فيجوز للغني شراؤها من الفقير ، وأكلها إذا أهداها إليه ، وللهاشمي ولغيره ممن لا تحل له الزكاة ابتداء . والله أعلم . واعلم أن في حديث بريرة هذا فوائد وقواعد كثيرة وقد صنف عليه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين إحداها : ثبوت الولاء للمعتق . الثانية : أنه لا ولاء لغيره . الثالثة : ثبوت الولاء للمسلم على الكافر وعكسه . الرابعة : جواز الكتابة . الخامسة : جواز

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ .
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

* * *

١٣ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . جَمِيعًا عَنْ
أَبِي هِشَامٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ
وَأَبُو هِشَامٍ . حَدَّثَنَا وَهَبٌ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ ،
عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا .

* * *

١٤ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ . أَخْبَرَنِي
مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ
مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ فِي بَرِيرَةَ
ثَلَاثُ سِنِينَ : خَيْرْتُ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقْتُ . وَأَهْدَى لَهَا لَحْمًا
فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ . فَدَعَا بِطَعَامٍ .
فَأَتَى بِخُبْزٍ وَأُذْمٍ مِنْ أُذْمِ الْبَيْتِ . فَقَالَ : « أَلَمْ أَرِ بُرْمَةً عَلَى النَّارِ
فِيهَا لَحْمٌ ؟ » فَقَالُوا : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدَّقُ بِهِ
عَلَى بَرِيرَةَ . فَكَرِهْنَا أَنْ نُطْعِمَكَ مِنْهُ . فَقَالَ : « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ
وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ » . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ
أَعْتَقَ » .

* * *

١٥ - (١٥٠٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ . حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا . فَأَبَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ . فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ » .

*

* *

فسخ الكتابة إذا عجز المكاتب نفسه . واحتج به طائفة لجواز بيع المكاتب كما سبق . السادسة : جواز كتابة الأمة ككتابة العبد . السابعة : جواز كتابة المزوجة . الثامنة : أن المكاتب لا يصير حراً بنفس الكتابة ، بل هو عبد ما بقي عليه درهم كما صرح به في الحديث المشهور في سنن أبي داود وغيره ، وبهذا قال الشافعي ، ومالك وجماهير العلماء . وحكى القاضي عن بعض السلف أنه يصير حراً بنفس الكتابة ، ويثبت المال في ذمته ، ولا يرجع إلى الرق أبداً . وعن بعضهم أنه إذا أدى نصف المال صار حراً ويصير الباقي ديناً عليه . قال : وحكى عن عمر ، وابن مسعود ، وشریح مثل هذا إذا أدى الثلث وعن عطاء مثله إذا أدى ثلاثة أرباع المال . التاسعة : أن الكتابة تكون على نجوم لقوله في بعض روايات مسلم هذه أن بريرة قالت : إن أهلها كاتبوها على تسع أواق في تسع سنين كل سنة وقية . ومذهب الشافعي أنها لا تجوز على نجم واحد ، بل لا بد من نجمين فصاعداً . وقال مالك والجمهور : تجوز على نجوم ، وتجاوز على نجم . العاشرة : ثبوت الخيار للأمة إذا عتقت تحت عبد . الحادية عشرة : تصحيح الشروط التي دلت عليها أصول الشرع وإبطال ما سواها . الثانية عشرة : جواز الصدقة على موالى قریش . الثالثة عشرة : جواز قبول هدية

.....

الفقير والمعتق . الرابعة عشر : تحريم الصدقة على رسول الله ﷺ لقولها : (وأنت لا تأكل الصدقة) ومذهبنا أنه كان تحرم عليه صدقة الفرض بلا خلاف ، وكذا صدقة التطوع على الأصح . الخامسة عشر : أن الصدقة لا تحرم على قريش غير بنى هاشم وبنى المطلب ؛ لأن عائشة قرشية وقبلت ذلك اللحم من بريرة على أن له حكم الصدقة ، وأنها حلال لها دون النبي ﷺ ، ولم ينكر عليها النبي ﷺ هذا الاعتقاد . السادسة عشر : جواز سؤال الرجل عما يراه في بيته ، وليس هذا مخالفاً لما في حديث أم زرع في قولها : (ولا يسأل عما عهد) لأن معناه لا يسأل عن شيء عهده وفات فلا يسأل أين ذهب ، وأما هنا فكانت البرمة واللحم فيها موجودين حاضرين ، فسألهم النبي ﷺ عما فيها ليبين لهم حكمه ؛ لأنه يعلم أنهم لا يتركون إحضاره له شحاً عليه به ، بل لتوهمهم تحريمه عليه ، فأراد بيان ذلك لهم . السابعة عشر : جواز السجع إذا لم يتكلف ، وإنما نهى عن سجع الكهان ونحوه مما فيه تكلف . الثامنة عشر : إعانة المكاتب في كتابته . التاسعة عشر : جواز تصرف المرأة في مالها بالشراء والإعناق وغيره إذا كانت رشيدة . العشرون : أن بيع الأمة المزوجة ليس بطلاق ، ولا يفسخ به النكاح ، وبه قال جماهير العلماء . وقال سعيد ابن المسيب : هو طلاق . وعن ابن عباس أنه يفسخ النكاح : وحديث بريرة يرد المذهبين ؛ لأنها خirt في بقائها معه . الحادية والعشرون : جواز اكتساب المكاتب بالسؤال . الثانية والعشرون : احتمال أخف المفسدين لدفع أعظمهما ، واحتمال مفسدة يسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة على ما بيناه في تأويل شرط الولاء لهم . الثالثة والعشرون : جواز الشفاعة من الحاكم إلى المحكوم له للمحكوم عليه ، وجواز الشفاعة إلى المرأة في البقاء مع زوجها . الرابعة والعشرون : لها الفسخ بعقدها وإن تضرر الزوج بذلك لشدة حبه إياها ؛ لأنه كان ييكي على بريرة . الخامسة والعشرون : جواز خدمة العتيق لمعتقه برضاه . السادسة

والعشرون : أنه يستحب للإمام عند وقوع بدعة أو أمر يحتاج إلى بيانه أن يخطب الناس ويبين لهم حكم ذلك ، وينكر على من ارتكب ما يخالف الشرع . السابعة والعشرون : استعمال الأدب وحسن العشرة وجميل الموعظة ، كقوله ﷺ : (ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله) ولم يواجه صاحب الشرط بعينه ؛ لأن المقصود يحصل له ولغيره من غير فضيحة وشناعة عليه . الثامنة والعشرون : أن الخطب تبدأ بحمد الله تعالى والثناء عليه بما هو أهله . التاسعة والعشرون : أنه يستحب في الخطبة أن يقول بعد حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة على رسول الله ﷺ : أما بعد وقد تكرر هذا في خطب النبي ﷺ وسبق بيانه في مواضع . الثلاثون : التغليظ في إزالة المنكر والمبالغة في تقييده . والله أعلم . قوله ﷺ : (شرط الله أحق) قيل المراد به قوله تعالى ﴿ فإخوانكم في الدين ومواليكم ﴾ وقوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ الآية قال القاضي : وعندى أنه قوله ﷺ : (إنما الولاء لمن أعتق) . قوله : (قالوا إن شاءت تحتسب عليك فلتفعل) معناه : إن أرادت الثواب عند الله وألا يكون لها وللاء فلتفعل . قولها : (في كل عام أوقية) وقع في الرواية الأولى في بعض النسخ (وُقِية) وفي بعضها (أوقية) بالألف ، وأما الرواية الثانية (فوقية) بغير ألف باتفاق النسخ ، وكلاهما صحيح ، وهما لغتان ، إثبات الألف أفصح . والأوقية الحجازية أربعون درهماً . قولها : (فانتهرتها فقالت لاها الله ذلك) وفي بعض النسخ (لاهاء الله إذا) هكذا هو في النسخ ، وفي روايات المحدثين (لاهاء الله إذا) بمد قوله (هاء) وبالألف في (إذا) قال المازري وغيره من أهل العربية : هذان لحنان وصوابه (لاها الله ذا) بالقصر في (ها) وحذف الألف من (إذا) قالوا : وما سواه خطأ ، قالوا : ومعناه (ذا يميني) وكذا قال الخطابي وغيره : إن الصواب (لاها الله ذا) بحذف الألف . وقال أبو زيد النحوي وغيره : يجوز القصر والمد في (ها) وكلهم

(٣) باب النهي عن بيع الولاء وهبته

١٦ - (١٥٠٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ . أَخْبَرَنَا
 سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبِّهِ .
 قَالَ مُسْلِمٌ : النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ ، عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، فِي
 هَذَا الْحَدِيثِ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ .
 قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ

ينكرون الألف في (إذا) ويقولون : صوابه (ذا) قالوا : وليست الألف من
 كلام العرب . قال أبو حاتم السجستاني : جاء في القسم (لا هاء الله) قال :
 والعرب تقوله بالهمزة ، والقياس تركه ، قال : ومعناه لا والله هذا ما أقسم به ،
 فأدخل اسم الله تعالى بين (ها) و (ذا) . واسم زوج بريرة (مغيث) بضم
 الميم . والله أعلم .

باب النهي عن بيع الولاء وهبته

قوله : (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته) فيه تحريم بيع الولاء
 وهبته ، وأنهما لا يصحان ، وأنه لا ينتقل الولاء عن مستحقه ، بل هو لحمه
 كلحمه النسب . وبهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف ، وأجاز بعض
 السلف نقله ، ولعلهم لم يبلغهم الحديث .

حُجْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ .
 حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى .
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى .
 قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ
 رَافِعٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدَيْكٍ . أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ (يَعْنِي ابْنَ
 عُثْمَانَ) . كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ
 النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّ الثَّقَفِيَّ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ،
 إِلَّا الْبَيْعُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : الْهَبَةُ .

*
* *

(٤) باب تحريم تولى العتيق غير مواليه

١٧ - (١٥٠٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا
 عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ
 جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عُقُولَهُ .
 ثُمَّ كَتَبَ « أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَوَالِيَ مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ
 إِذْنِهِ » ثُمَّ أُخْبِرْتُ ؛ أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ .

* * *

باب تحريم تولى العتيق غير مواليه

فيه نهيهِ ﷺ أن يتولى العتيق غير مواليه ، وأنه لعن فاعل ذلك . ومعناه
 أن ينتمي العتيق إلى ولاء غير معتقه ، وهذا حرام ؛ لتفويته حق المنعم عليه ؛

١٨ - (١٥٠٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي
ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ) عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ ، فَعَلَيْهِ
لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ . لَا يُقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ » .

* * *

١٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ
عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ ،
فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . لَا يُقْبَلُ مِنْهُ ، يَوْمَ
الْقِيَامَةِ ، عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ » .

* * *

لأن الولاء كالنسب فيحرم تضييعه ، كما يحرم تضييع النسب وانتساب الإنسان
إلى غير أبيه . وأما قوله ﷺ : (من تولى قوماً بغير إذن مواليه) فقد احتج
به قوم على جواز التولى بإذن مواليه والصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا يجوز
وإن أذنوا ، كما لا يجوز الانتساب إلى غير أبيه وإن أذن أبوه فيه ، وحملوا التقييد
في الحديث على الغالب ؛ لأن غالب ما يقع هذا بغير إذن الموالى ، فلا يكون
له مفهوم يعمل به ، ونظيره قوله تعالى ﴿ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ وقوله
تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ وغير ذلك من الآيات التي قيد فيها
بالغالب وليس لها مفهوم يعمل به . قوله : (كتب النبي ﷺ على كل بطن
عقوله) هو بضم العين والقاف ونصب اللام مفعول كتب ، والهاء ضمير

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ . حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى . حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « وَمَنْ وَالِيَ غَيْرَ مَوَالِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ » .

* * *

٢٠ - (١٣٧٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ . حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَأُهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ . (قَالَ : وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ) فَقَدْ كَذَبَ . فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ . وَأَشْيَاءٌ مِنَ الْجِرَاحَاتِ . وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ . فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا . فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، صَرْفًا وَلَا عَدْلًا . وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ . وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، صَرْفًا وَلَا عَدْلًا » .

*
* *

البطن . والعقول : الديات ، واحدها : عقل ، كفلس وفلوس ، ومعناه أن الدية في قتل الخطأ وعمد الخطأ تجب على العاقلة ، وهم العصبات ، سواء الآباء والأبناء وإن علوا أو سلفوا . وأما حديث علي رضي الله عنه في الصحيفة وأن (المدينة حرم) إلى آخره فسبق شرحه ووضحاً في آخر كتاب الحج .

(٥) باب فضل العتق

٢١ - (١٥٠٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ (وَهُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ) . حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، أَعْتَقَ اللَّهُ ، بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا ، إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ » .

* * *

٢٢ - (...) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ . حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ أَبِي غَسَّانَ الْمَدَنِيِّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً ، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا ، عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ . حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ » .

* * *

باب فضل العتق

قوله : (داود بن رشيد) بضم الراء . قوله ﷺ : (من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه) وفي رواية (من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل إرب منها إرباً منه من النار) . (الإرب) بكسر الهمزة وإسكان الراء هو العضو بضم العين وكسر ها . وفي هذا الحديث بيان فضل العتق ، وأنه من أفضل الأعمال ، ومما يحصل به العتق من النار ودخول الجنة . وفيه استحباب عتق كامل الأعضاء ، فلا يكون

٢٣ - (...) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ
الْهَادِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ أَعْتَقَ
رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ ، عَضْوًا مِنَ النَّارِ . حَتَّى يُعْتَقَ
فَرْجُهُ بِفَرْجِهِ » .

* * *

٢٤ - (...) وحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ . حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ
الْمُفَضَّلِ . حَدَّثَنَا عَاصِمٌ (وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ) . حَدَّثَنَا وَاقِدٌ
(يَعْنِي أَخَاهُ) . حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ (صَاحِبُ عَلِيٍّ بْنِ
حُسَيْنٍ) قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا ، اسْتَنْقَذَ اللَّهُ ، بِكُلِّ عَضْوٍ
مِنْهُ ، عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ » قَالَ : فَانْطَلَقْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ
مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . فَذَكَرْتُهُ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ . فَأَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ قَدْ أَعْطَاهُ
بِهِ ابْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ .

*

* *

خصياً ، ولا فاقد غيره من الأعضاء . وفي الخصى وغيره أيضاً الفضل العظيم ،
لكن الكامل أولى ، وأفضله أعلاه ثمناً وأنفسه كما سبق بيانه في أول الكتاب
في كتاب الإيمان ، في حديث « أي الرقاب أفضل ؟ » وقد روى أبو داود
والترمذي والنسائي وغيرهم عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة وغيره من
الصحابة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ أنه قال : « أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً

(٦) باب فضل عتق الوالد

٢٥ - (١٥١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ » . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ « وَلَدٌ وَالِدُهُ » .

* * *

مسلماً كان فكاكه من النار يجزى كل عضو منه عضواً منه ، وأما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار يجزى كل عضو منهما عضواً منه ، وأما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار يجزى كل عضو منها عضواً منها » قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . قال هو وغيره : وهذا الحديث دليل على أن عتق العبد أفضل من عتق الأمة . قال القاضى عياض : واختلف العلماء أيما أفضل عتق الإناث أم الذكور ؟ فقال بعضهم : الإناث أفضل ؛ لأنها إذا عتقت كان ولدها حراً سواء تزوجها حر أو عبد . وقال آخرون : عتق الذكور أفضل لهذا الحديث ، ولما فى الذكر من المعانى العامة المنفعة التى لا توجد فى الإناث من الشهادة والقضاء والجهاد وغير ذلك مما يخص بالرجال إما شرعاً وإما عادة ، ولأن من الإماء من لا ترغب فى العتق وتضيع به ، بخلاف العبيد ، وهذا القول هو الصحيح . وأما التقييد فى الرقبة بكونها مؤمنة فيدل على أن هذا الفضل الخاص إنما هو فى عتق المؤمنة وأما غير المؤمنة ، ففيه فضل بلا خلاف ، ولكن دون فضل المؤمنة ، ولهذا أجمعوا على أنه يشترط فى عتق كفارة القتل كونها مؤمنة . وحكى القاضى عياض عن مالك أن الأعلى ثمناً أفضل وإن كان كافراً ، وخالفه غير واحد من أصحابه وغيرهم . قال : وهذا أصح .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ
 نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ
 الزُّبَيْرِيُّ . كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ سُهَيْلٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .
 وَقَالُوا : « وَلَدٌ وَالِدُهُ » .

* * *

باب فضل عتق الوالد

قوله ﷺ : (لا يجزى ولد والدًا إلا أن يجده مملوكًا فيشتريه ويعتقه)
 (يجزى) بفتح أوله ، أى لا يكافئه بإحسانه وقضاء حقه إلا أن يعتقه .
 واختلفوا فى عتق الأقارب إذا ملكوا فقال أهل الظاهر : لا يعتق أحد منهم بمجرد
 الملك ، سواء الوالد والولد وغيرهما ، بل لابد من إنشاء عتق ، واحتجوا بمفهوم هذا
 الحديث . وقال جماهير العلماء : يحصل العتق فى الآباء والأمهات والأجداد
 والجندات وإن علوا وعلون ، وفى الأبناء والبنات وأولادهم الذكور والإناث وإن
 سفلوا بمجرد الملك ، سواء المسلم والكافر ، والقريب والبعيد ، والوارث
 وغيره ، ومختصره أنه يعتق عمود النسب بكل حال . واختلفوا فيما وراء
 عمودى النسب فقال الشافعى وأصحابه : لا يعتق غيرهما بالملك لا الأخوة
 ولا غيرهم . وقال مالك : يعتق الأخوة أيضاً ، وعنه رواية أنه يعتق جميع ذوى
 الأرحام المحرمة ورواية ثالثة كمذهب الشافعى وقال أبو حنيفة يعتق جميع ذوى
 الأرحام المحرمة . وتأول الجمهور الحديث المذكور على أنه لما تسبب فى شراء
 الذى يترتب عليه عتقه أضيف العتق إليه . والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢١ - كتاب البيوع

كتاب البيوع

قال الأزهري : تقول العرب : بعت بمعنى بعت ما كنت ملكته ، و بعت بمعنى اشتريته ، قال : وكذلك شريت بالمعنيين ، قال : وكل واحد بيع وبائع ؛ لأن الثمن والمثمن كل منهما مبيع . وكذا قال ابن قتيبة يقول : بعت الشيء بمعنى بعت ، وبمعنى اشتريته ، وشريت الشيء بمعنى اشتريته ، وبمعنى بعت . وكذا قاله آخرون من أهل اللغة . ويقال : بعت وابتعته فهو مبيع . ومبيوع قال الجوهري : كما يقول مخيط ومخيوط . قال الخليل : المحذوف من مبيع واو مفعول ، لأنها زائدة فهي أولى بالحذف . وقال الأخفش : المحذوف عين الكلمة . قال المازري : كلاهما حسن ، وقول الأخفش أقيس ، والابتياح الاشتراء ، وتبايعا وبايعته ، ويقال : استبعته أى سألته البيع الشيء وأبعت الشيء أى عرضته للبيع ، وبيع الشيء بكسر الباء وضمها ، وبوع لغة فيه . وكذلك القول في قيل وكيل .

(١) باب إبطال بيع الملامسة والمنازمة

١ - (١٥١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلُهُ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ

باب إبطال بيع الملامسة والمنازمة

قوله في الإسناد الأول : (مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج) هكذا هو في جميع النسخ ببلادنا ، وذكر القاضي أنه وقع في نسخهم من طريق عبد الغافر الفارسي (مالك عن نافع عن محمد بن يحيى بن حبان) بزيادة نافع ، قال : وهو غلط ، وليس لنافع ذكر في هذا الحديث ، ولم يذكر مالك في الموطأ نافعاً في هذا الحديث . وأما نهيه ﷺ عن الملامسة والمنازمة فقد فسر في الكتب بأحد الأقوال في تفسيره ، ولأصحابنا ثلاثة أوجه في تأويل الملامسة أحدها ، تأويل الشافعي : وهو أن يأتي بثوب مطوى أو في ظلمة فيلمسه المستام ، فيقول صاحبه بعته هو بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا

وَأَبُو أُسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي .
 ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . كُلُّهُمْ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ
 عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ) عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ .

* * *

٢ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
 أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ ؛
 أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : نُهِيَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ :
 الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ . أَمَّا الْمَلَامَسَةُ فَإِنْ يَلْمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمُلٍ . وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ
 إِلَى الْآخَرِ ، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ .

رَأَيْتَهُ . وَالثَّانِي : أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ اللَّيْسِ بَيْعاً فَيَقُولُ : إِذَا لَمَسْتَهُ فَهُوَ مَبِيعٌ لَكَ .
 وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَبِيعَهُ شَيْئاً عَلَى أَنَّهُ مَتَى يَمْسُهُ انْقَطَعَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ وَغَيْرِهِ وَهَذَا
 الْبَيْعُ بَاطِلٌ عَلَى التَّأْوِيلَاتِ كُلِّهَا . وَفِي الْمُنَابَذَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ أَيْضاً . أَحَدُهَا :
 أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ النَّبَذِ بَيْعاً وَهُوَ تَأْوِيلُ الشَّافِعِيِّ . وَالثَّانِي : أَنْ يَقُولَ بَعْتُكَ
 فَإِذَا نَبَذْتَهُ إِلَيْكَ انْقَطَعَ الْخِيَارُ وَلَزِمَ الْبَيْعُ . وَالثَّلَاثُ : الْمُرَادُ نَبَذَ الْحَصَاةَ كَمَا

٣ - (١٥١٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ) قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ . أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ؛ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَلِبَسَتَيْنِ : نَهَى عَنْ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ . وَالْمُلَامَسَةُ لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ . وَلَا يَقْلِبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ . وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ . وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْعَهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ . حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

*

* *

(٢) باب بطلان بيع الحصة ، والبيع الذي فيه غرر

٤ - (١٥١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ

سند ذكره إن شاء الله تعالى في بيع الحصة . وهذا البيع باطل للغرر . قوله : (وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْعَهُمَا عَنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ) معناه بلا تأمل ورضى بعد التأمل . والله أعلم .

عُبَيْدُ اللَّهِ . حَدَّثَنِي أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ :
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ يِّعِ الْحَصَاةِ ، وَعَنْ يِّعِ الْغَرَرِ .

باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر

(نهى ﷺ عن بيع الحصاة وبيع الغرر) . أما بيع الحصاة ففيه ثلاث تأويلات أحدها : أن يقول بعتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها ، وبعتك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة . والثاني : أن يقول بعتك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصاة . والثالث : أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعاً فيقول : إذا رميت هذا الثوب بالحصاة فهو مبيع منك بكذا . وأما النهي عن بيع الغرر فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع ، ولهذا قدمه مسلم ، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة ، كبيع الآبق والمعدوم ، والمجهول ، وما لا يقدر على تسليمه ، وما لم يتم ملك البائع عليه ، وبيع السمك في الماء الكثير ، واللبن في الضرع ، وبيع الحمل في البطن ، وبيع بعض الصبرة مبهماً ، وبيع ثوب من أثواب ، وشاة من شياه ونظائر ذلك ، وكل هذا بيعه باطل ؛ لأنه غرر من غير حاجة . وقد يحتمل بعض الغرر بيعاً إذا دعت حاجة كالجهل بأساس الدار ، وكما إذا باع الشاة الحامل والتي في ضرعها لبن ، فإنه يصح البيع ؛ لأن الأساس تابع للظاهر من الدار ؛ ولأن الحاجة تدعو إليه فإنه لا يمكن رؤيته . وكذا القول في حمل الشاة ولبنها ، وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر حقير منها : أنهم أجمعوا على صحة بيع الجبة المحشوة وإن لم ير حشوها ، ولو بيع حشوها بانفراده لم يجز ، وأجمعوا على جواز إجارة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهراً . مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً ، وقد يكون تسعة وعشرين . وأجمعوا على جواز دخول

(٣) باب تحريم بيع حبل الحبلَة

٥ - (١٥١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ .
 قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ
 نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ
 الْحَبْلَةِ .

الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء ، وفي قدر مكثهم .
 وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء بالعوض مع جهالة قدر المشروب ،
 واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا . وأجمعوا على بطلان بيع الأجنة في
 البطون والطيور في الهواء . قال العلماء : مدار البطلان بسبب الغرر ، والصحة
 مع وجوده على ما ذكرناه ، وهو أنه إن دعت حاجة إلى ارتكاب الغرر ،
 ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة ، وكان الغرر حقيراً جاز البيع ، وإلا فلا .
 وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع وفساده
 كبيع العين الغائبة مبني على هذه القاعدة ، فبعضهم يرى أن الغرر حقير فيجعله
 كالمعدوم فيصح البيع ، وبعضهم يراه ليس بحقير فيبطل البيع . والله أعلم واعلم
 أن بيع الملامسة ، وبيع المنابذة ، وبيع حبل الحبلَة ، وبيع الحصاة ، وعسب
 الفحل ، وأشباهاها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهي
 عن بيع الغرر ، ولكن أفردت بالذكر ونهى عنها لكونها من بياعات الجاهلية
 المشهورة . والله أعلم .

باب تحريم بيع حبل الحبلَة

فيه حديث ابن عمر : (أن النبي ﷺ نهى عن بيع حبل الحبلَة) هو بفتح
 الحاء والباء في الحبل وفي الحبلَة . قال القاضي : ورواه بعضهم بإسكان الباء

٦ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لِرُزْهَيْرٍ) . قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ : كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَّبَاعُونَ لَحْمَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبَلَةِ . وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ ثُمَّ تَحْمِلَ الَّتِي تُنْتَجُ . فَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ .

في الأول ، وهو قوله (حبل) وهو غلط ، والصواب الفتح . قال أهل اللغة : الحبل هنا جمع حابل كظالم وظلمة ، وفاجر وفجرة ، وكاتب وكتبة . قال الأخفش : يقال : حبلت المرأة فهي حابل ، والجمع نسوة حبله وقال ابن الأنباري : الهاء في الحبله للمبالغة ، ووافقه بعضهم . واتفق أهل اللغة على أن الحبل مختص بالآدميات ، ويقال في غيرهن : الحمل ، يقال : حملت المرأة ولداً ، وحبلت بولد ، وحملت الشاة سخلة ، ولا يقال : حبلت . قال أبو عبيد : لا يقال لشيء من الحيوان حبل إلا ما جاء في هذا الحديث . واختلف العلماء في المراد بالنهي عن بيع حبل الحبله ، فقال جماعة : هو البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة ويلد ولدها ، وقد ذكر مسلم في هذا الحديث هذا التفسير عن ابن عمر ، وبه قال مالك ، والشافعي ، ومن تابعهم . وقال آخرون : هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال ، وهذا تفسير أبي عبيدة معمر بن المثنى ، وصاحبه أبي عبيد القاسم بن سلام ، وآخرين من أهل اللغة ، وبه قال أحمد ابن حنبل ، وإسحاق بن راهويه . وهذا أقرب إلى اللغة ، لكن الراوي هو ابن عمر ، وقد فسره بالتفسير الأول ، وهو أعرف . ومذهب الشافعي ومحققي الأصوليين أن تفسير الراوي مقدم إذا لم يخالف الظاهر . وهذا البيع باطل على التفسيرين ، أما الأول : فلأنه بيع بثمن إلى أجل مجهول ، والأجل يأخذ قسطاً من الثمن . وأما الثاني : فلأنه بيع معدوم ومجهول وغير مملوك البائع وغير مقدور على تسليمه . والله أعلم .

(٤) باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه ، وسومه على سومه . وتحريم النجش .
وتحريم التصرية

٧ - (١٤١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ
عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَبِيعُ
بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ » .

* * *

٨ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ
لِزُهَيْرٍ) قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ
عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ .
وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ . إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ » .

* * *

٩ - (١٥١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ
حُجْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ
أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَسْمُ

باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه

وتحريم النجش وتحريم التصرية

قوله ﷺ : (لا يبيع بعضكم على بيع بعض) وفي رواية (لا يبيع الرجل
على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له) وفي رواية (لا يسم

المُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ .

* * *

١٠ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّورَقِيُّ . حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْعَلَاءِ وَسُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . ح وَحَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ (وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ) ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَسْتَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ . وَفِي رِوَايَةِ الدَّورَقِيِّ : عَلَى سِيَمَةِ أَخِيهِ .

* * *

١١ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ

المسلم على سوم المسلم) أما البيع على بيع أخيه فمثاله : أن يقول لمن اشترى شيئاً في مدة الخيار : افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه ، أو أجود منه بثمانه ، ونحو ذلك ، وهذا حرام . يحرم أيضاً الشراء على شراء أخيه وهو أن يقول للبائع في مدة الخيار : افسخ البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن ، ونحو هذا . وأما السوم على سوم أخيه فهو أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقداه ، فيقول الآخر للبائع : أنا أشتريه ، وهذا حرام بعد استقرار الثمن . وأما السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد فليس بحرام . وأما الخطبة على خطبة أخيه ، وسؤال المرأة طلاق أختها فسبق

.....

بيانها واضحاً في كتاب النكاح ، سبق هنالك أن الرواية (لا يبيع ... ولا يخطب) بالرفع على سبيل الخبر الذي يراد به النهي ، وذكرنا أنه أبلغ . وأجمع العلماء على منع البيع على بيع أخيه ، والشراء على شرائه ، والسوم على سومه ، فلو خالف وعقد فهو عاص وينعقد البيع ، هذا مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة وآخرون . وقال داود : لا ينعقد . وعن مالك روايتان كالمذهبين . وجمهورهم على إباحة البيع والشراء فيمن يزيد . وقال الشافعي : وكرهه بعض السلف . وأما (النجش) فنون مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة ، وهو أن يزيد في ثمن السلعة لا لرغبة فيها بل ليخدع غيره ويغره ، ليزيد ويشترها . وهذا حرام بالإجماع ، والبيع صحيح ، والإثم مختص بالناجش إن لم يعلم به البائع ، فإن واطأه على ذلك أثماً جميعاً ، ولا خيار للمشتري إن لم يكن من البائع مواطأة ، وكذا إن كانت في الأصح ؛ لأنه قصر في الاغترار . وعن مالك رواية أن البيع باطل ، وجعل النهي عنه مقتضياً للفساد . وأصل النجش الاستشارة ، ومنه نجشت الصيد أنجش به بضم الجيم نجشاً إذا استشرته ، سمي الناجش في السلعة ناجشاً ؛ لأنه يثير الرغبة فيها ويرفع ثمنها . وقال ابن قتيبة أصل النجش الختل وهو الخداع ، ومنه قيل للصائد ناجش ؛ لأنه يختل الصيد ويختال له ، وكل من استشار شيئاً فهو ناجش . وقال الهروي : قال أبو بكر : النجش المدح والإطراء ، وعلى هذا معنى الحديث لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد في ثمنها بلا رغبة ، والصحيح الأول قوله : (حدثنا شعبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة) هكذا هو في جميع النسخ (عن أبيهما) وهو مشكل ؛ لأن العلاء هو ابن عبد الرحمن ، وسهيل هو ابن أبي صالح ، وليس بأخ له ، فلا يقال عن أبيهما بكسر الباء بل كان حقه أن يقول : (عن أبويهما) وينبغي أن يعتبر الموجود في النسخ (عن أبيهما) بفتح الباء الموحدة ، ويكون تشية أب على لغة من قال : هذان أبان ورأيت أبن ، فثناه بالألف والنون ، وبالياء والنون .

عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ لِبَيْعٍ . وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ . وَلَا تَنَاجَشُوا . وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ . وَلَا تُصَرُّوا إِلَّا بِلِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ . فَمَنْ ابْتَاغَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ، بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا . فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا . وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ » .

وقد سبق مثله في كتاب النكاح وأوضحناه هناك . قال القاضي : الرواية فيه عند جميع شيوخنا بكسر الباء ، قال : وليس هو بصواب ؛ لأنهما ليسا أخوين ، قال : ووقع في بعض الروايات (عن أبيهما) وهو الصواب . قال : وقال بعضهم في الأول : لعله (عن أبيهما) بفتح الباء . قوله : (وفي رواية الدورقي على سيمة أخيه) هو بكسر السين وإسكان الياء ، وهي لغة في السوم ذكرها الجوهري وغيره من أهل اللغة . قال الجوهري : ويقال إنه تغالي السيمة . قوله ﷺ : (ولا تصروا الإبل) هو بضم التاء وفتح الصاد ونصب الإبل ، من التصرية وهي الجمع ، يقال : صرى يصرى تصرية ، وصراها يصرها تصرية فهي مصراة ، كغشائها يغشها فهي مغشاة ، وزكاها يزكيها تزكية فهي مزكاة . قال القاضي : ورويناه في غير صحيح مسلم عن بعضهم (لا تصروا) بفتح التاء وضم الصاد من الصر ، قال : وعن بعضهم (لا تصر الإبل) بضم التاء من تصرى بغير واو بعد الراء ، وبرفع الإبل على ما لم يسم فاعله ، من الصر أيضاً ، وهو ربط أخلافها . والأول هو الصواب المشهور ، ومعناه : لا تجمعوا اللبن في ضرعها عند إرادة بيعها حتى يعظم ضرعها ، فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة . ومنه قول العرب : صريت الماء في الحوض أي جمعته ، وصرى الماء في ظهره أي حبسه فلم يتزوج . قال الخطابي : يختلف العلماء وأهل اللغة في تفسير المصراة ، وفي اشتقاقها ، فقال الشافعي : التصرية

١٢ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ . حَدَّثَنَا أَبِي .
 حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ (وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ) عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقَى لِلرُّكْبَانِ . وَأَنَّ
 يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ . وَأَنَّ تَسَالَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا . وَعَنِ النَّجْشِ .
 وَالتَّصْرِيةِ . وَأَنَّ يَسْتَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ . حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ . ح
 وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ . ح وَحَدَّثَنَا
 عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ . حَدَّثَنَا أَبِي . قَالُوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا
 شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ وَوَهْبٍ : نَهَى . وَفِي
 حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى . بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ
 عَنْ شُعْبَةَ .

* * *

١٣ - (١٥١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى
 مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ
 النَّجْشِ .

أن يربط أخلاف الناقة أو الشاة ويترك حلبها اليومين والثلاثة حتى يجمع لبنها ،
 فيزيد مشترئها في ثمنها بسبب ذلك ، لظنه أنه عادة لها . وقال أبو عبيد : هو
 من صرى اللبن في ضرعها أى حقنه فيه ، أصل التصرية حبس الماء ، قال أبو
 عبيد : ولو كانت من الربط لكانت مصرورة أو مصررة . قال الخطابي : وقول

(٥) باب تحريم تلقى الجلب

١٤ - (١٥١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ) .
ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ
نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُتَلَقَّى السَّلْعُ
حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ . وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ نُمَيْرٍ . وَقَالَ الْآخَرَانِ : إِنَّ
النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلَقِّي .

أبي عبيد حسن ، وقول الشافعي صحيح . قال والعرب تصر ضرور المحلوبات ،
واستدل لصحة قول الشافعي بقول العرب . لا يحسن الكر ؛ إنما يحسن الحلب
والصر . وبقول مالك بن نويرة :

فقلت لقومي هذه صدقاتكم مصررة أخلافها لم تجرد
قال : ويحتمل أن أصل المصرارة مصرورة ، أبدلت إحدى الراعين ألفاً كقوله
تعالى ﴿ خَابَ مِنْ دَسَاهَا ﴾ أي دسستها ، كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من
جنس . واعلم أن التصرية حرام سواء تصرية الناقة والبقرة والشاة والجارية
والفرس والأتان وغيرها ؛ لأنه غش وخداع ، وبيعها صحيح مع أنه حرام ،
وللمشتري الخيار في إمساكها وردها ، وسنوضحه في الباب الآتي إن شاء الله
تعالى . وفيه دليل على تحريم التدليس في كل شيء ، وأن البيع من ذلك
ينعقد ، وأن التدليس بالفعل حرام كالتدليس بالقول .

باب تحريم تلقى الجلب

قوله : (إن رسول الله ﷺ نهى أن يتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق) وفي

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ :

جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

* * *

١٥ - (١٥١٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبَارَكٍ عَنِ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلْقَى الْبُيُوعِ .

* * *

١٦ - (١٥١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ

هِشَامٍ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ أَنْ يُتْلَى الْجَلْبُ .

* * *

١٧ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ

عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي هِشَامُ الْقُرْدُوسِيُّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ . قَالَ :
سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تَلْقُوا
الْجَلْبَ . فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ ، فَهُوَ
بِالْخِيَارِ » .

رواية (نهى عن التلقى) وفي رواية (نهى عن تلقى البيوع) وفي رواية (أن
يتلقى الجلب) وفي رواية (لا تلقوا الجلب فمن تلقى فاشترى منه فإذا أتى
سيده السوق فهو بالخيار) وفي رواية (نهى أن يتلقى الركبان) قوله ﷺ :

(أتى سيده) أى مالكة البائع . وفى هذه الأحاديث تحريم تلقى الجلب ، وهو مذهب الشافعى ، ومالك ، والجمهور . وقال أبو حنيفة ، والأوزاعى : يجوز التلقى إذا لم يضر بالناس ، فإن أضر كره ، والصحيح الأول للنهى الصريح . قال أصحابنا : وشرط التحريم أن يعلم النهى عن التلقى ، ولو لم يقصد التلقى بل خرج لشغل فاشترى منه ففى تحريمه وجهان لأصحابنا ، وقولان لأصحاب مالك ، أحدهما عند أصحابنا التحريم لوجود المعنى . ولو تلقاهم وباعهم ففى تحريمه وجهان ، وإذا حكمنا بالتحريم فاشترى صح العقد . قال العلماء : وسبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب وصيانته ممن يخدعه . قال الإمام أبو عبد الله المازرى : فإن قيل : المنع من بيع الحاضر للبادى سببه الرفق بأهل البلد ، واحتمل فيه غبن البادى ، والمنع من التلقى أن لا يغبن البادى . ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : (فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار) فالجواب أن الشرع ينظر فى مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس ، والمصلحة تقتضى أن ينظر للجماعة على الواحد لا للواحد على الواحد ، فلما كان البادى إذا باع بنفسه انتفع جميع أهل السوق ، واشتروا رخيصةً فانتفع به جميع سكان البلد ، نظر الشرع لأهل البلد على البادى . ولما كان فى التلقى إنما ينتفع المتلقى خاصة وهو واحد فى قبالة واحد ، لم يكن فى إباحة التلقى مصلحة ، لا سيما وينضاف إلى ذلك علة ثانية وهى لحوق الضرر بأهل السوق فى انفراد المتلقى عنهم بالرخص ، وقطع المواد عنهم ، وهم أكثر من المتلقى ، فنظر الشرع لهم عليه فلا تناقض بين المسألتين ، بل هما متفقتان فى الحكمة والمصلحة . والله أعلم . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : (فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار) قال أصحابنا : لا خيار للبائع قبل أن يقدم ويعلم السعر ، فإذا قدم فإن كان الشراء بأرخص من سعر البلد ثبت له الخيار ، سواء أخبر المتلقى بالسعر كاذباً أم لم يخبر ، وإن كان الشراء بسعر البلد أو أكثر فوجهان : الأصح لا خيار له لعدم الغبن . والثانى : ثبوته لإطلاق الحديث .

(٦) باب تحريم بيع الحاضر للبادي

١٨ - (١٥٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ . قَالَ : « لَا يَبِعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ » .

وَقَالَ زُهَيْرٌ : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ .

* * *

١٩ - (١٥٢١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ . وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ .

قَالَ : فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا قَوْلُهُ : حَاضِرٌ لِبَادٍ ؟ قَالَ : لَا يَكُنْ لَهُ سِمَسَارًا .

والله أعلم قوله : (أخبرني هشام القرطوسي) هو بضم القاف والدا ل وإسكان الراء بينهما منسوب إلى القرا ديس ، قبيلة معروفة . والله أعلم .

باب تحريم بيع الحاضر للبادي

قوله : (نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد) وفي رواية قال طاوس لابن عباس : (ما قوله حاضر لباد ؟ قال : لا يكن له سمساراً) وفي رواية

٢٠ - (١٥٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ . أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ . دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ » . غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى : « يَرْزُقُ » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ . قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

* * *

٢١ - (١٥٢٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ . قَالَ : نُهِنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ . وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ .

* * *

٢٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُعَاذٌ . حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ . قَالَ : قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : نُهِنَا عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ .

(لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض) وفي رواية عن أنس : (نهينا أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه أو أباه) . هذه الأحاديث

(٧) باب حكم بيع المصرة

٢٣ - (١٥٢٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ . حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا . فَلْيَحْلُبْهَا . فَإِنْ رَضِيَ حِلَابَهَا أَمْسَكَهَا . وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ » .

تتضمن تحريم بيع الحاضر للبادي ، وبه قال الشافعي والأكثر . قال أصحابنا : والمراد به أن يقدم غريب من البادية أو من بلد آخر بمتاع تعم الحاجة إليه لبيعه بسعر يومه ، فيقول له البلدي : اتركه عندي لأبيعه على التدرج بأعلى . قال أصحابنا : وإنما يحرم بهذه الشروط ، وبشرط أن يكون عالماً بالنهاي ، فلو لم يعلم النهي ، أو كان المتاع مما لا يحتاج في البلد ولا يؤثر فيه لقلة ذلك المجلوب لم يحرم . ولو خالف وباع الحاضر للبادي صح البيع مع التحريم . هذا مذهبنا ، وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم . وقال بعض المالكية : يفسخ البيع ما لم يفت . وقال عطاء ، ومجاهد ، وأبو حنيفة : يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقاً لحديث : « الدين النصيحة » قالوا : وحديث النهي عن بيع الحاضر للبادي منسوخ ، وقال بعضهم : إنه على كراهة التنزيه بمجرد الدعوى .

باب حكم بيع المصرة

قد سبق بيان التصرية وبيان معنى قوله ﷺ : (لا تصروا الإبل والغنم) في باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه . قوله ﷺ : (من اشترى شاة مصراة فلينقلب به فليحلبها فإن رضى حلابها أمسكها وإلا ردها ومعها صاع تمر)

٢٤ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي) عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ ابْتَاعَ شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا . وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ » .

* * *

٢٥ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ . حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ (يَعْنِي الْعَقَدِيُّ) . حَدَّثَنَا قُرَّةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، لَا سَمْرَاءَ » .

* * *

٢٦ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ . إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا . وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، لَا سَمْرَاءَ » .

* * *

وفي رواية (من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر) وفي رواية (من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء ردها ومعه صاعاً من طعام لا سمرء) وفي رواية

٢٧ - (...) وحَدَّثَنَا ابنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ
أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى مِنَ الْغَنَمِ فَهُوَ
بِالْخِيَارِ » .

* * *

٢٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ . قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا . وَقَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لِقْحَةً مُصْرَاءً أَوْ شَاةً
مُصْرَاءً ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا . إِمَّا هِيَ ، وَإِلَّا فَلْيُرِدَّهَا
وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ » .

(من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين إن شاء أمسكها وإن شاء ردها
وصاعاً من تمر لا سمراء) وفي رواية (إذا ما أحدكم اشترى لقحة مصراة أو شاة
مصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إما هي وإلا فليردها وصاعاً من تمر) .
أما المصراة واشتقاقها فسبق بيانها في الباب المذكور . وأما (اللقحة) :
فبكسر اللام وبفتحها ، وهي الناقة القرية العهد بالولادة نحو شهرين أو ثلاثة ،
والكسر أفصح ، والجماعة (لقح) كقربة وقرب . (والسمراء) بالسين
المهمل ، هي الحنطة . وقد سبق أن التصرية حرام ، وأن في هذه الأحاديث
مع تحريمها يصح البيع ، وأنه يثبت الخيار في سائر البيوع المشتملة على تدليس ،
بأن سود الشعر الجارية الشائبة ، أو جعد شعر السبطة ونحو ذلك . واختلف
أصحابنا في خيار مشتري المصراة هل هو على الفور بعد العلم أو يمتد ثلاثة
أيام ؟ فقليل : يمتد ثلاثة أيام لظاهر هذه الأحاديث ، والأصح عندهم أنه على

.....

الفور ، ويحملون التقييد بثلاثة أيام في بعض الأحاديث على ما إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في ثلاثة أيام ؛ لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك ، فإنه إذا نقص لبنها في اليوم الثاني عن الأول احتمل كون النقص لعارض من سوء مرعاها في ذلك اليوم أو غير ذلك فإذا استمر كذلك ثلاثة أيام علم أنها مصراة، ثم إذا اختار رد المصراة بعد أن حلبها ردها وصاعاً من تمر ، سواء كان اللبن قليلاً أو كثيراً ، سواء كانت ناقة أو شاة أو بقرة . هذا مذهبنا ، وبه قال مالك ، والليث ، وابن أبي ليلى ، وأبو يوسف ، وأبو ثور ، وفقهاء المحدثين ، وهو الصحيح الموافق للسنة . وقال بعض أصحابنا : يرد من قوت البلد ولا يختص بالتمر . قال أبو حنيفة ، وطائفة من أهل العراق ، وبعض المالكية ، ومالك في رواية غريبة عنه : يردها ولا يرد صاعاً من تمر ؛ لأن الأصل أنه إذا أتلف شيئاً لغيره رد مثله إن كان مثلياً وإلا فقيمته ، وأما جنس آخر من العروض فخلافاً للأصول . وأجاب الجمهور عن هذا بأن السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول . وأما الحكمة في تقييده بصاع التمر فلأنه كان غالب قوتهم في ذلك الوقت فاستمر حكم الشرع على ذلك ، وإنما لم يجب مثله ولا قيمته بل وجب صاع في القليل والكثير ليكون ذلك حذاً يرجع إليه ، ويزول به التخاصم ، وكان صلى الله عليه وسلم حريصاً على رفع الخصام والمنع من كل ما هو سبب له . وقد يقع بيع المصراة في البوادي والقرى وفي مواضع لا يوجد من يعرف القيمة ويعتمد قوله فيها ، وقد يتلف اللبن ، ويتنازعون في قلته وكثرته وفي عينه ، فجعل الشرع لهم ضابطاً لا نزاع معه وهو صاع تمر . ونظير هذا الدية فإنها مائة بغير ، ولا يختلف باختلاف حال القتل قطعاً للنزاع . ومثله الغرة في الجناية على الجنين ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، تام الخلق أو ناقصه ، جميلاً كان أو قبيحاً . ومثله الجبران في الزكاة بين الشيئين جعله الشرع شاتين أو عشرين درهماً قطعاً للنزاع ، سواء كان التفاوت بينهما قليلاً أو كثيراً . وقد ذكر الخطابي وآخرون

(٨) باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

٢٩ - (١٥٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَقُتَيْبَةُ . قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ (وَهُوَ الثَّوْرِيُّ) . كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوُهُ .

نحو هذا المعنى . والله أعلم . فإن قيل : كيف يلزم المشتري رد عوض اللبن مع أن الخراج بالضمان ، وأن من اشترى شيئاً معيباً ثم علم العيب فرد به لا يلزمه رد الغلة والأكساب الحاصلة في يده ؟ فالجواب أن اللبن ليس من الغلة الحاصلة في يد المشتري ، بل كان موجوداً عند البائع وفي حالة العقد ، ووقع العقد عليه وعلى الشاة جميعاً ، فهما مبيعان بثمن واحد ، وتعذر رد اللبن لاختلاطه بما حدث في ملك المشتري ، فوجب رد عوضه . والله أعلم .

باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

قوله ﷺ : (من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس :

٣٠ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ » .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ .

* * *

٣١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ » .

فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : لِمَ ؟ فَقَالَ : أَلَا تَرَاهُمْ يَتَّبَاعُونَ بِالذَّهَبِ ، وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ ؟
وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ : مُرْجَأٌ .

* * *

وأحسب كل شيء مثله (وفي رواية (حتى يقبضه) وفي رواية (من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله فقلت لابن عباس : لم ؟ قال : ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجأ) وفي رواية ابن عمر قال : (كنا في زمان رسول الله

٣٢ - (١٥٢٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ . حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .

* * *

٣٣ - (١٥٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ . فَيَبِيعُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ . إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ . قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ .

* * *

٣٤ - (١٥٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .

* * *

ﷺ نبتاع الطعام فبيعت علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه (وفي رواية) كنا نشترى الطعام من الركبان جزافاً فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه (وفي رواية عن

(١٥٢٧) قَالَ : وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جِزَافًا .
فَنَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ ، حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ .

* * *

٣٥ - (١٥٢٦) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
وَهَبٍ . حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ
وَيَقْبِضَهُ » .

* * *

٣٦ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ (قَالَ
يَحْيَى : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ . وَقَالَ عَلِيُّ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ)
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : « مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ » .

* * *

٣٧ - (١٥٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛
أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا
جِزَافًا ، أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحَوِّلُوهُ .

ابن عمر (أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزافاً
أن يبيعوه في مكانه حتى يحولوه) وفي رواية (رأيت الناس في عهد رسول الله

٣٨ - (...) وحديثي حرملة بن يحيى . حدثنا ابن وهب .
 أخبرني يونس عن ابن شهاب . أخبرني سالم بن عبد الله ؛ أن أبا
 قال : قد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ ، إذا ابتاعوا الطعام
 جزافاً ، يضربون في أن يبيعوه في مكانهم . وذلك حتى يؤووه
 إلى رحالهم .

ﷺ إذا ابتاعوا الطعام جزافاً يضربون أن يبيعوه في مكانهم ذلك حتى يؤووه
 إلى رحالهم) . قوله : (مرجأ) أى مؤخراً ، ويجوز همزه وترك همزه .
 و (الجزاف) بكسر الجيم وضمها وفتحها ثلاث لغات ، الكسر أفصح وأشهر ،
 وهو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير . وفي الحديث جواز بيع الصبرة جزافاً ،
 وهو مذهب الشافعي . قال الشافعي وأصحابه : بيع الصبرة من الحنطة والتمر
 وغيرهما جزافاً صحيح ، وليس بحرام ، وهل هو مكروه ؟ فيه قولان للشافعي
 أصحهما : مكروه كراهة تنزيه . والثاني : ليس بمكروه . قالوا : والبيع بصبرة
 الدراهم جزافاً حكمه كذلك . ونقل أصحابنا عن مالك أنه لا يصح البيع إذا
 كان بائع الصبرة جزافاً يعلم قدرها . وفي هذه الأحاديث النهي عن بيع المبيع
 حتى يقبضه البائع ، واختلف العلماء في ذلك ، فقال الشافعي : لا يصح بيع
 المبيع قبل قبضه سواء كان طعاماً أو عقاراً أو منقولاً أو نقداً أو غيره . وقال
 عثمان البتي : يجوز في كل مبيع . وقال أبو حنيفة : لا يجوز في كل شيء إلا
 العقار . وقال مالك : لا يجوز في الطعام ويجوز فيما سواه ، ووافقه كثيرون .
 وقال آخرون : لا يجوز في المكيل والموزون ، ويجوز فيما سواهما . أما مذهب
 عثمان البتي فحكمه المازري والقاضي ، ولم يحكه الأكثرون ، بل نقلوا الإجماع
 على بطلان بيع الطعام المبيع قبل قبضه ، قالوا : وإنما الخلاف فيما سواه فهو
 شاذ متروك . والله أعلم . قوله : (كانوا يضربون إذا باعوه) يعنى قبل قبضه ،
 هذا دليل على أن ولي الأمر يعزر من تعاطى بيعاً فاسداً ، ويعزره بالضرب وغيره

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جِزَافًا ، فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ .

* * *

٣٩ - (١٥٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ » .

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ : « مَنْ ابْتَاعَ » .

* * *

٤٠ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ . حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ : أَحَلَّتْ بَيْعَ الرِّبَا . فَقَالَ مَرْوَانُ : مَا فَعَلْتُ . فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَحَلَّتْ بَيْعَ الصِّكَاكِ . وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ

مما يراه من العقوبات في البدن على ما تقرر في كتب الفقه . قوله : (قال أبو هريرة لمروان أحلت بيع الصكاك وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوفى فخطب مروان الناس فنهى عن بيعها) (الصكاك) جمع (صك) ، وهو الورقة المكتوبة بدين ، ويجمع أيضاً على (صكوك) . والمراد هنا الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه ، بأن يكتب فيه للإنسان

يَبْعُ الطَّعَامَ حَتَّى يُسْتَوْفَى . قَالَ : فَخَطَبَ مَرْوَانَ النَّاسَ ، فَنَهَى عَنْ بَيْعِهَا .

قَالَ سُلَيْمَانُ : فَنَظَرْتُ إِلَى حَرَسٍ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ .

* * *

٤١ - (١٥٢٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا رَوْحٌ . حَدَّثَنَا أَبُو جُرَيْجٍ . حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا ابْتَعْتَ طَعَامًا ، فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ » .

كذا وكذا من طعام أو غيره ، فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه . وقد اختلف العلماء في ذلك والأصح عند أصحابنا وغيرهم جواز بيعها . والثاني : منعها . فمن منعها أخذ بظاهر قول أبي هريرة وبمحجته . ومن أجازها تأول قضية أبي هريرة على أن المشتري ممن خرج له الصك باعه لثالث قبل أن يقبضه المشتري ، فكان النهي عن البيع الثاني لا عن الأول ؛ لأن الذي خرجت له مالك لذلك ملكاً مستقراً ، وليس هو بمشتري فلا يمتنع بيعه قبل القبض ، كما لا يمتنع بيعه ما ورثه قبل قبضه . قال القاضي عياض بعد أن تأوله على نحو ما ذكرته : وكانوا يتبايعونها ثم يبيعها المشترون قبل قبضها ، فهوا عن ذلك ، قال : فبلغ عمر بن الخطاب فردده عليه وقال : لا تبع طعاماً ابتعته حتى تستوفيه . انتهى . هذا تمام الحديث في الموطأ ، وكذا جاء الحديث مفسراً في الموطأ (أن صكوكاً خرجت للناس في زمن مروان بطعام ، فتبايع الناس تلك الصكوك قبل أن يستوفوها) وفي الموطأ ما هو أبين من هذا وهو أن حكيم ابن حزام ابتاع طعاماً أمر به عمر بن الخطاب رضي الله عنه فباع حكيم الطعام الذي اشتراه قبل قبضه . والله أعلم .

(٩) باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

٤٢ - (١٥٣٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ ؛ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ ، لَا يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا ، بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ : مِنَ التَّمْرِ . فِي آخِرِ الْحَدِيثِ .

*
* *

باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

قوله : (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر) هذا تصريح بتحريم بيع بالتمر حتى يعلم المماثلة . قال العلماء : لأن الجهل بالمماثلة في هذا الباب كحقيقة المفاضلة لقوله ﷺ (إلا سواء بسواء) ولم يحصل تحقق المساواة مع الجهل . وحكم الحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، وسائر الربويات إذا بيع بعضها ببعض حكم بيع التمر بالتمر . والله أعلم .

(١٠) باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

٤٣ - (١٥٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْبَيْعَانِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا . إِلَّا يَبْعَ الْخِيَارِ » .

* * *

باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

قوله ﷺ : (البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار) هذا الحديث دليل لثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتبايعين بعد انعقاد البيع حتى يتفرقا من ذلك المجلس بأبدانهما ، وبهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . ممن قال به على بن أبي طالب ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وأبو برزة الأسلمي وطاوس ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وشریح القاضي ، والحسن البصري ، والشعبي ، والزهرى ، والأوزاعى ، وابن أبى ذئب ، وسفيان بن عيينة ، والشافعى ، وابن المبارك ، وعلى بن المدينى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، والبخارى ، وسائر المحدثين ، وآخرون . وقال أبو حنيفة ومالك : ولا يثبت خيار المجلس بل يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول ، وبه قال ربيعة ، وحكى عن النخعى ، وهو رواية عن الثورى . وهذه الأحاديث الصحيحة ترد على هؤلاء ، وليس لهم عنها جواب صحيح . والصواب ثبوته كما قاله الجمهور . والله أعلم . وأما قوله ﷺ : (إلا بيع الخيار) ففيه ثلاثة أقوال ذكرها أصحابنا وغيرهم من العلماء أصحها : أن المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس ،

(...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . قَالَا :
 حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ .
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . كُلُّهُمْ
 عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . ح
 وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ .
 ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادُ (وَهُوَ ابْنُ

وتقديره : ثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا في المجلس . ويختارا إمضاء
 البيع فيلزم البيع بنفس التخير ، ولا يدوم إلى المفارقة . والقول الثاني : أن معناه
 إلا بيعاً شرط فيه خيار الشرط ثلاثة أيام أو دونها ، فلا ينقضي الخيار فيه
 بالمفارقة ، بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة . والثالث : معناه إلا بيعاً شرط
 فيه أن لا خيار لهما في المجلس ، فيلزم البيع بنفس البيع ، ولا يكون فيه خيار .
 وهذا تأويل من يصحح البيع على هذا الوجه ، والأصح عند أصحابنا بطلانه
 بهذا الشرط . فهذا تنقيح الخلاف في تفسير هذا الحديث . واتفق أصحابنا على
 ترجيح القول الأول ، وهو المنصوص للشافعي ونقلوه عنه ، وأبطل كثير منهم
 سواه وغلطوا قائله . وممن رجحه من المحدثين البيهقي ، ثم بسط دلائله وبين
 ضعف ما يعارضها ، ثم قال : وذهب كثير من العلماء إلى تضعيف الأثر المنقول
 عن عمر رضي الله عنه : البيع صفقة أو خيار ، وأن البيع لا يجوز فيه شرط
 قطع الخيار ، وأن المراد ببيع الخيار التخير بعد البيع ، أو بيع شرط فيه
 الخيار ثلاثة أيام ، ثم قال : والصحيح أن المراد التخير بعد البيع ؛ لأن نافعاً
 ربما عبر عنه ببيع الخيار وربما فسر به . وممن قال بتصحیح هذا أبو عيسى
 الترمذي ، ونقل ابن المنذر في الإشراف هذا التفسير عن الثوري ، والأوزاعي ،
 وابن عيينة ، وعبيد الله بن الحسن العنبري ، والشافعي ، وإسحاق بن

زَيْدٌ) . جَمِيعًا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ . أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ . كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ .

* * *

٤٤ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، وَكَانَا جَمِيعًا ، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ . فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ . وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ » .

* * *

٤٥ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ . كِلَاهُمَا

راهويه . والله أعلم . قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ) ومعنى (أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ) أَنْ يَقُولَ لَهُ : اخْتَرِ إِمضَاءَ الْبَيْعِ ، فَإِذَا اخْتَارَ وَجَبَ الْبَيْعُ ، أَيْ لَزِمَ وَانْبَرَمَ ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَسَكَتَ لَمْ يَنْقُطِعْ خِيَارُ السَّاكِتِ ، وَفِي انْقِطَاعِ خِيَارِ الْقَائِلِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا أَصْحَبُهُمَا : الْانْقِطَاعُ

عَنْ سُفْيَانَ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ .
 قَالَ : أَمَلَى عَلَيَّ نَافِعٌ ؛ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْبَيْعِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا . أَوْ يَكُونُ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ . فَإِذَا كَانَ
 بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ ، فَقَدْ وَجَبَ » .

زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ نَافِعٌ : فَكَانَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا
 فَأَرَادَ أَنْ لَا يَقِيلَهُ ، قَامَ فَمَشَى هُنَيْئَةً ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ .

* * *

٤٦ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ
 وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ :
 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ
 عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى
 يَتَفَرَّقَا . إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ » .

*
 * *

لظاهر لفظ الحديث . قوله : (فكان ابن عمر إذا بايع رجلاً فأراد أن لا يقيله
 قام فمشى هنية ثم رجع) هكذا هو في بعض الأصول (هنية) بتشديد الياء
 غير مهموز ، وفي بعضها (هنية) بتخفيف الياء وزيادة هاء ، أى شيئاً يسيراً .
 وقوله : (فأراد أن لا يقيله) أى لا يفسخ البيع . وفي هذا دليل على أن التفرق
 بالأبدان كما فسر ابن عمر الراوى ، وفيه رد على تأويل من تأول التفرق على
 أنه التفرق بالقول وهو لفظ البيع . قوله ﷺ : (كل بيعين لا يبيع بينهما حتى

(١١) باب الصدق في البيع والبيان

٤٧ - (١٥٣٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ . قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا . فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا . وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ . قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِهِ . قَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ : وَلَدَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ . وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً .

*

* *

يتفرقا (أى ليس بينهما بيع لازم قوله ﷺ :) البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما (أى بين كل واحد لصاحبه ما يحتاج إلى بيانه من عيب ونحوه في السلعة والثمن ، وصدق في ذلك وفي الإخبار بالثمن وما يتعلق بالعوضين . ومعنى (محقت بركة بيعهما) أى ذهبت بركته وهى زيادته ونماؤه .

(١٢) باب من يخدع في البيع

٤٨ - (١٥٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ : لَا خِلَابَةَ » . فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ : لَا خِلَابَةَ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا : فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ : لَا خِلَابَةَ .

*
* *

باب من يخدع في البيع

قوله : (ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيوع فقال رسول الله ﷺ : من بايعت فقل لا خِلَابَةَ وَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ لَا خِلَابَةَ) أما قوله ﷺ : (فقل لا خِلَابَةَ) هو بخاء معجمة مكسورة وتخفيف اللام وبالباء الموحدة وقوله (وَكَانَ إِذَا بَايَعَ قَالَ لَا خِلَابَةَ) هو بياء مشناة تحت بدل اللام ، هكذا هو

.....

في النسخ . قال القاضي : ورواه بعضهم (لا خيانة) بالنون ، قال : وهو تصحيف ، قال : ووقع في بعض الروايات في غير مسلم (خذابة) بالذال المعجمة ، والصواب الأول ، وكان الرجل ألثغ ، فكان يقولها هكذا ، ولا يمكنه أن يقول (لا خلابة) ومعنى (لا خلابة) لا خديعة ، أى لا تحل خديعتى ، أو لا يلزمنى خديعتك . وهذا الرجل هو حبان بفتح الحاء وبالباء الموحدة ابن منقذ بن عمرو الأنصارى والد يحيى وواسع بن حبان ، شهدا أحداً . وقيل : بل هو والده منقذ بن عمرو ، وكان قد بلغ مائة وثلاثين سنة ، وكان قد شج في بعض مغازيه مع النبي ﷺ في بعض الحصون بحجر فأصابته في رأسه مأمومة فتغير بها لسانه وعقله ، لكن لم يخرج عن التمييز . وذكر الدارقطنى أنه كان ضريراً ، وقد جاء في رواية ليست بثابتة أن النبي ﷺ جعل له مع هذا القول الخيار ثلاثة أيام في كل سلعة يتاعها . واختلف العلماء في هذا الحديث فجعله بعضهم خاصاً في حقه ، وأن المغالبة بين المتبايعين لازمة لا خيار للمغبون بسببها ، سواء قلّت أم كثرت . وهذا مذهب الشافعى ، وأبى حنيفة وآخرين ، وهى أصح الروايتين عن مالك ، والثورى . وقال البغداديون من المالكية : للمغبون الخيار لهذا الحديث ، بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة ، فإن كان دونه فلا . والصحيح الأول ؛ لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ أثبت له الخيار ، وإنما قال له (قل لا خلابة) أى لا خديعة ، ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار ، ولأنه لو ثبت أو أثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم ، فلا ينفذ منه إلى غيره إلا بدليل . والله أعلم .

(١٣) باب النهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع

٤٩ - (١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صِلَاحُهَا . نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

* * *

٥٠ - (١٥٣٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ . وَعَنِ السَّنْبِلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ . نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ .

* * *

باب النهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع

فيه : (عن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع) وفى رواية (نهى عن بيع النخل حتى تزهر وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة) وفى رواية (لا تبتاعوا الثمر

.....

حتى يبدو صلاحه وتذهب عنه الآفة قال يبدو صلاحه حمرة وصفرتة (وفي رواية (قيل لابن عمر ما صلاحه ؟ قال تذهب عاهته (وفي رواية (نهى عن بيع الثمر حتى يطيب (وفي رواية (نهى عن بيع النخل حتى يأكل منه أو يؤكل وحتى يوزن فقلت : ما يوزن ؟ فقال رجل عنده - يعنى عند ابن عباس - (حتى يحزر) أما ألفاظ الباب فمعنى (يبدو) يظهر ، وهو بلا همز ومما ينبغي أن ينبه عليه أن يقع فى كثير من كتب المحدثين وغيرهم (حتى يبدو) بالألف فى الخط ، وهو خطأ ، والصواب حذفها فى مثل هذا للناسب ، وإنما اختلفوا فى إثباتها إذا لم يكن ناصب مثل زيد يبدو ، والاختيار حذفها أيضاً ، ويقع مثله فى (حتى يزهو) وصوابه حذف الألف كما ذكر . قوله : (يزهو) هو بفتح الياء ، كذا ضبطوه ، وهو صحيح كما سنذكره إن شاء الله تعالى . قال ابن الأعرابي : يقال زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته ، وأزهى يزهى إذا احمر أو اصفر . وقال الأصمعي : لا يقال فى النخل (أزهى) إنما يقال (زها) ، وحكماهما أبو زيد لغتين ، وقال الخليل : أزهى النخل بدا صلاحه ، وقال الخطابي : هكذا يروى (حتى يزهو) قال : والصواب فى العربية (حتى يزهى) والإزهاء فى الثمر أن يحمر أو يصفر ، وذلك علامة الصلاح فيها ، ودليل خلاصها من الآفة . قال ابن الأثير : منهم من أنكر (يزهى) كما أن منهم من أنكر (يزهو) وقال الجوهري : الزهو بفتح الزاى ، وأهل الحجاز يقولون بضمها ، وهو البسر الملون ، يقال إذا ظهرت الحمرة أو الصفرة فى النخل فقد ظهر فيه الزهو ، وقد زها النخل زهواً ، وأزهى لغة . فهذه أقوال أهل العلم فيه ، ويحصل من مجموعها جواز ذلك كله ، فالزيادة من الثقة مقبولة ، ومن نقل شيئاً لم يعرفه غيره قبلناه إذا كان ثقة . قوله : (وعن السنبلى حتى يبيض) معناه يشتد حبه ، وهو بدو صلاحه . قوله : (ويأمن العاهة) هى الآفة تصيب الزرع أو الثمر ونحوه ففسده . قوله : (حدثنا

٥١ - (١٥٣٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : « لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَيْدُوا صَلاَحُهُ وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ » .
قَالَ : يَيْدُوا صَلاَحُهُ ، حُمْرَتُهُ وَصُفْرَتُهُ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . وَابْنُ أَبِي عُمَرَ . قَالَا :
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ يَحْيَى ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، حَتَّى يَيْدُوا
صَلاَحُهُ . لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ . أَخْبَرَنَا
الضَّحَّاكُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ
عَبْدِ الْوَهَّابِ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ .
حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .
بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ .

* * *

٥٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ
وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ :

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ : فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ : مَا صَلَاحُهُ ؟ قَالَ : تَذْهَبُ عَاقِبَتُهُ .

* * *

٥٣ - (١٥٣٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : نَهَى (أَوْ نَهَانَا) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ .

* * *

يحيى بن يحيى أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر رحدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا أبو الزبير عن جابر (فقله أولاً) (عن جابر) كان ينبغي على مقتضى عادته وقاعدة غيره حذفه في الطريق الأول ، ويقتصر على أبي الزبير لحصول الغرض به ، لكنه أراد زيادة البيان والإيضاح ، وقد سبق بيان مثل

٥٤ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا رَوْحٌ . قَالَا : حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ . حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَيْدُو صَلاَحُهُ .

* * *

٥٥ - (١٥٣٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ . قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ ؟ فَقَالَ :

هذا غير مرة . قوله : (حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي حدثنا أبو عاصم ح وحدثنا محمد بن حاتم واللفظ له قال حدثنا روح قال أنبأنا زكريا بن إسحاق حدثنا عمرو بن دينار) هكذا يوجد في النسخ هذا وأمثاله ، فينبغي أن يقرأ القارئ بعد روح قالا حدثنا زكريا ؛ لأن أبا عاصم وروحا يرويان عن زكريا ، فلو قال القارئ قال أنبأنا زكريا كان خطأ ؛ لأنه يكون محدثاً عن روح وحده وتاركاً لطريق أبي عاصم ، ومثل هذا مما يغفل عنه ، فنبهت عليه ليتفطن لأشباهه ، وينبغي أن يكتب هذا في الكتاب فيقال : (قالا حدثنا زكرياء) وإن كانوا يحذفون لفظة قال إذا كان المحدث عنه واحداً ؛ لأنه لا يلبس ، بخلاف هذا . فإن قال قائل : يجوز أن يقال هنا (قال حدثنا زكريا) ويكون المراد (قال روح) ويدل عليه أنه قال : واللفظ له قلنا : هذا محتمل ولكن الظاهر المختار ما ذكرناه أولاً ؛ لأنه أكثر فائدة لئلا يكون تاركاً لرواية أبي عاصم . والله أعلم . قوله : (عن أبي البختري) وهو بفتح الباء الموحدة وإسكان الخاء المعجمة وفتح التاء المثناة فوق ، واسمه سعيد بن عمران ، ويقال

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُؤْكَلَ .
وَحَتَّى يُوزَنَ . قَالَ : فَقُلْتُ : مَا يُوزَنُ ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ : حَتَّى
يُخَزَرَ .

* * *

٥٦ - (١٥٣٨) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ . حَدَّثَنَا

ابن أبي عمران ، ويقال ابن فيروز الكوفي الطائي مولاهم . قال هلال بن حيان :
بالمعجمة وبالموحدة ، كان من أفاضل أهل الكوفة . وقال حبيب بن
أبي ثابت الإمام الجليل : اجتمعت أنا وسعيد بن جبير وأبو البختري ، وكان
أبو البختري أعلمنا وأفقهنا ، قتل بالجماجم سنة ثلاث وثمانين . وقال ابن معين
وأبو حاتم وأبو زرعة : ثقة . وإنما ذكرت ما ذكرت فيه لأن الحاكم أبا أحمد
قال في كتابه الأسماء والكنى : أن أبا البختري هذا ليس قوياً عندهم ، ولا يقبل
قول الحاكم ؛ لأنه جرح غير مفسر ، والجرح إذا لم يفسر لا يقبل ، وقد نص
جماعات على أنه ثقة ، وقد سبق بيان هذه القاعدة في أول الكتاب . والله أعلم .
قوله : (سألت ابن عباس عن بيع النخل فقال نهى رسول الله ﷺ عن بيع
النخل حتى يأكل منه أو يؤكل منه وحتى يوزن) فقلت ما يوزن ؟ فقال
رجل عنده : حتى يحزر) وأما قوله : (يأكل أو يؤكل) فمعناه حتى يصلح
لأن يؤكل في الجملة ، وليس المراد كمال أكله ، بل ما ذكرناه ، وذلك يكون
عند بدو الصلاح . وأما تفسيره يوزن يحزر فظاهر ؛ لأن (الحزر) طريق
إلى معرفة قدره ، وكذا الوزن . وقوله : (حتى يحزر) هو بتقديم الزاى على
الراء ، أى يخرص ، ووقع في بعض الأصول بتقديم الراء وهو تصحيف ، وإن
كان يمكن تأويله لو صح . والله أعلم . وهذا التفسير عند العلماء أو بعضهم
في معنى المضاف إلى ابن عباس ؛ لأنه أقر قائله عليه ولم ينكره ، وتقريره

مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ
صَلَاحُهَا » .

* * *

٥٧ - (١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ
عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ
لَهُمَا) قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ

كَقَوْلِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ : (عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ) هُوَ بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ بِلَا يَاءٍ
بَعْدَهَا ، وَاسْمُهُ دَكِينُ بْنُ الْفَضْلِ ، وَشُرُوحُ مُسْلِمٍ كُلُّهَا سَاكِتَةٌ عَنْهُ . أَمَّا أَحْكَامُ
الْبَابِ فَإِنْ بَاعَ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بَدْوِ صَلَاحِهَا بِشَرَطِ الْقَطْعِ صَحَّ بِإِجْمَاعٍ قَالَ
أَصْحَابُنَا : وَلَوْ شَرَطَ الْقَطْعَ ثُمَّ لَمْ يَقْطَعْ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ ، وَيَلْزَمُهُ الْبَائِعُ بِالْقَطْعِ ،
فَإِنْ تَرَاضَيَا عَلَى إِبْقَائِهِ جَازٍ . وَإِنْ بَاعَهَا بِشَرَطِ التَّبْقِيَةِ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ بِإِجْمَاعٍ ؛
لَأَنَّهُ رُبَّمَا تَلَفَتِ الثَّمَرَةُ قَبْلَ إِدْرَاكِهَا فَيَكُونُ الْبَائِعُ قَدْ أَكَلَ مَالَ أَخِيهِ بِالْبَاطِلِ كَمَا
جَاءَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ ، وَأَمَّا إِذَا شَرَطَ الْقَطْعَ فَقَدْ انْتَفَى هَذَا الضَّرَرُ . وَإِنْ بَاعَهَا
مُطْلَقاً بِلَا شَرَطٍ فَمِذْهَبُنَا وَمِذْهَبُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ لِإِطْلَاقِ هَذِهِ
الْأَحَادِيثِ ، وَإِنَّمَا صَحَّحْنَاهُ بِشَرَطِ الْقَطْعِ لِلْإِجْمَاعِ ، فَخَصَصْنَا الْأَحَادِيثَ
بِالْإِجْمَاعِ فِيمَا إِذَا شَرَطَ الْقَطْعَ ، وَلِأَنَّ الْعَادَةَ فِي الثَّمَارِ الْإِبْقَاءَ فَصَارَ كَالْمَشْرُوطِ .
وَأَمَّا إِذَا بَاعَتِ الثَّمَرَةُ بَعْدَ بَدْوِ الصَّلَاحِ فَيَجُوزُ بَيْعُهَا مُطْلَقاً وَبِشَرَطِ الْقَطْعِ
وَبِشَرَطِ التَّبْقِيَةِ ، لِمَفْهُومِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَلِأَنَّ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ يَخَالِفُ مَا قَبْلُهَا
إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِهَا ، وَلِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهَا السَّلَامَةُ ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الصَّلَاحِ ،
ثُمَّ إِذَا بَاعَتْ بِشَرَطِ التَّبْقِيَةِ أَوْ مُطْلَقاً يَلْزَمُ الْبَائِعُ بِسَقَايَتِهَا إِلَى أَوَانِ الْجِذَاذِ ؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ هُوَ الْعَادَةُ فِيهَا . هَذَا مِذْهَبُنَا ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجِبُ

عُمَرَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ . وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ .

* * *

(١٥٣٩) قَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ : أَنَّ ثُبَاعَ .

* * *

شرط القطع . والله أعلم . قوله : (وعن السنبل حتى يبيض) فيه دليل لمذهب مالك والكوفيين وأكثر العلماء أنه يجوز بيع السنبل المشتد . وأما مذهبنا ففيه تفصيل فإن كان السنبل شعيراً أو ذرة أو ما في معناهما مما ترى حياته جاز بيعه . وإن كان حنطة ونحوها مما تستر حياته بالقشور التي تزال بالدياس ففيه قولان للشافعي رضي الله عنه الجديد : أنه لا يصح ، وهو أصح قوليه . والقديم : أنه يصح . وأما قبل الاشتداد فلا يصح بيع الزرع إلا بشرط القطع كما ذكرنا . وإذا باع الزرع قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط جاز تبعاً للأرض ، وكذا الثمر قبل بدو الصلاح إذا بيع مع الشجر جاز بلا شرط تبعاً . وهكذا حكم البقول في الأرض لا يجوز بيعها في الأرض دون الأرض إلا بشرط القطع ، وكذا لا يصح بيع البطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه . وفروع المسألة كثيرة ، وقد نقحت مقاصدها في روضة الطالبين وشرح المذهب ، وجمعت فيها جملاً مستكثرات . وبالله التوفيق . قوله في الحديث : (نهى البائع والمشتري) أما البائع فلأنه يريد أكل المال بالباطل ، وأما المشتري فلأنه يوافق على حرام ، ولأنه يضيع ماله وقد نهى عن إضاعة المال .

٥٨ - (١٥٣٨) وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلُهُ (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةٍ) قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ . حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَدُوَ صَلَاحُهُ . وَلَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ » .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ ، سَوَاءً .

*
* *

(١٤) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا

٥٩ - (١٥٣٩) وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ . وَالْمُرَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ ثَمَرُ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ . وَالْمُحَاقَلَةُ أَنْ يُبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمْحِ . وَابْتِكَرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ .

قَالَ : وَأَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَدُوَ صَلَاحُهُ . وَلَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ » .

وَقَالَ سَالِمٌ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالثَّمَرِ . وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ .

٦٠ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ .

* * *

٦١ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ . أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ ؛ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا . يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا .

* * *

باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا

فيه حديث ابن عمر رضى الله عنهما : (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر ورخص في بيع العرايا) وفي رواية (رخص في بيع العرية بالرطب أو التمر ولم يرخص في غير ذلك) وفي رواية (رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها من التمر) وباقي روايات الباب بمعناه ، وفيها ذكر المحاقلة والمزابنة وكراء الأرض ، وهذا تؤخره إلى بابه . وأما ألفاظ الباب فقوله : (وعن بيع التمر بالتمر) وفي رواية (لا تبتاعوا التمر بالتمر) هما في الروایتين الأول الثمر بالثاء المثناة ، والثاني التمر بالمشناة ، ومعناه الرطب بالتمر ، وليس المراد كل الثمار بالثاء ، فإن سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر . قوله : (حدثنا حجين) هو بضم الحاء وآخره نون . قوله : (رخص في بيع العرية بخرصها من التمر) هو بفتح الحاء ، وكسرها الفتح أشهر ، ومعناه بقدر ما فيها إذا صار تمرًا ، فمن فتح قال هو مصدر أى اسم للفعل ، ومن كسر قال هو اسم للشئ المخروص . قوله : (عن

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ .
قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، بِهَذَا
الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

* * *

٦٢ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَالْعَرِيَّةُ النَّخْلَةُ
تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ فَيَبِيعُونَهَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا .

* * *

٦٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ . حَدَّثَنَا
الَلَيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ .
حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ
بِخَرْصِهَا تَمْرًا .

قَالَ يَحْيَى : الْعَرِيَّةُ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ ثَمَرَ النَّخْلَاتِ لِطَعَامِ أَهْلِهِ
رُطْبًا ، بِخَرْصِهَا تَمْرًا .

* * *

٦٤ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ .
حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا .

* * *

٦٥ - (...) وحَدَّثَنَا أَبُو الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : أَنَّ تُوْخَدَ بَخْرَصِيهَا .

* * *

٦٦ - (...) وحَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ وَأَبُو كَامِلٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ . ح وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ . كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِيهَا .

* * *

٦٧ - (١٥٤٠) وحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ) ، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ) ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ . مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ

بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل ابن أبي حثمة) أما بشير فبضم الموحدة وفتح الشين ، وأما يسار فبالمشاة تحت والسين مهملة ، وهو بشير بن يسار المدني الأنصارى الحارثى مولاهم ، قال يحيى بن معين : ليس هو بأخي سليمان بن يسار . وقال محمد بن سعد : كان شيخاً كبيراً فقيهاً قد أدرك عامة أصحاب رسول الله ﷺ ، وكان قليل الحديث . وقوله : (من أهل دارهم) يعنى بنى حارثة ، والمراد بالدار المحلة . وقوله : (عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ) أى جماعة منهم ، ثم ذكر بعضهم فقال : منهم سهل بن أبي حثمة ، والبعض يطلق على القليل والكثير ،

يَبْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ . وَقَالَ : « ذَلِكَ الرَّبَا ، تِلْكَ الْمُزَابَنَةُ » إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي يَبْعِ الْعَرِيَّةِ . النَّخْلَةَ وَالنَّخْلَتَيْنِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخِرْصِهَا ثَمَرًا . يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا .

وحثمة بفتح الحاء المهملة وإسكان الثاء المثناة ، واسم أبي حثمة عبد الله ابن ساعدة ، وقيل : عامر بن ساعدة . وكنية سهل أبو يحيى ، وقيل : أبو محمد ، توفي النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين . قوله في هذا الإسناد : (حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي حدثنا سليمان يعنى ابن بلال عن يحيى هو ابن سعيد عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حثمة) في هذا الإسناد أنواع من معارف علم الإسناد وطرقه منها : أنه إسناد كله مدنيون ، وهذا نادر في صحيح مسلم ، بخلاف الكوفيين والبصريين ، فإنه كثير قدمناه في مواضع كثيرة من أوائل هذا الكتاب وبعدها بيانه . ومنها : أن فيه ثلاثة أنصارين مدنيين بعضهم عن بعض ، وهذا نادر جدًا ، وهم يحيى بن سعيد الأنصارى وبشير ، وسهل . ومنها : قوله (سليمان يعنى ابن بلال) وقوله : (يحيى وهو ابن سعيد) وقد قدمنا في الفصول التي في أول الكتاب وبعدها بيان فائدة قوله : (يعنى) وقوله : (وهو) وأن المراد أنه لم يقع في الرواية بيان نسبهما ، بل اقتصر الراوى على قوله : (سليمان ويحيى) ، فأراد مسلم بيانه ، ولا يجوز أن يقول : سليمان ابن بلال ، فإنه يزيد على ما سمعه من شيخه ، فقال : يعنى ابن بلال ، فحصل البيان من غير زيادة منسوبة إلى شيخه . ومنها : ما يتعلق بضبط الأسماء والأنساب ، وهو بشير بن يسار وقد بيناه ، والقعنبي وهو منسوب إلى جده ، وهو عبد الله بن مسلمة بن قعنب . ومنها : أن فيه رواية تابعة عن تابعي ، وهو يحيى عن بشير ، وهذا وإن كان نظائره في الحديث كثيرة فهو من معارفهم . ومنها : قوله : (عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ منهم سهل

٦٨ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا
أَبْنُ رُمَحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ،
عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرْصِهَا تَمَرًا .

* * *

٦٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ . جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ . قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ
يَقُولُ : أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مِنْ أَهْلِ دَارِهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى . فَذَكَرَ بِمِثْلِ
حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى . غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ وَأَبْنَ الْمُثَنَّى
جَعَلَا (مَكَانَ الرَّبَا) الزَّيْنِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : الرَّبَا .

* * *

ابن أبي حثمة) فيه أنه يجوز إذا سمع من جماعة ثقات جاز أن يحذف بعضهم
ويروى عن بعض ، وقد تقدم بيان هذا وتفصيله مبسوطاً في الفصول . والله
أعلم . قوله : (فذكر بمثل حديث سليمان بن بلال) الذاكر هو الثقفى الذى
هو فى درجة سليمان بن بلال ، وإنما ذكرت هذا وإن كان ظاهراً لأنه قد يغلط
فيه ، بل قد غلط فيه . قوله : (غير أن إسحاق وابن مشى جعلاً مكان الربا
الزبن ، وقال ابن أبي عمر : الربا) يعنى أن ابن أبي عمر رفيق إسحاق وابن مشى
قال فى روايته (ذلك الربا) كما سبق فى رواية سليمان بن بلال ، وأما إسحاق
وابن مشى فقالا : (ذلك الزبن) وهو بفتح الزاى وإسكان الموحدة وبعدها
نون ، وأصل الزبن الدفع ، ويسمى هذا العقد مزابنة ، لأنهم يتدافعون فى

(...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ نُمَيْرٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ
سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . نَحْوَ حَدِيثِهِمْ .

* * *

٧٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ .
قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ . حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ
مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ ؛ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَثْمَةَ
حَدَّثَاهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ . الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ . إِلَّا
أَصْحَابَ الْعَرَايَا . فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ .

* * *

٧١ - (١٥٤١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبٍ . حَدَّثَنَا
مَالِكٌ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) . قَالَ : قُلْتُ
لِمَالِكٍ : حَدَّثَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحُصَيْنِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ (مَوْلَى ابْنِ أَبِي
أَحْمَدَ) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ
الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ (يَشْكُ دَاوُدُ

مَخَاصِمَتِهِمْ بِسَبَبِهِ لِكَثْرَةِ الْغَرَرِ وَالْخَطَرِ . قَوْلُهُ : (مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ) بِالْحَاءِ .
قَوْلُهُ : (عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ) قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ : أَبُو سُفْيَانَ
هَذَا مِنْ لَا يَعْرِفُ اسْمَهُ ، قَالَ : وَيُقَالُ مَوْلَى أَبِي أَحْمَدَ ، وَابْنُ أَبِي أَحْمَدَ ، هُوَ
مَوْلَى لِبْنَى عَبْدِ الْأَشْهَلِ ، يُقَالُ : كَانَ لَهُ انْقِطَاعٌ إِلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ بْنِ جَحْشٍ
فَنَسَبَ إِلَى وَلَائِهِمْ ، وَهُوَ مَدَنِي ثِقَةٌ قَوْلُهُ : (خَمْسَةُ أَوْسُقٍ) هِيَ جَمْعُ (وَسُقٍ)

قَالَ : خُمْسَةٌ أَوْ دُونَ خُمْسَةٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

* * *

٧٢ - (١٥٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ . وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا . وَبَيْعُ الْكَرَمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا .

* * *

٧٣ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ ، بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا ، وَبَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا ، وَبَيْعِ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا .

* * *

بفتح الواو ويقال بكسرهما ، والفتح أفصح . ويقال في الجمع أيضاً (أو ساق) و (وسوق) قال الهروي : كل شيء حملته فقد وسقته . وقال غيره : الوسق ضم الشيء بعضه إلى بعض . وأما قدر الوسق فهو ستون صاعاً ، والصاع خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى . وأما (العرايا) فواحدتها (عرية) بتشديد الياء ، كمطية ومطايا ، وضحية وضحايا ، مشتقة من التعرى وهو التجرد ؛ لأنها عريت عن حكم باقي البستان . قال الأزهرى والجمهور : هي فعيلة بمعنى فاعلة ، وقال الهروي وغيره : فعيلة بمعنى مفعولة ، من عراه يعروه إذا أتاه وتردد إليه ؛ لأن صاحبها يتردد إليها وقيل : سميت بذلك لتخلي صاحبها الأول عنها

(...) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

* * *

٧٤ - (...) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى . قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ . وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا . وَيَبِيعُ الزَّرْبِيبُ بِالْعَنْبِ كَيْلًا . وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرْصِهِ .

* * *

٧٥ - (...) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ) عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ . وَالْمُرَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُءُوسِ النَّخْلِ بِثَمَرٍ ، بِكَيْلٍ مُسَمًّى . إِنْ زَادَ فَلَيْ ، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَى .

* * *

(...) وحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ . حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

* * *

٧٦ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنِي

مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ :
 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ : أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطِهِ ، إِنْ كَانَتْ
 نَخْلًا ، بِثَمَرٍ كَيْلًا . وَإِنْ كَانَ كَرْمًا ، أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا . وَإِنْ
 كَانَ زَرْعًا ، أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ . نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ .
 وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ : أَوْ كَانَ زَرْعًا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . حَدَّثَنِي
 يُونُسُ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ . أَخْبَرَنِي
 الضَّحَّاكُ . ح وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ .
 حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ . كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوُ
 حَدِيثِهِمْ .

*
* *

من بين سائر نخله ، وقيل غير ذلك . والله أعلم . قوله : (نهى رسول الله ﷺ
 عن بيع الثمر بالتمر ورخص في العرايا تباع بخرصها) فيه تحريم بيع الرطب بالتمر ،
 وهو المزابنة كما فسرته في الحديث مشتقة من الزبن وهو المخاصمة والمدافعة . وقد
 اتفق العلماء على تحريم بيع الرطب بالتمر في غير العرايا ، وأنه ربا ، وأجمعوا أيضا
 على تحريم بيع العنب بالزيب ، وأجمعوا أيضا على تحريم بيع الحنطة في سنبها
 صافية ، وهي المحاقلة ، مأخوذة من الحقل ، وهو الحرث وموضع الزرع ،
 وسواء عند جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر أو مقطوعاً . وقال
 أبو حنيفة : إن كان مقطوعاً جاز بيعه بمثله من اليابس . وأما العرايا فهي أن

يخرص الخارص نخلات فيقول هذا الرطب الذى عليها إذا ييس تجيء منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً فيبيعه صاحبه لإنسان بثلاثة أوسق تمر ، ويتقاضان فى المجلس ، فيسلم المشتري التمر ، ويسلم بائع الرطب الرطب بالتخلية ، وهذا جائز فيما دون خمسة أوسق ، ولا يجوز فيما زاد على خمسة أوسق . وفى جوازه فى خمسة أوسق قولان للشافعى أصحابهما : لا يجوز ؛ لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب ، وجاءت العرايا رخصة ، وشك الراوى فى خمسة أوسق أو دونها ، فوجب الأخذ باليقين وهو دون خمسة أوسق ، وبقيت الخمسة على التحريم . والأصح أنه يجوز ذلك للفقراء والأغنياء ، وأنه لا يجوز فى غير الرطب والعنب من الثمار ، وفيه قول ضعيف أنه يختص بالفقراء ، وقول أنه لا يختص بالرطب والعنب هذا تفصيل مذهب الشافعى فى العرية ، وبه قال أحمد وآخرون ، وتأولها مالك وأبو حنيفة على غير هذا . وظواهر الأحاديث ترد تأويلهما . قوله : (رخص فى بيع العرية بالرطب أو التمر ولم يرخص فى غير ذلك) فيه دلالة لأحد أوجه أصحابنا أنه يجوز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض ، والأصح عند جمهورهم بطلانه ، وتأولون هذه الرواية على أن (أو) للشك لا للتخيير والإباحة ، بل معناه رخص فى بيعها بأحد النوعين ، وشك فيه الراوى ، فيحمل على أن المراد التمر كما صرح به فى سائر الروايات .

(١٥) باب من باع نخلاً عليها ثمر

٧٧ - (١٥٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ ، فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » .

* * *

باب من باع نخلاً عليها ثمر

قوله ﷺ : (من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع) قال أهل اللغة : يقال أبرت النخل أبره أبراً بالتخفيف ، كأكلته أكلاً ، وأبرته بالتشديد أوبره تأبيراً ، كعلمته أعلمه تعليماً ، وهو أن يشق طلع النخلة ليدر فيه شيء من طلع ذكر النخل ، والإبار هو شقه سواء حط فيه شيء أو لا ، ولو تأبرت بنفسها أى تشققت فحكمها فى البيع حكم المؤبرة بفعل الآدمى ، هذا مذهبنا . وفى هذا الحديث جواز الإبار للنخل وغيره من الثمار وقد أجمعوا على جوازه . وقد اختلف العلماء فى حكم بيع النخل المبيعة بعد التأبير وقبله ، هل تدخل فيه الثمرة عند إطلاق بيع النخلة من غير تعرض للثمرة بنفى ولا إثبات ؟ فقال مالك : والشافعى ، والليث ، والأكثر : إن باع النخلة بعد التأبير فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المشتري ، بأن يقول : اشتريت النخلة بثمرتها هذه . وإن باعها قبل التأبير فثمرتها للمشتري ، فإن شرطها البائع لنفسه جاز عند الشافعى والأكثرين . وقال مالك : لا يجوز شرطها للبائع ، وقال أبو حنيفة : هى للبائع قبل التأبير وبعده عند الإطلاق ، وقال ابن أبى ليلي : هى للمشتري قبل التأبير وبعده . فأما الشافعى والجمهور فأخذوا فى المؤبرة بمنطوق الحديث ، وفى غيرها بمفهومه ، وهو دليل الخطاب ، وهو حجة

٧٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَيَّمَا نَخْلٍ اشْتَرَيْتَ أَصُولَهَا وَقَدْ أُبْرَتْ ، فَإِنَّ ثَمَرَهَا لِلَّذِي أُبْرَهَا . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الَّذِي اشْتَرَاهَا » .

* * *

٧٩ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَيَّمَا أَمْرٍ أُبْرَ نَخْلًا ، ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا ، فَلِلَّذِي أُبْرَ ثَمَرُ النَّخْلِ . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ . ح وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ . كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوُهُ .

* * *

عندهم . وأما أبو حنيفة فأخذ بمنطوقه في المؤبرة ، وهو لا يقول بدليل الخطاب ، فألحق غير المؤبرة بالمؤبرة . واعترضوا عليه بأن الظاهر يخالف المستتر في حكم التبعية في البيع ، كما أن الجنين يتبع الأم في البيع ، ولا يتبعها الولد المنفصل . وأما ابن أبي ليلى فقله باطل منابذ لصريح السنة ، ولعله لم

٨ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَحٍ .
 قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ
 ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 عُمَرَ . قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ ابْتَاعَ نَحْلًا
 بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَثَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ . وَمَنْ
 ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » .

* * *

يبلغه الحديث . والله أعلم . قوله ﷺ : (ومن ابتاع عبداً فماله للذي باعه
 إلا أن يشترط المبتاع) هكذا روى هذا الحكم البخارى ومسلم من رواية سالم
 عن أبيه ابن عمر ، ولم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر ، ولا يضر
 ذلك فسالمة ثقة ، بل هو أجل من نافع ، فزيادته مقبولة . وقد أشار النسائى
 والدارقطنى إلى ترجيح رواية نافع ، وهذه إشارة مردودة . وفي هذا الحديث
 دليل لمالك وقول الشافعى القديم أن العبد إذا ملكه سيده مالاً ملكه ، لكنه إذا باعه
 بعد ذلك كان ماله للبائع إلا أن يشترط المشتري ، لظاهر هذا الحديث . وقال
 الشافعى فى الجديد ، وأبو حنيفة : لا يملك العبد شيئاً أصلاً ، وتأولوا الحديث
 على أن المراد أن يكون فى يد العبد شئ من مال السيد ، فأضيف ذلك المال
 إلى العبد للاختصاص والانتفاع لا للملك ، كما يقال جل الدابة وسرج الفرس ،
 وإلا فإذا باع السيد العبد فذلك المال للبائع ؛ لأنه ملكه إلا أن يشترطه المبتاع
 فيصح ؛ لأنه يكون قد باع شيئين العبد والمال الذى فى يده بضمن واحد ، وذلك
 جائز ، قالا : ويشترط الاحتراز من الربا . قال الشافعى : فإن كان المال دراهم
 لم يجز بيع العبد وتلك الدراهم بدراهم ، فكذا إن كان دنائير لم يجز بيعها
 بذهب ، وإن كان حنطة لم يجز بيعها بحنطة . وقال مالك : يجوز أن يشترط

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ . حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ . بِمِثْلِهِ .

*

* *

(١٦) باب النهي عن المحاقلة والمزابنة ، وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين

٨١ - (١٥٣٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالُوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ

المشتري وإن كان دراهم والثلث دراهم ، وكذلك في جميع الصور لإطلاق الحديث ، قال : وكأنه لاحصة للمال من الثمن . وفي هذا الحديث دليل للأصح عند أصحابنا أنه إذا باع العبد أو الجارية وعليه ثيابه لم تدخل في البيع ، بل تكون للبائع إلا أن يشترطها المتباع ؛ لأنه مال في الجملة . وقال بعض أصحابنا : تدخل ، وقال بعضهم : يدخل سائر العورة فقط . والأصح : أنه لا يدخل سائر العورة ولا غيره لظاهر هذا الحديث ، ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب . والله أعلم .

عُيِّنَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ :
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ . وَعَنْ يَبْعِ
الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ . وَلَا يُبَايَعُ إِلَّا بِالْذِّينَارِ وَالذَّرْهَمِ . إِلَّا

باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة وبيع الثمرة

قبل بدو صلاحها وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين

أما المحاقلة والمزابنة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها فسبق بيانها في الباب
الماضي . وأما المخابرة فهي والمزارعة متقاربتان ، وهما المعاملة على الأرض ببعض
ما يخرج منها من الزرع ، كالثلث والربع وغير ذلك من الأجزاء المعلومة ، لكن
في المزارعة يكون البذر من مالك الأرض ، وفي المخابرة يكون البذر من العامل .
هكذا . قاله جمهور أصحابنا ، وهو ظاهر نص الشافعي . وقال بعض أصحابنا
وجماعة من أهل اللغة وغيرهم : هما بمعنى ، قالوا : والمخابرة مشتقة من الخبر
وهو الأكار أي الفلاح . هذا قول الجمهور ، وقيل مشتقة من الخبار ، وهي
الأرض اللينة ، وقيل من الخبرة وهي النصيب ، وهي بضم الخاء . وقال
الجوهرى : قال أبو عبيد : هي النصيب من سمك أو لحم ، يقال : تخبروا خبرة
إذا اشتروا شاة فذبحوها واقتسموا لحمها . وقال ابن الأعرابي : مأخوذة من
خير ؛ لأن أول هذه المعاملة كان فيها . وفي صحة المزارعة والمخابرة خلاف
مشهور للسلف ، وسنوضحه في باب بعده إن شاء الله تعالى . وأما النهي عن
بيع المعاومة وهو بيع السنين فمعناه أن يبيع ثمر الشجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر ،
فيسمى بيع المعاومة وبيع السنين ، وهو باطل بالإجماع . نقل الإجماع فيه ابن
المنذر وغيره لهذه الأحاديث ؛ لأنه يبيع غرر ، ولأنه يبيع معدوم ومجهول غير
مقدور على تسليمه وغير مملوك للعاقد . والله أعلم . قوله : (نهى عن بيع الثمر

العرايا .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ . أَخْبَرَنَا
ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُمَا سَمِعَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ .

* * *

٨٢ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ . أَخْبَرَنَا
مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ الْجَزَرِيُّ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ
وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ . وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعَمَ . وَلَا تُبَاعَ إِلَّا
بِالدَّرَاهِمِ وَالْدِّنَانِيرِ . إِلَّا الْعَرَايَا .

قَالَ عَطَاءٌ : فَسَّرَ لَنَا جَابِرٌ قَالَ : أَمَّا الْمُخَابَرَةُ فَالْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ
يُدْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَنْفِقُ فِيهَا ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ . وَزَعَمَ
أَنَّ الْمُزَابَنَةَ بَيْعُ الرُّطَبِ فِي النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا . وَالْمُحَاقَلَةُ فِي
الزَّرْعِ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ . يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبِّ كَيْلًا .

* * *

حتى يبدو صلاحه ولا يباع إلا بالدينار والدرهم إلا العرايا (معناه لا يباع
الرطب بعد يبدو صلاحه بتمر ، بل يباع بالدينار والدرهم وغيرهما . والممتنع
إنما هو بيعه بالتمر ، إلا العرايا فيجوز بيع الرطب فيها بالتمر بشرطه السابق في
بابه . قوله : (نهى عن بيع الثمرة حتى تطعم) هو بضم التاء وكسر العين ،

٨٣ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ . كِلَاهُمَا عَنْ زَكَرِيَّا . قَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ (وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ . وَأَنَّ تُشْتَرَى النَّخْلُ حَتَّى تُشَقَّ . (وَالْإِشْقَاهُ أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرَّ أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ) وَالْمُحَاقَلَةُ أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ . وَالْمُزَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ النَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ التَّمْرِ . وَالْمُخَابَرَةُ الثُّلُثُ وَالرُّبْعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ .

قَالَ زَيْدٌ : قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ : أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

* * *

٨٤ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ . حَدَّثَنَا بِهِزٌ . حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَابَرَةِ . وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُشَقَّ .

قَالَ : قُلْتُ لِسَعِيدٍ : مَا تُشَقِّحُ ؟ قَالَ : تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ وَيُؤْكَلُ

أى يبدو صلاحها وتصير طعاماً طيباً أكلها . قوله : (نهى وأن يشتري النخل حتى يشقه والإشقاه أن يحمر أو يصفر) وفى رواية (حتى تشقح) بالحاء هو بضم التاء وإسكان الشين فيهما وتخفيف القاف ، ومنهم من فتح الشين

منها .

* * *

٨٥ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغُبَرِيِّ (وَاللَّفْظُ لِعَبْدِ اللَّهِ) قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ . حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ وَالْمُخَابَرَةِ (قَالَ أَحَدُهُمَا : بَيْعُ السِّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ) وَعَنِ الثَّنِيَا وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا .

* * *

في (تشقه) وهما جائزان (تشقه وتشقح) ومعناها واحد . ومنهم من أنكر (تشقه) وقال : المعروف بالحاء ، والصحيح جوازهما . وقيل : إن الهاء بدل من الحاء كما قالوا : مدحه ومدده . وقد فسر الراوى (الإشقاء ، والإشقاخ) بالاحمرار والاصفرار . قال أهل اللغة : ولا يشترط في ذلك حقيقة الاصفرار والاحمرار ، بل ينطلق عليه هذا الاسم إذا تغير يسيراً إلى الحمرة أو الصفرة . قال الخطابي : الشقحة لون غير خالص الحمرة أو الصفرة ، بل هو تغير إليهما في كمودة . قوله : (سليم بن حيان) بفتح السين ، وحيان بالمشاة ، و (سعيد ابن مينا) بالمد والقصر . قوله : (نهى عن الثنيا) هي استثناء ، والمراد الاستثناء في البيع . وفي رواية الترمذى وغيره بإسناد صحيح (نهى عن الثنيا إلا أن يعلم) والثنيا المبطللة للبيع قوله : بعثك هذه الصبرة إلا بعضها ، وهذه الأشجار أو الأغنام أو الثياب ونحوها إلا بعضها ، فلا يصح البيع ؛ لأن المستثنى مجهول . فلو قال : بعثك هذه الأشجار ، إلا هذه الشجرة أو هذه الشجرة إلا ربعا ، أو الصبرة إلا ثلثها ، أو بعثك بألف إلا درهما وما أشبه ذلك من

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ .
 قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ) عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ
 أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ :
 بَيْعُ السِّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ .

* * *

٨٦ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . حَدَّثَنَا
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ . حَدَّثَنَا رِبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ . قَالَ :
 سَمِعْتُ عَطَاءً عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . وَعَنْ بَيْعِهَا السِّنِينَ . وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى
 يَطِيبَ .

*

* *

الثنيا المعلومة صح البيع باتفاق العلماء . ولو باع الصبرة إلا صاعاً منها فالبيع
 باطل عند الشافعي وأبي حنيفة ، وصحح مالك أن يستثنى منها ما لا يزيد
 على ثلثها . أما إذا باع ثمرة نخلات فاستثنى من ثمرة عشرة أصع مثلاً للبائع
 فمذهب الشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع . وقال مالك وجماعة
 من علماء المدينة : يجوز ذلك ما لم يزد على قدر ثلث الثمرة . قوله : (حدثنا
 أبو الوليد المكي عن جابر) وفي رواية أخرى (سعيد بن ميناء عن جابر)
 قال ابن أبي حاتم : أبو الوليد هذا اسمه يسار . قال عبد الغني : هذا غلط ،
 إنما هو سعيد بن ميناء المذكور باسمه في الرواية الأخرى ، وقد بينه البخاري
 في تاريخه .

(١٧) باب كراء الأرض

٨٧ - (...) وحدثني أبو كامل الجحدرى . حدثنا حماد (يعنى ابن زيد) عن مطر الوراق ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض .

* * *

٨٨ - (...) وحدثنا عبد بن حميد . حدثنا محمد بن الفضل . (لقبه عارم ، وهو أبو النعمان السدوسى) . حدثنا مهدي بن ميمون . حدثنا مطر الوراق عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من كانت له أرض فليزرعها . فإن لم يزرعها فليزرعها أخاه » .

* * *

٨٩ - (...) حدثنا الحكم بن موسى . حدثنا هقل (يعنى ابن زياد) عن الأوزاعى ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله .

باب كراء الأرض

قوله : (عن جابر قال نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض) وفى رواية (من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يستطع وعجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ولا يؤاجرها إياه) وفى رواية (من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه

قَالَ : كَانَ لِرَجَالٍ فُضُولٌ أَرْضِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلٌ أَرْضٍ فَلْيُزْرِعْهَا
أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ . فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ » .

* * *

٩٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ
مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ . حَدَّثَنَا خَالِدٌ . أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ
الْأَخْنَسِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِلأَرْضِ أَجْرٌ أَوْ حَظٌّ .

* * *

٩١ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا . فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرِعَهَا ، وَعَجَزَ
عَنْهَا ، فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ . وَلَا يُؤَاجِرْهَا إِيَّاهُ » .

* * *

٩٢ - (...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ . قَالَ :
سَأَلَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَطَاءً فَقَالَ : أَخَذْتُكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ،
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا ، أَوْ لِيُزْرِعْهَا
أَخَاهُ ، وَلَا يُكْرِهَا » قَالَ : نَعَمْ .

* * *

٩٣ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو ، عَنْ جَابِرٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ الْمُخَابَرَةِ .

* * *

٩٤ - (...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ . حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاء . قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيُزْرِعْهَا ، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ . وَلَا تَبِيعُوهَا » فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ : مَا قَوْلُهُ : وَلَا تَبِيعُوهَا ؟ يَعْنِي الْكَرَاءَ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

* * *

٩٥ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : كُنَّا نُخَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَضُصِبُ مِنَ الْقَصْرِى وَمِنْ كَذَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُحْرِثْهَا أَخَاهُ . وَإِلَّا فَلْيَدَعْهَا » .

* * *

٩٦ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى . جَمِيعًا عَنْ ابْنِ وَهْبٍ . قَالَ ابْنُ عِيسَى : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ . حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ ؛ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ . قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ

الْأَرْضَ بِالثُّلُثِ أَوْ الرَّبْعِ . بِالْمَازِيَّاتِ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا . فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ . فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكْهَا » .

* * *

٩٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ . حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ . حَدَّثَنَا أَبُو سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَهَبْهَا أَوْ لِيُعْرِهَا » .

* * *

٩٨ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَّابِ . حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُزْرِعْهَا رَجُلًا » .

* * *

٩٩ - (...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ . حَدَّثَنَا ابْنُ

ولا يكرها) وفي رواية (نهى عن المخاربة) وفي رواية (فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا تبيعوها) وفسره الراوى بالكراء ، وفي رواية (فليزرعها أو فليحرثها أخاه وإلا فليدعها) وفي رواية (كنا نأخذ الأرض بالثلث والرابع بالمازيئات فقام رسول الله ﷺ في ذلك فقال : من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يزرعها فليمنحها أخاه فإن لم يمنحها فليمسكها) وفي رواية (من كانت له أرض فليهبها أو ليعرها) وفي رواية (نهى عن بيع أرض بيضاء سنتين أو ثلاثاً) وفي رواية

وَهَبَ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو (وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ) ؛ أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ ؛
 أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ ، عَنْ
 جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ .
 قَالَ بُكَيْرٌ : وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : كُنَّا نُكْرِي
 أَرْضَنَا ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ .

* * *

١٠٠ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ
 عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ
 الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ سَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا .

* * *

١٠١ - (...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي
 شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
 عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ ، عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : نَهَى
 النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ السَّنِينَ .
 وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : عَنْ يَعْرِ الثَّمَرِ سِنِينَ .

* * *

١٠٢ - (١٥٤٤) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ . حَدَّثَنَا
 أَبُو تَوْبَةَ . حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

« مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ . فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ » .

* * *

١٠٣ - (١٥٣٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ . حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ؛ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ نَعِيمٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْحُقُولِ . فَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : الْمَزَابِنَةُ الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ . وَالْحُقُولُ كِرَاءُ الْأَرْضِ .

* * *

١٠٤ - (١٥٤٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ) عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ .

* * *

١٠٥ - (١٥٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ؛ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ . وَالْمَزَابِنَةُ اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ فِي رُغُوسِ النَّخْلِ . وَالْمُحَاقَلَةُ كِرَاءُ الْأَرْضِ .

* * *

١٠٦ - (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ
(قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ)
عَنْ عَمْرِو . قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَبْرِ
بَأْسًا . حَتَّى كَانَ عَامُ أَوَّلَ . فَرَعَمَ رَافِعٌ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ .

* * *

١٠٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ . قَالَا :
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ) عَنْ أَيُّوبَ . ح وَحَدَّثَنَا
إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . كُلُّهُمَا عَنْ
عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ
عُيَيْنَةَ : فَتَرَكَنَاهُ مِنْ أَجْلِهِ .

* * *

١٠٨ - (...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ
أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ . قَالَ : قَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَقَدْ
مَنَعَنَا رَافِعٌ نَفْعَ أَرْضِنَا .

* * *

(نهى عن الحقول) وفسره جابر بكرة الأرض ، ومثله من رواية أبي سعيد
الخدري . وفي رواية ابن عمر (كنا نكرى أرضنا ثم تركنا ذلك حين سمعنا
حديث رافع بن خديج) وفي رواية عنه (كنا لا نرى بالخبر بأساً حتى كان
عام أول فزعم رافع أن نبي الله ﷺ نهى عنه) وفي رواية عن نافع (أن

١٠٩ - (...) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَفِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ . حَتَّى بَلَغَهُ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ ؛ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يُحَدِّثُ فِيهَا بِنَهْيِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَأَنَا مَعَهُ . فَسَأَلَهُ فَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ . فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدُ .

وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْهَا ، بَعْدُ ، قَالَ : زَعَمَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا .

* * *

(...) وحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ . ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ . كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُلَيَّةَ : قَالَ : فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ . فَكَانَ لَا يُكْرِيهَا .

* * *

١١٠ - (...) وحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا

ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد النبي ﷺ وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان وصدراً من خلافة معاوية ثم بلغه آخر خلافة معاوية أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهي عن النبي ﷺ فدخل عليه وأنا معه فسأله فقال كان رسول الله ﷺ ينهى عن كراء المزارع فتركها ابن عمر (وفي رواية عن حنظلة بن قيس

عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ . قَالَ : ذَهَبْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ . حَتَّى أَتَاهُ بِالْبَلَاطِ . فَأَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . قَالَا : حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ . أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ زَيْدٍ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ أَتَى رَافِعًا . فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

* * *

١١١ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ (يَعْنِي ابْنَ حَسَنِ بْنِ يَسَارٍ) . حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ . قَالَ : فَنَبِيَّ حَدِيثًا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ . قَالَ : فَأَنْطَلَقَ بِي مَعَهُ إِلَيْهِ . قَالَ : فَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ ، ذَكَرَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . قَالَ : فَتَرَكَهُ ابْنُ عُمَرَ فَلَمْ يَأْجُرْهُ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ . حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : فَحَدَّثَهُ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

* * *

.....

قال : (سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق فقال : لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد النبي ﷺ بما على الماذيانات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ، ويسلم هذا ويهلك هذا ، فلم يكن للناس كراء فلذلك زجر عنه ، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به) وفي رواية (كنا نكرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهانا عن ذلك وأما الورق فلم ينهنا) وفي رواية عن عبد الله ابن معقل بالعين المهملة والقاف قال : (زعم ثابت يعني ابن الضحاك أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة وقال لا بأس به) . أما (الماذيانات) فبدال معجمة مكسورة ثم ياء مثناة تحت ثم ألف ثم نون ثم ألف ثم مثناة فوق ، هذا هو المشهور ، وحكى القاضى عن بعض الرواة فتح الذال فى غير صحيح مسلم ، وهى مسایل المياه . وقيل : ما ينبت على حافى مسيل الماء ، وقيل : ما ينبت حول السواقى ، وهى لفظة معربة ليست عربية . وأما قوله : (وأقبال) فبفتح الهمزة ، أى أوائلها ورؤسها . (والجداول) جمع جدول ، وهو النهر الصغير كالساقية . وأما الربيع فهو الساقية الصغيرة وجمعه أربعاء كنبى وأنبياء ، وربعان كصبى وصبيان . ومعنى هذه الألفاظ أنهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها ببذر من عنده على أن يكون لملك الأرض ما ينبت على الماذيانات ، وأقبال الجداول ، أو هذه القطعة والباقى للعامل ، فهوا عن ذلك لما فيه من الغرر ، فربما هلك هذا دون ذاك وعكسه . واختلف العلماء فى كراء الأرض ، فقال طاوس والحسن البصرى : لا يجوز بكل حال سواء أكرهاها بطعام أو ذهب أو فضة أو بجزء من زرعها ، لإطلاق حديث النهى عن كراء الأرض . وقال الشافعى وأبو حنيفة وكثيرون : تجوز إيجارتها بالذهب والفضة ، وبالطعام والثياب ، وسائر الأشياء ، سواء كان من جنس ما يزرع فيها أم من غيره ، ولكن لا تجوز إيجارتها بجزء ما يخرج منها كالثلث والرابع وهى

.....

المخابرة ، ولا يجوز أيضاً أن يشترط له زرع قطعة معينة . وقال ربيعة : يجوز بالذهب والفضة فقط . وقال مالك : يجوز بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام . وقال أحمد ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وجماعة من المالكية ، وآخرون : تجوز إيجارها بالذهب والفضة ، وتجوز المزارعة بالثلث والربع وغيرهما . وبهذا قال ابن شريح ، وابن خزيمة ، والخطابي ، وغيرهم من محققى أصحابنا ، وهو الراجح المختار ، وسنوضحه فى باب المساقاة إن شاء الله تعالى .

فأما طاوس والحسن فقد ذكرنا حجتهما ، وأما الشافعى وموافقه فاعتمدوا بصريح رواية رافع بن خديج ، وثابت بن الضحاك السابقين فى جواز الإجارة بالذهب والفضة ونحوهما وتأولوا أحاديث النهى تأويلين أحدهما : حملها على إيجارها بما على الماذينات ، أو بزرع قطعة معينة ، أو بالثلث والربع ونحو ذلك ، كما فسر الرواة فى هذه الأحاديث التى ذكرناها . والثانى : حملها على كراهة التنزىة والإرشاد إلى إيجارها ، كما نهى عن بيع الغرر نهى تنزىة ، بل يتواهبونه ونحو ذلك . وهذان التأويلان لا بد منهما أو من أحدهما للجمع بين الأحاديث .

وقد أشار إلى هذا التأويل الثانى البخارى وغيره ، ومعناه عن ابن عباس . والله أعلم . قوله ﷺ : (أو ليزرعها أخاه) أى يجعلها مزرعة له ، ومعناه يعيره إياها بلا عوض ، وهو معنى الرواية الأخرى (فليمنحها أخاه) بفتح الياء والنون ، أى يجعلها منيحة أى عارية . وأما (الكراء) فممدود ، ويكرى بضم الياء . قوله : (فتصيب من القصرى) هو بقاف مكسورة ثم صاد مهملة ساكنة ثم راء مكسورة ثم ياء مشددة على وزن القبطى ، هكذا ضبطناه ، وكذا ضبطه الجمهور وهو المشهور . قال القاضى : هكذا روينا عن أكثرهم ، وعن الطبرى بفتح القاف والراء مقصورة ، وعن ابن الخزاعى بضم القاف مقصورة ، قال : الصواب الأول ، وهو مابقى من الحب فى السنبلى بعد الدياس ، ويقال له (القصارة) بضم القاف ، وهذا الاسم أشهر من القصرى . قوله : (كنا

١١٢ - (...) وحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنُ سَعْدٍ . حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي . حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي أَرْضِيهِ . حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ : يَا ابْنَ خَدِيجٍ ! مَاذَا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ ؟ قَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ لِعَبْدِ اللَّهِ : سَمِعْتُ عَمِّي (وَكَانَا قَدْ شَهِدَا بَدْرًا) يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الدَّارِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى . ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدَثَ فِي

لا نرى بالخبر بأساً) ضبطناه بكسر الخاء وفتحها ، والكسر أصح وأشهر ، ولم يذكر الجوهري وآخرون من أهل اللغة غيره ، وحكى القاضى فيه الكسر والفتح والضم ورجح الكسر ثم الفتح ، وهو بمعنى المخابرة . قوله : (أتاه بالبلاط) هو بفتح الباء ، مكان معروف بالمدينة مبلط بالحجارة ، وهو بقرب مسجد رسول الله ﷺ . قوله : (عن نافع أن ابن عمر كان يأخذ الأرض فنبىء حديثاً عن رافع بن خديج) فذكروا في آخره (فتركه ابن عمر ولم يأخذه) هكذا هو في كثير من النسخ (يأخذ) بالخاء من الأخذ ، وفي كثير منها (يأجر) بالجيم المضمومة والراء في الموضعين . قال القاضى وصاحب المطالع : هذا هو المعروف لجمهور رواة صحيح مسلم ، قال صاحب المطالع : والأول تصحيف ، وفي بعض النسخ (يؤاجر) وهذا صحيح . قوله : (أن عبد الله ابن عمر كان يكرى أرضيه) كذا في بعض النسخ (أرضيه) بفتح الراء وكسر الضاد على الجمع ، وفي بعضها (أرضه) على الإفراد وكلاهما صحيح . قوله :

ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلِمَهُ . فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ .

*
* *

(١٨) باب كراء الأرض بالطعام

١١٣ - (١٥٤٨) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ) عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : كُنَّا نَحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَتُكْرِمُهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى . فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ عُمُومَتِي . فَقَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرٍ كَانَ لَنَا نَافِعًا . وَطَوَاعِيَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا . نَهَانَا أَنْ نَحَاقِلَ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى . وَأَمَرَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا أَوْ يَزْرِعَهَا . وَكَرِهَ كِرَاءَهَا ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ . قَالَ : كَتَبَ إِلَى يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ قَالَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ . قَالَ : كُنَّا نَحَاقِلُ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ . ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ

الْحَارِثِ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى . ح
وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ . كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ
أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي
جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، عَنْ
رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَلَمْ يَقُلْ : عَنْ بَعْضِ
عُمُومَتِهِ .

* * *

١١٤ - (...) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا
أَبُو مُسْهَرٍ . حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ . حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ
عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ ، مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، عَنْ رَافِعٍ ؛ أَنَّ
ظَهِيرَ بْنَ رَافِعٍ (وَهُوَ عَمُّهُ) قَالَ : أَتَانِي ظَهِيرٌ فَقَالَ : لَقَدْ نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرٍ كَانَ بِنَا رَافِعًا . فَقُلْتُ : وَمَا ذَاكَ ؟ مَا قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ . قَالَ : سَأَلَنِي كَيْفَ تَصْنَعُونَ

(عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ عَنْ رَافِعٍ أَنَّ ظَهِيرَ بْنَ رَافِعٍ وَهُوَ عَمُّهُ قَالَ : أَتَانِي ظَهِيرٌ فَقَالَ
لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ،
وَتَقْدِيرُهُ : عَنْ رَافِعٍ أَنَّ ظَهِيرًا عَمَّهُ حَدَّثَهُ بِحَدِيثٍ ، قَالَ رَافِعٌ فِي بَيَانِ ذَلِكَ
الْحَدِيثِ : أَتَانِي ظَهِيرٌ فَقَالَ لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَهَذَا التَّقْدِيرُ دَلٌّ عَلَيْهِ
فَحَوَى الْكَلَامَ . وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ (أَنْبَأَنِي) بَدَلِ (أَتَانِي) وَالصَّوَابُ

بِمَحَاقِلِكُمْ ؟ فَقُلْتُ : نَوَاجِرُهَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! عَلَى الرَّبِيعِ
أَوْ الْأَوْسُقِ مِنَ التَّمْرِ أَوْ الشَّعِيرِ . قَالَ : « فَلَا تَفْعَلُوا . ازرعوها .
أَوْ ازرعوها . أَوْ اْمْسِكُوها » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
مَهْدِيٍّ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ ، عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ ، عَنْ رَافِعٍ ، عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا . وَلَمْ يَذْكُرْ : عَنْ عَمِّهِ ظَهْرٍ .

*

* *

(١٩) باب كراء الأرض بالذهب والورق

١١٥ - (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى
مَالِكٍ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ ؛ أَنَّهُ
سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ ؟ فَقَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . قَالَ : فَقُلْتُ : أِبِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ؟ فَقَالَ :
أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ .

* * *

المنتظم (أتاني) من الإتيان . قوله في هذا الحديث : (نَوَاجِرُهَا يارسول الله
على الربيع أو الأوسق) هكذا هو في معظم النسخ (الربيع) وهو الساقية والنهر
الصغير . وحكى القاضي عن رواية ابن ماهان (الربع) بضم الراء وبحذف الياء ،

١١٦ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ . أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ .
 حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ . حَدَّثَنِي
 حَنْظَلَةُ بْنُ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ : سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ
 الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ؟ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ . إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ
 يُوَاجِرُونَ ، عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، عَلَى الْمَازِيَانَاتِ . وَأَقْبَالَ
 الْجَدَاوِلَ . وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ . فِيهِلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا . وَيَسْلَمُ
 هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا . فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا . فَلِذَلِكَ زَجَرَ
 عَنْهُ . فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ .

* * *

١١٧ - (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
 عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيِّ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ
 خَدِيجٍ يَقُولُ : كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا . قَالَ : كُنَّا نُكْرِى الْأَرْضَ
 عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ . فَرَبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ
 هَذِهِ . فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ . وَأَمَّا الْوَرِقُ فَلَمْ يَنْهَنَا .

* * *

(...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ
 الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ . جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ،
 بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

*
* *

(٢٠) باب في المزارعة والمواجرة

١١٨ - (١٥٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ . كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ . قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ عَنِ الْمُزَارَعَةِ ؟ فَقَالَ : أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَارَعَةِ . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : نَهَى عَنْهَا . وَقَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ . وَلَمْ يُسَمِّ عَبْدَ اللَّهِ .

* * *

١١٩ - (....) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ . أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ . قَالَ : دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الْمُزَارَعَةِ ؟ فَقَالَ : زَعَمَ ثَابِتٌ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَارَعَةِ . وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ . وَقَالَ : « لَا بَأْسَ بِهَا » .

*

* *

(٢١) باب الأرض تمنح

١٢٠ - (١٥٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو ؛ أَنَّ مُجَاهِدًا قَالَ لِطَاوُسٍ : انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ

رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ . فَاسْمَعْ مِنْهُ الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .
 قَالَ : فَاَنْتَهَرَهُ . قَالَ : إِنِّي وَاللَّهِ ! لَوْ أَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى
 عَنْهُ مَا فَعَلْتُهُ . وَلَكِنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُمْ (يَعْنِي ابْنَ
 عَبَّاسٍ) ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَأَنْ يَمْنَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ
 أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا » .

* * *

١٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ
 عَمْرِو ، وَابْنِ طَاوُسٍ عَنْ طَاوُسٍ ؛ أَنَّهُ كَانَ يُخَابِرُ . قَالَ عَمْرُو :
 فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! لَوْ تَرَكْتَ هَذِهِ الْمُخَابَرَةَ فَإِنَّهُمْ
 يَزْعُمُونَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ . فَقَالَ : أَيْ عَمْرُو !
 أَخْبَرَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ (يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ) ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ
 عَنْهَا . إِنَّمَا قَالَ : « يَمْنَحُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا
 خَرْجًا مَعْلُومًا » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ . ح
 وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . جَمِيعًا عَنْ

وهو أيضاً صحيح . قوله : (أن مجاهداً قال لطاوس : انطلق بنا إلى ابن رافع
 ابن خديج فاسمع منه الحديث عن أبيه) روى (فاسمع) بوصل الهمزة مجزوماً
 على الأمر ، وبقطعها مرفوعاً على الخبر ، وكلاهما صحيح ، والأول أجود .
 قوله ﷺ : (يأخذ عليها خرجاً) أى أجرة . والله أعلم .

وَكَيْعٍ ، عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ
عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ
مُوسَى عَنْ شَرِيكِ ، عَنْ شُعْبَةَ . كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ
طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . نَحْوَ حَدِيثِهِمْ .

* * *

١٢٢ - (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ
(قَالَ عَبْدٌ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) .
أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قَالَ : « لَأَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ
عَلَيْهَا كَذًا وَكَذَا » (لِشَيْءٍ مَعْلُومٍ) .
قَالَ : وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هُوَ الْحَقْلُ . وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ
الْمُحَاقَلَةُ .

* * *

١٢٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ .
أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو عَنْ
زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَإِنَّهُ أَنْ
يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ » .

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢ - كتاب المساقاة والمزارعة

(١) باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع

١ - (١٥٥١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ) قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ .

* * *

٢ - (...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ (وَهُوَ ابْنُ مُسْهِرٍ) . أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ : أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ . فَكَانَ يُعْطَى أَزْوَاجُهُ كُلُّ سَنَةٍ مِائَةً وَسَقَى : ثَمَانِينَ وَسَقَا

كتاب المساقاة والمزارعة

قوله : (أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر

مِنْ تَمْرٍ ، وَعِشْرِينَ وَسْقًا مِنْ شَعِيرٍ . فَلَمَّا وَلَّى عُمَرُ قَسَمَ خَيْرٌ .
 خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنْ يُقَطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ وَالْمَاءُ ، أَوْ يَضْمَنَ
 لَهُنَّ الْأَوْسَاقُ كُلُّ عَامٍ . فَاخْتَلَفْنَ . فَمِنْهُنَّ مَنْ اخْتَارَ الْأَرْضَ
 وَالْمَاءَ . وَمِنْهُنَّ مَنْ اخْتَارَ الْأَوْسَاقَ كُلِّ عَامٍ . فَكَانَتْ عَائِشَةُ
 وَحَفْصَةُ مِمَّنْ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ .

(أو زرع) وفي رواية (على أن يعتملوها من أموالهم ولرسول الله ﷺ شطر
 ثمرها) في هذه الأحاديث جواز المساقاة ، وبه قال مالك ، والثوري ، والليث ،
 والشافعي ، وأحمد ، وجميع فقهاء المحدثين ، وأهل الظاهر ، وجماهير العلماء .
 وقال أبو حنيفة : لا يجوز ، وتأول هذه الأحاديث على أن خير فتحت عنوة ،
 وكان أهلها عبيداً لرسول الله ﷺ فما أخذه فهو له ، وما تركه فهو له .
 واحتج الجمهور بظواهر هذه الأحاديث بقوله ﷺ : « أقرم ما أقرم الله »
 وهذا صريح في أنهم لم يكونوا عبيداً قال القاضي : وقد اختلفوا في خير هل
 فتحت عنوة أو صلحاً أو بجلاء أهلها عنها بغير قتال ؟ أو بعضها صلحاً وبعضها
 عنوة وبعضها جلا عنه أهلها ؟ أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة ؟ قال : وهذا
 أصح الأقوال ، وهي رواية مالك ومن تابعه ، وبه قال ابن عينة ، قال : وفي
 كل قول أثر مروي . وفي رواية لمسلم (أن رسول الله ﷺ لما ظهر على خير
 أراد إخراج اليهود منها وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين)
 وهذا يدل لمن قال عنوة ، إذ حق المسلمين إنما هو في العنوة . وظاهر قول
 من قال صلحاً أنهم صولحوا على كون الأرض للمسلمين . والله أعلم . واختلفوا
 فيما تجوز عليه المساقاة من الأشجار ، فقال داود : تجوز على النخل خاصة .
 وقال الشافعي : على النخل والعنب خاصة . وقال مالك : تجوز على جميع
 الأشجار ، وهو قول للشافعي . فأما داود فرآها رخصة فلم يتعد فيه المنصوص
 عليه ، وأما الشافعي فوافق داود في كونها رخصة لكن قال : حكم العنب حكم

٣ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ .
 حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ
 خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ ثَمَرٍ . وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ
 حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ مُسْهَرٍ . وَلَمْ يَذْكُرْ : فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِنْ
 اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ . وَقَالَ : خَيْرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقْطَعَ
 لَهُنَّ الْأَرْضُ . وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ .

النخل في معظم الأبواب ، وأما مالك فقال : سبب الجواز الحاجة والمصلحة ،
 وهذا يشمل الجميع فيقاس عليه . والله أعلم . قوله : (بشطر ما يخرج منها)
 فيه بيان الجزء المساقى عليه من نصف أو ربع أو غيرها من الأجزاء المعلومة ،
 فلا يجوز على مجهول كقوله : على أن لك بعض الثمر . واتفق المجوزون للمساقاة
 على جوازها بما اتفق المتعاقدان عليه من قليل أو كثير . قوله : (من ثمر أو
 زرع) يحتج به الشافعي وموافقه وهم الأكثرون في جواز المزارعة تبعاً
 للمساقاة ، وإن كانت المزارعة عندهم لا تجوز منفردة ، فتجوز تبعاً للمساقاة ،
 فيساقيه على النخل ويزارعه على الأرض كما جرى في خيبر . وقال مالك :
 لا تجوز المزارعة لا منفردة ولا تبعاً إلا ما كان من الأرض بين الشجر . وقال
 أبو حنيفة وزفر : المزارعة والمساقاة فاسدتان سواء جمعتهما أو فرقهما ، ولو
 عقدتا فسختا . وقال ابن أبي ليلى ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وسائر الكوفيين ،
 وفقهاء المحدثين ، وأحمد ، وابن خزيمة ، وابن شريح ، وآخرون : تجوز المساقاة
 والمزارعة مجتمعتين ، وتجوز كل واحدة منهما منفردة . وهذا هو الظاهر المختار
 لحديث خيبر ، ولا يقبل دعوى كون المزارعة في خيبر إنما جازت تبعاً
 للمساقاة ، بل جازت مستقلة ، ولأن المعنى المجوز للمساقاة موجود في
 المزارعة ، قياساً على القراض فإنه جائز بالإجماع وهو كالمزارعة في كل شيء ،

٤ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ .
 أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ .
 قَالَ : لَمَّا افْتُتِحَتْ خَيْبَرُ سَأَلْتُ يَهُودَ رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يُقَرَّهُمْ فِيهَا .
 عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا عَلَى نِصْفِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ . فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَقْرُكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا » ثُمَّ سَأَلَ
 الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ وَابْنِ مُسْهَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . وَزَادَ
 فِيهِ : وَكَانَ الثَّمَرُ يُقَسَّمُ عَلَى السُّهُمَانِ مِنْ نِصْفِ خَيْبَرِ . فَيَأْخُذُ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُمْسَ .

ولأن المسلمين في جميع الأمصار والأعصار مستمرّون على العمل بالمزارعة . وأما
 الأحاديث السابقة في النهي عن المخابرة فسبق الجواب عنها ، وأنها محمولة على
 ما إذا شرطاً لكل واحد قطعة معينة من الأرض . وقد صنف ابن خزيمة كتاباً
 في جواز المزارعة واستقصى فيه وأجاد وأجاب عن الأحاديث بالنهي . والله
 أعلم . قوله ﷺ : (أقركم فيها على ذلك ما شئنا) وفي رواية الموطأ (أقركم
 ما أقركم الله) قال العلماء : وهو عائد إلى مدة العهد ، والمراد : إنما نمكنكم
 من المقام في خيبر ما شئنا ثم نخرجكم إذا شئنا ؛ لأنه ﷺ كان عازماً على
 إخراج الكفار من جزيرة العرب ، كما أمر به في آخر عمره ، وكما دل عليه
 هذا الحديث وغيره . واحتج أهل الظاهر بهذا على جواز المساقاة مدة مجهولة ،
 وقال الجمهور : لا تجوز المساقاة إلا إلى مدة معلومة كالإجارة ، وتأولوا الحديث
 على ما ذكرناه . وقيل : جاز ذلك في أول الإسلام خاصة للنبي ﷺ ، وقيل :
 معناه أن لنا إخراجكم بعد انقضاء المدة المسماة ، وكانت سميت مدة ، ويكون
 المراد بيان أن المساقاة ليست بعقد دائم كالبيع والنكاح ، بل بعد انقضاء المدة
 تنقضي المساقاة ، فإن شئنا عقدنا عقداً آخر ، وإن شئنا أخرجناكم . وقال

أبو ثور : إذا أطلقا المساقاة اقتضى ذلك سنة واحدة . والله أعلم . قوله : (على أن يعملوها من أموالهم) بيان لوظيفة عامل المساقاة ، وهو أن عليه كل ما يحتاج إليه في إصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة ، كالسقى ، وتنقية الأنهار ، وإصلاح منابت الشجر ، وتلقيحه ، وتنحية الحشيش والقضبان عنه ، وحفظ الثمرة وجذاذها ونحو ذلك . وأما ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر الأنهار فعلى المالك . والله أعلم . قوله : (فكان يعطى أزواجه كل سنة مائة وسق ثمانين وسقاً من تمر وعشرين وسقاً من شعير) قال العلماء : هذا دليل على أن البياض الذى كان بخير الذى هو موضع الزرع أقل من الشجر . وفي هذه الأحاديث دليل لمذهب الشافعى وموافقيه أن الأرض التى تفتح عنوة تقسم بين الغانمين الذين افتتحوها ، كما تقسم بينهم الغنيمة المنقولة بالإجماع ؛ لأن النبى ﷺ قسم خير بينهم . قال مالك وأصحابه : يقفها الإمام على المسلمين كما فعل عمر رضى الله عنه فى أرض سواد العراق . وقال أبو حنيفة والكوفيون : يتخير الإمام بحسب المصلحة فى قسمتها أو تركها فى أيدي من كانت لهم بخراج يوظفه عليها ، وتصير ملكاً لهم كأرض الصلح . قوله : (وكان الثمر يقسم على السهمان فى نصف خير فيأخذ رسول الله ﷺ الخمس) هذا يدل على أن خير فتحت عنوة ؛ لأن السهمان كانت للغانمين . وقوله : (يأخذ رسول الله ﷺ الخمس) أى يدفعه إلى مستحقه وهم خمسة الأصناف المذكورة فى قوله تعالى : ﴿ واعلموا أن ما غنمتم من شئ فإن لله خمسة وللرسول ﴾ فيأخذ لنفسه خمساً واحداً من الخمس ، ويصرف الأخماس الباقية من الخمس إلى الأصناف الأربعة الباقين . واعلم أن هذه المعاملة مع أهل خير كانت برضى الغانمين وأهل السهمان ، وقد اقتسم أهل السهمان سهمانهم وصار لكل واحد سهم معلوم . قوله : (فلما ولى عمر قسم خير) يعنى قسمها بين المستحقين ، وسلم إليهم نفس الأرض حين أخذها من اليهود حين أجلاهم

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا . عَلَى أَنْ يَغْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ . وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرُ ثَمَرِهَا .

* * *

٦ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ) . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَجْلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ . وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا . وَكَانَتْ الْأَرْضُ ، حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا ، لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ . فَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا . فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرَّهُمْ بِهَا . عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا . وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ . فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَقَرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ ، مَا شِئْنَا » فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ .

* * *

عنها . قوله : (فأجلاهم عمر إلى تيماء وأريحاء) هما ممدوتان ، وهما قريتان معروفتان . وفي هذا دليل على أن مراد النبي ﷺ بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب إخراجهم من بعضها وهو الحجاز خاصة ؛ لأن تيماء من جزيرة العرب لكنها ليست من الحجاز . والله أعلم .

(٢) باب فضل الغرس والزرع

٧ - (١٥٥٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ . وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ . وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ . وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ . وَلَا يَرْزُوهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ » .

* * *

٨ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ مُبَشِّرٍ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَخْلٍ لَهَا . فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ ؟ أَمْسِلِمٌ أَمْ كَافِرٌ ؟ » فَقَالَتْ : بَلْ مُسْلِمٌ . فَقَالَ : « لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا ، وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ » .

باب فضل الغرس والزرع

قوله ﷺ : (ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه له صدقة وما سُرِقَ منه له صدقة وما أكل السبع فهو له صدقة وما أكلت الطير فهو له صدقة ولا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة) وفي رواية (لا يغرس مسلم غرساً ولا يزرع زرعاً ف يأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة) وفي رواية (إلا

٩ - (...) وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَأَبْنُ أَبِي خَلْفٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا رَوْحٌ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا ، وَلَا زَرْعًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعٌ أَوْ طَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ » . وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ : طَائِرٌ شَيْءٌ .

* * *

١٠ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا

كان له صدقة إلى يوم القيامة) في هذه الأحاديث فضيلة الزرع ، وأن أجر فاعلي ذلك مستمر ما دام الغراس والزرع وما تولد منه إلى يوم القيامة . وقد اختلف العلماء في أطيب المكاسب وأفضلها ، فقيل : التجارة ، وقيل : الصنعة باليد ، وقيل : الزراعة ، وهو الصحيح ، وقد بسطت إيضاحه في آخر باب الأطعمة من شرح المذهب . وفي هذه الأحاديث أيضاً أن الثواب والأجر في الآخرة مختص بالمسلمين ، وأن الإنسان يثاب على ما سرق من ماله أو أتلفته دابة أو طائر ونحوهما . وقوله ﷺ : (ولا يرزؤه) هو براء ثم زاي بعدها همزة ، أى ينقصه ويأخذ منه . قوله في رواية الليث : (عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر الأنصارية في نخل لها) هكذا هو في أكثر النسخ (دخل على أم مبشر) وفي بعضها (دخل على أم معبد أو أم مبشر) قال الحافظ : المعروف في رواية الليث (أم مبشر) بلا شك ، ووقع في رواية غيره (أم معبد) كما ذكره مسلم بعد هذه الرواية ، ويقال فيها أيضاً (أم بشير) فحصل أنه يقال لها أم مبشر ، وأم معبد ، وأم بشير ، قيل اسمها الخليفة بضم الخاء ، ولم يصح ، وهى امرأة زيد بن حارثة أسلمت وبايعت . قوله : (حدثنا

رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ . حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَقَ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، عَلَى أُمِّ مَعْبِدٍ ، حَائِطًا . فَقَالَ : « يَا أُمُّ مَعْبِدٍ ! مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ ؟ أُمْسِلِمٌ أَمْ كَافِرٌ ؟ » فَقَالَتْ : بَلْ مُسْلِمٌ . قَالَ : « فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

* * *

١١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ . كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ جَابِرٍ . زَادَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عَمَّارٍ ، (وَأَبُو كُرَيْبٍ) فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ . فَقَالَا : عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ .

أحمد بن سعيد بن إبراهيم حدثنا روح بن عبادة حدثنا زكريا بن إسحاق أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله قال أبو مسعود الدمشقي (هكذا وقع في نسخ مسلم في هذا الحديث (عمرو بن دينار) والمعروف فيه (أبو الزبير عن جابر) .

قوله : (عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر زاد عمرو في روايته عن عمار وأبو بكر في روايته عن أبي معاوية فقالا عن أم مبشر) إلى آخره هكذا وقع في نسخ مسلم (وأبو بكر) ووقع في بعضها (وأبو كريب) بدل أبي بكر . قال القاضي : قال بعضهم : الصواب (أبو كريب) ، لأن أول

وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ فَضِيلٍ : عَنِ امْرَأَةٍ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ . وَفِي رِوَايَةٍ إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : رَبَّمَا قَالَ عَنْ أُمِّ مُبَشِّرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَرَبَّمَا لَمْ يَقُلْ . وَكُلُّهُمْ قَالُوا : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِنَحْوِ حَدِيثِ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ .

* * *

١٢ - (١٥٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا ، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ » .

* * *

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ . حَدَّثَنَا قَتَادَةُ . حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ نَخْلًا لِأُمِّ مُبَشِّرٍ ، امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ ؟ أَمْسِلِمٌ أَمْ كَافِرٌ ؟ » قَالُوا : مُسْلِمٌ . بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ .

الإسناد لأبي بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث ، ولأبي كريب وإسحاق ابن إبراهيم عن أبي معاوية ، فالراوى عن أبي معاوية هو أبو كريب لا أبو بكر ، وهذا واضح وبين . والله تعالى أعلم .

(٣) باب وضع الجوائح

١٤ - (١٥٥٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ؛ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا » . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ . حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا ، فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا . بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

* * *

١٥ - (١٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ؛

باب وضع الجوائح

قوله ﷺ : (لو بعت من أخيك ثمرًا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا بم تأخذ مال أخيك بغير حق) وفي رواية عن أنس (أن النبي ﷺ

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهُو . فَقُلْنَا لِأَنْسٍ :
مَا زَهُوْهَا ؟ قَالَ : تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ . أَرَأَيْتَكَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ ، بِمَ
تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ ؟

* * *

(...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي مَالِكٌ
عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى
عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَزْهُيَ . قَالُوا : وَمَا تَزْهُيُ ؟ قَالَ : تَحْمَرُّ .
فَقَالَ : إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ ، فَبِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ ؟

نهى عن بيع النخل حتى تزهو قلنا لأنس : ما زهوها قال : تحمر وتصفر
أرأيتك إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك ؟ (وفي رواية عن أنس (أن
النبي ﷺ قال إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه ؟) وعن جابر
(أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح) وعن أبي سعيد قال : (أصيب رجل
في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله ﷺ تصدقوا
عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ لغرمائه
خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك) اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد
بدو الصلاح ، وسلمها البائع إلى المشتري بالتخلية بينه وبينها ، ثم تلفت قبل
أوان الجذاذ بآفة سماوية ، هل تكون من ضمان البائع أو المشتري ؟ فقال
الشافعي في أصح قوليهِ ، وأبو حنيفة ، والليث بن سعد ، وآخرون : هي في
ضمان المشتري ، ولا يجب وضع الجائحة لكن يستحب . وقال الشافعي في
القديم ، وطائفة : هي في ضمان البائع ، ويجب وضع الجائحة . وقال مالك :
إن كانت دون الثلث لم يجب وضعها ، وإن كانت الثلث فأكثر وجب وضعها ،
وكانت من ضمان البائع . واحتج القائلون بوضعها بقوله (أمر بوضع

١٦ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنْ لَمْ يُثْمَرْهَا اللَّهُ ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ؟ » .

(الجوائح) ، وبقوله ﷺ : (فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً) ، ولأنها في معنى الباقية في يد البائع من حيث إنه يلزمه سقيها فكأنها تلفت قبل القبض ، فكانت من ضمان البائع . واحتج القائلون بأنه لا يجب وضعها بقوله في الرواية الأخرى (في ثمار ابتاعها فكثر دينه) فأمر النبي ﷺ بالصدقة عليه ودفعه إلى غرمائه ، فلو كانت توضع لم يفتقر إلى ذلك ، وحملوا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب ، أو فيما بيع قبل بدو الصلاح . وقد أشار في بعض هذه الروايات التي ذكرناها إلى شيء من هذا . وأجاب الأولون عن قوله : (فكثر دينه) إلى آخره بأنه يحتمل أنه تلفت بعد أوان الجذاذ وتفريط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر فإنها ، حينئذ تكون من ضمان المشتري ، قالوا : ولهذا قال ﷺ في آخر الحديث (ليس لكم إلا ذلك) ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم طلب بقية الدين . وأجاب الآخرون عن هذا بأن معناه : ليس لكم الآن إلا هذا ، ولا تحل لكم مطالبته ما دام معسراً ، بل ينظر إلى ميسرة . والله أعلم . وفي الرواية الأخيرة التعاون على البر والتقوى ، ومواساة المحتاج ومن عليه دين ، والحث على الصدقة عليه ، وأن المعسر لا تحل مطالبته ولا ملازمته ولا سجنه ، وبه قال الشافعي ، ومالك ، وجمهورهم . وحكى عن ابن شريح حبسه حتى يقضى الدين وإن كان قد ثبت عساره ، وعن أبي حنيفة ملازمته . وفيه أن يسلم إلى الغرماء جميع مال المفلس ما لم يقض دينهم ، ولا يترك للمفلس سوى ثيابه ونحوها . وهذا المفلس المذكور قيل : هو معاذ بن جبل رضى الله عنه . قوله : (حدثني محمد بن عباد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ قال : إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه) قال

١٧ - (١٥٥٤) حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِبَشْرِ) قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ .
 قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ (وَهُوَ صَاحِبُ مُسْلِمٍ) : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ بَشْرِ عَنْ سُفْيَانَ ، بِهَذَا .

*
* *

الدارقطني : هذا وهم من محمد بن عباد أو من عبد العزيز في حال إسماعه محمداً ؛ لأن إبراهيم بن حمزة سمعه من عبد العزيز مفصلاً مبيناً أنه من كلام أنس ، وهو الصواب ، وليس من كلام النبي ﷺ ، فأسقط محمد بن عباد كلام النبي ﷺ ، وأتى بكلام أنس وجعله مرفوعاً ، وهو خطأ . قوله : (قال أبو إسحاق حدثني عبد الرحمن بن بشر عن سفیان بهذا) أبو إسحاق هذا هو إبراهيم بن محمد بن سفیان روى هذا الكتاب عن مسلم ، ومراده أنه علا برجل فصار في رواية هذا الحديث كشيخه مسلم بينه وبين سفیان بن عيينة واحد فقط . والله أعلم .

(٤) باب استحباب الوضع من الدين

١٨ - (١٥٥٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ بُكَيْرٍ ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَارٍ ابْتَاعَهَا . فَكَثُرَ دَيْنُهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ » . فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ . فَلَمْ يَلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرُغْمَائِهِ : « خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ . وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ » .

* * *

(...) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

* * *

١٩ - (١٥٥٧) وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ . حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ (وَهُوَ ابْنُ

باب استحباب الوضع من الدين

قوله : (وحديثي غير واحد من أصحابنا قالوا حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال وحديثي أخي) قال جماعة من الحفاظ : هذا أحد الأحاديث المقطوعة في

بَلَالٍ) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ . عَالِيَةً أَصَوَاتُهُمَا . وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ .

صحيح مسلم ، وهى اثنا عشر حديثاً سبق بيانها فى الفصول المذكورة فى مقدمة هذا الشرح ؛ لأن مسلماً لم يذكر من سمع منه هذا الحديث . قال القاضى : إذا قال الراوى حدثنى غير واحد ، أو حدثنى الثقة ، أو حدثنى بعض أصحابنا ليس هو من المقطوع ، ولا من المرسل ، ولا من المعضل عند أهل هذا الفن ، بل هو من باب الرواية عن المجهول . وهذا الذى قاله القاضى هو الصواب ، لكن كيف كان فلا يحتج بهذا المتن من هذه الرواية لو لم يثبت من طريق آخر ، ولكن قد ثبت من طريق آخر فقد رواه البخارى فى صحيحه عن إسماعيل بن أبى أويس ، ولعل مسلماً أراد بقوله : (غير واحد) البخارى وغيره . وقد حدث مسلم عن إسماعيل هذا من غير واسطة فى كتاب الحج ، وفى آخر كتاب الجهاد ، وروى مسلم أيضاً عن أحمد بن يوسف الأزدي عن إسماعيل فى كتاب اللعان ، وفى كتاب الفضائل . والله أعلم . قوله : (وفى هذا الباب قال مسلم ابن الحجاج روى الليث بن سعد قال حدثنى جعفر بن ربيعة) هذا أحد الأحاديث المقطوعة فى صحيح مسلم ، ويسمى معلقاً ، وسبق فى التيمم مثله بهذا الإسناد . وهذا الحديث المذكور هنا متصل عن الليث ، رواه البخارى فى صحيحه عن يحيى بن بكير عن الليث عن جعفر بن ربيعة بإسناده المذكور هنا ، ورواه النسائى عن الربيع بن سليمان عن شعيب بن الليث عن أبيه عن جعفر بن ربيعة . قوله : (وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه) أى يطلب منه أن يضع عنه بعض الدين ويرفق به فى الاستيفاء والمطالبة . وفى هذا الحديث دليل على أنه لا بأس بمثل هذا ، ولكن بشرط أن لا ينتهى إلى الإلحاح وإهانة

وَهُوَ يَقُولُ : وَاللَّهِ ! لَا أَفْعَلُ . فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمَا .
فَقَالَ : « أَتَيْنَ الْمُتَأَلَّى عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ ؟ » قَالَ : أَنَا ،
يَا رَسُولَ اللَّهِ : فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ .

* * *

٢٠ - (١٥٥٨) حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
وَهَبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ . حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ
ابْنُ مَالِكٍ . أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدَرٍ دَيْنًا كَانَ
لَهُ عَلَيْهِ ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فِي الْمَسْجِدِ . فَارْتَفَعَتْ
أَصْوَاتُهُمَا . حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ . فَخَرَجَ
إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ . وَنَادَى كَعْبَ

النفس أو الإيذاء ونحو ذلك إلا من ضرورة . والله أعلم . قوله ﷺ : (أين
المتألى على الله لا يفعل المعروف ؟ قال : أنا يارسول الله وله أي ذلك
أحب) المتألى : الحالف ، والألية : اليمين . وفي هذا كراهة الحلف على ترك
الخير ، وإنكار ذلك ، وأنه يستحب لمن حلف لا يفعل خيراً أن يحنث فيكفر
عن يمينه . وفيه الشفاعة إلى أصحاب الحقوق ، وقبول الشفاعة في الخير . قوله :
(تقاضى ابن أبي حدر دينا كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد
فارتفعت أصواتهم) معنى تقاضاه طالبه به ، وأراد قضاءه . وحدر بفتح الحاء
والراء وفي هذا الحديث جواز المطالبة بالدين في المسجد ، والشفاعة إلى صاحب
الحق ، والإصلاح بين الخصوم ، وحسن التوسط ، وقبول الشفاعة في غير
معصية ، وجواز الإشارة واعتمادها لقوله : (فأشار إليه بيده أن ضع الشطر) .
قوله : (كشف سجف حجرته) هو بكسر السين وفتحها لغتان وإسكان
الجيم . والله أعلم .

أَبْنُ مَالِكٍ . فَقَالَ : « يَا كَعْبُ ! » فَقَالَ : لَبَّيْكَ ! يَا رَسُولَ اللَّهِ !
فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ . قَالَ كَعْبُ : قَدْ فَعَلْتُ ،
يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قُمْ فَاقْضِهِ » .

* * *

٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ
عُمَرَ . أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ
مَالِكٍ ؛ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ تَقَاضَى دَيْنًا لَهُ عَلَى ابْنِ
أَبِي حَذَرْدٍ . بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ .

* * *

(...) قَالَ مُسْلِمٌ : وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ : حَدَّثَنِي جَعْفَرُ
ابْنُ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ
مَالِكٍ ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي حَذَرْدٍ الْأَسْلَمِيِّ . فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ . فَتَكَلَّمَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ
أَصْوَاتُهُمَا . فَمَرَّ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « يَا كَعْبُ ! »
فَأَشَارَ بِيَدِهِ . كَأَنَّهُ يَقُولُ النِّصْفَ . فَأَخَذَ نِصْفًا مِمَّا عَلَيْهِ . وَتَرَكَ
نِصْفًا .

*

* *

(٥) باب من أدرك ما باعه عند المشتري ، وقد أفلس ، فله الرجوع فيه

٢٢ - (١٥٥٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَوْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ) : « مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعِينُهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ (أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ) فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ

باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه

قوله : (حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس حدثنا زهير حدثنا يحيى بن سعيد أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول) هذا الإسناد فيه أربعة من التابعين يروى بعضهم عن بعض ، وهم يحيى بن سعيد الأنصاري ، وأبو بكر بن محمد بن عمرو ، وعمر ، وأبو بكر بن عبد الرحمن ، ولهذا نظائر سبقت . قوله ﷺ : (من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره) وفي رواية (عن النبي ﷺ في الرجل الذي يعدم إذا

(يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ) . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ . كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ زُهَيْرٍ . وَقَالَ ابْنُ رُمَحٍ ، مَنْ بَيْنَهُمْ فِي رِوَايَتِهِ : أَيُّمَا أَمْرٍ فُلَس .

* * *

٢٣ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ (وَهُوَ ابْنُ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيُّ) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُعَدُّ ، إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعَ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ « أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ » .

وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه (اختلف العلماء فيمن اشترى فأفلس أو مات قبل أن يؤدي ثمنها ولا وفاء عنده ، وكانت السلعة باقية بحالها ، فقال الشافعي وطائفة : بائعها بالخيار إن شاء تركها وضارب مع الغرماء بثلثها ، وإن شاء رجع فيه بعينها في صورة الإفلاس والموت . وقال أبو حنيفة : لا يجوز له الرجوع فيه بل تتعين المضاربة . وقال مالك : يرجع في صورة الإفلاس ويضارب في الموت . واحتج الشافعي بهذه الأحاديث مع حديثه في الموت في سنن أبي داود وغيره ، وتأولها أبو حنيفة تأويلات ضعيفة مردودة ، وتعلق بشيء يروى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما وليس بثابت عنهما .

٢٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ . قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ فَوَجَدَ الرَّجُلَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » .

* * *

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا سَعِيدٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَيْضًا . حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ . حَدَّثَنِي أَبِي . كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ . وَقَالَا « فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغُرَمَاءِ » .

* * *

٢٥ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ (قَالَ

قوله : (حدثنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قالا حدثنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس) ثم قال (وحدثني زهير بن حرب حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا سعيد) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا في الإسناد الأول (شعبة) بضم الشين المعجمة ، وهو شعبة بن الحجاج ، وفي الثاني (سعيد) بفتح السين المهملة ، وهو سعيد بن أبي عروبة ، وكذا نقله القاضي عن رواية الجلودي ، قال : ووقع في رواية ابن ماهان في الثاني (شعبة) أيضاً بضم الشين المعجمة ، قال : والصواب الأول . قوله : (وحدثني محمد ابن أحمد بن أبي خلف وحجاج بن الشاعر قال حدثنا أبو سلمة الخزاعي قال

حَجَّاجُ : مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ . أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ
 نُحَيْمِ بْنِ عِرَاكِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ : « إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ ، فَوَجَدَ الرَّجُلَ عِنْدَهُ سِلْعَتُهُ بِعَيْنِهَا ، فَهُوَ
 أَحَقُّ بِهَا » .

*
 * *

(٦) باب فضل إنظار المعسر

٢٦ - (١٥٦٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ . حَدَّثَنَا
 زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ؛ أَنَّ حُذَيْفَةَ حَدَّثَهُمْ
 قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ
 كَانَ قَبْلَكُمْ . فَقَالُوا : أَعْمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا ؟ قَالَ : لَا . قَالُوا :
 تَذَكَّرَ . قَالَ : كُنْتُ أَدَايِنُ النَّاسَ . فَأَمُرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمُعْسِرَ
 وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمُوسِرِ . قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : تَجَوَّزُوا عَنْهُ » .

حجاج منصور بن سلمة قال أخبرني سليمان بن بلال (هكذا هو في معظم
 نسخ بلادنا وأصولهم المحققة) قال حجاج منصور بن سلمة (ومعناه أن
 أبا سلمة الخزاعي هذا اسمه منصور بن سلمة ، فذكره محمد بن أبي خلف
 بكنيته ، وذكره حجاج باسمه ، وهذا صحيح . وذكر القاضي عياض أنه وقع
 في معظم نسخ بلادهم ولعامة روايتهم) قال حجاج حدثنا منصور بن سلمة (
 فزاد لفظة (حدثنا) قال القاضي : والصواب حذف لفظة (حدثنا) كما وقع
 لبعض الرواة ، قال : ويمكن تأويل هذا الثاني على موافقة الأول على أن المراد
 أن محمد بن أحمد كناه ، وحجاج سماه .

٢٧ - (...) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ حُجْرٍ) قَالَا : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ . قَالَ : اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ . فَقَالَ حُذَيْفَةُ : « رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ فَقَالَ : مَا عَمِلْتُ ؟ قَالَ : مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ . فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ . فَكُنْتُ أَقْبُلُ الْمَيْسُورَ وَأَتَجَاوِزُ عَنِ الْمَعْسُورِ . فَقَالَ : تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي » قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ : هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ .

* * *

باب فضل إنظار المعسر والتجاوز

في الاقتضاء من الموسر والمعسر

قوله : (كنت أداين الناس فأمر فتياي أن ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر قال الله تجوزا عنه) وفي رواية (كنت أقبل الميسور وأتجاوز عن المعسر) وفي رواية (كنت أنظر المعسر وأتجاوز في السكة أو في النقد) وفي رواية (وكان من خلقي الجواز فكنت أتيسر على الموسر وأنظر المعسر) .
فقوله : (فتياي) معناه : غلماني ، كما صرح به في الرواية الأخرى . والتجاوز والتجوز معناهما المسامحة في الاقتضاء والاستيفاء ، وقبول ما فيه نقص يسير ، كما قال : (وأتجاوز في السكة) وفي هذه الأحاديث فضل إنظار المعسر ، والوضع عنه إما كل الدين وإما بعضه من كثير أو قليل ، وفضل المسامحة في الاقتضاء وفي الاستيفاء ، سواء استوفى من موسر أو معسر ، وفضل الوضع من الدين ، وأنه لا يحتقر شيء من أفعال الخير فلعله سبب السعادة والرحمة . وفيه

٢٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنْ رَجُلًا مَاتَ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ . فَقِيلَ لَهُ : مَا كُنْتَ تَعْمَلُ ؟ (قَالَ : فَأَمَّا ذَكَرَ وَإِمَّا ذُكِّرَ) فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ أَبَايَعُ النَّاسَ . فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمُعْسِرَ وَأَتَجَوَّزُ فِي السَّكَّةِ أَوْ فِي النَّقْدِ . فَغُفِرَ لَهُ » فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ : وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

* * *

٢٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ . حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ . قَالَ : « أَتَى اللَّهَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ ، آتَاهُ اللَّهُ مَالًا . فَقَالَ لَهُ : مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا ؟ (قَالَ : وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) قَالَ : يَا رَبِّ ! أَتَيْتَنِي مَالَكَ . فَكُنْتُ أَبَايَعُ النَّاسَ . وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ . فَكُنْتُ أَتَيْسِرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظِرُ الْمُعْسِرَ . فَقَالَ اللَّهُ : أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ . تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي » .

جواز توكيل العبيد والإذن لهم في التصرف ، وهذا على قول من يقول : شرع من قبلنا شرع لنا . قوله : (الميسور والمعسر) أى أخذ ما تيسر وأسامح بما تعسر . قوله : (حدثنا أبو سعيد الأشج قال حدثنا أبو خالد الأحمر عن سعد ابن طارق عن ربيع بن حراش عن حذيفة) ثم قال في آخر الحديث (فقال عقبه بن عامر الجهني وأبو مسعود الانصارى هكذا سمعناه من في رسول الله

فَقَالَ عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ : هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

* * *

٣٠ - (١٥٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « حُسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ . فَلَمْ يُوَجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ . إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ . وَكَانَ مُوسِرًا . فَكَانَ يَأْمُرُ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ . قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ . تَجَاوَزُوا عَنْهُ » .

* * *

٣١ - (١٥٦٢) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ

عَلِيٍّ (هَكَذَا هُوَ فِي النِّسْخِ) (فَقَالَ عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَأَبُو مَسْعُودٍ) قَالَ الْحِفَازُ : هَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا هُوَ مُحْفُوظٌ لِأَبِي مَسْعُودٍ عَقْبَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيِّ وَحْدَهُ ، وَلَيْسَ لِعَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فِيهِ رَوَايَةٌ . قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ : وَالْوَهْمُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ ، قَالَ وَصَوَابُهُ عَقْبَةُ بْنُ عَمْرِو أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ ، كَذَا رَوَاهُ أَصْحَابُ أَبِي مَالِكٍ سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ ، وَتَابِعَهُمْ نَعِيمُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ ، وَمَنْصُورٌ وَغَيْرُهُمْ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ حَذِيفَةَ ، فَقَالُوا فِي آخِرِ الْحَدِيثِ (فَقَالَ عَقْبَةُ بْنُ عَمْرِو أَبُو مَسْعُودٍ) وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَ مَنْصُورٍ وَنَعِيمٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ ﷺ : (مِنْ

جَعْفَرُ بْنُ زِيَادٍ (قَالَ مَنْصُورٌ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ
الزُّهْرِيِّ . وَقَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ : أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ (وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ) عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ . فَكَانَ يَقُولُ
لِفَتَاهُ : إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ . لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزُ عَنَّا .
فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ » .

* * *

(...) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ . بِمِثْلِهِ .

* * *

٣٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ بْنِ عَجْلَانَ .
حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ؛ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِيمًا لَهُ فَتَوَارَى عَنْهُ .
ثُمَّ وَجَدَهُ . فَقَالَ : إِنِّي مُعْسِرٌ . فَقَالَ : آلهِ ؟ قَالَ : آلهِ . قَالَ :
فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيهُ اللَّهُ مِنْ
كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلْيُنْفِسْ عَنْ مُعْسِرٍ ، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ » .

سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر (كرب بضم الكاف
وفتح الراء جمع كربة ، ومعنى ينفس أى يمد ويؤخر المطالبة ، وقيل : معناه

(...) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي
جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

*
* *

(٧) باب تحريم مطل الغنى . وصحة الحوالة ، واستحباب قبولها إذا أحيل على ملى

٣٣ - (١٥٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى
مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ . وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى
مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ » .

يفرج عنه . والله أعلم .

باب تحريم مطل الغنى وصحة الحوالة واستحباب قبولها

إذا أحيل على ملى

قوله ﷺ : (مطل الغنى ظلم) قال القاضى وغيره المطل منع قضاء ما استحق
أداؤه ، فمطل الغنى ظلم وحرام ، ومطل غير الغنى ليس بظلم ولا حرام ؛
لمفهوم الحديث ، ولأنه معذور . ولو كان غنياً ولكنه ليس متمكناً من الأداء ،
لغيبية المال أو لغير ذلك جاز له التأخير إلى الإمكان ، وهذا مخصوص من مطل
الغنى ، أو يقال : المراد بالغنى المتمكن من الأداء فلا يدخل هذا فيه . قال
بعضهم : وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعى والجمهور أن المعسر لا يحل حبسه
ولا ملازمته ولا مطالبته حتى يوسر ، وقد سبقت المسألة فى باب المفلس .
وقد اختلف أصحاب مالك وغيرهم فى أن المماطل هل يفسق وترد شهادته

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . قَالَ جَمِيعًا : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

*
* *

بمطله مرة واحدة أم لا ترد شهادته حتى يتكرر ذلك منه ويصير عادة ؟ ومقتضى مذهبنا اشتراط التكرار ، وجاء في الحديث الآخر في غير مسلم (لى الواجد يحل عرضه وعقوبته) . (الى) بفتح اللام وتشديد الياء ، وهو المطل ، والواجد بالجيم الموسر . قال العلماء يحل عرضه بأن يقول ظلمنى ومطلنى ، وعقوبته الحبس والتعزير . قوله ﷺ : (وإذا أتبع أحدكم على ملى فليتب) هو بإسكان التاء فى (أتبع) وفى (فليتب) مثل أخرج فليخرج ، هذا هو الصواب المشهور فى الروايات ، والمعروف فى كتب اللغة وكتب غريب الحديث . ونقل القاضى وغيره عن بعض المحدثين أنه يشدها فى الكلمة الثانية والصواب الأول ، ومعناه وإذا أحيل بالدين الذى له على موسر فليحتل ، يقال منه : تبعت الرجل لحقى أتبعه تباعة فأنا تبع ، وإذا طلبته قال الله تعالى : ﴿ ثم لا تجدوا لكم علينا به تبيعا ﴾ ثم مذهب أصحابنا والجمهور أنه إذا أحيل على ملى استحب له قبول الحوالة ، وحملوا الحديث على التنب . وقال بعض العلماء : القبول مباح لا مندوب . وقال بعضهم : واجب ؛ لظاهر الأمر ، وهو مذهب داود الظاهرى وغيره .

(٨) باب تحريم بيع فضل الماء الذى يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعى الكلاً . وتحريم منع بذله . وتحريم بيع ضراب الفحل

٣٤ - (١٥٦٥) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . أخبرنا وكيع . ح وحدثني محمد بن حاتم . حدثنا يحيى بن سعيد . جميعاً عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله . قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء .

* * *

٣٥ - (...) وحدثنا إسحاق بن إبراهيم . أخبرنا روح بن عبادة . حدثنا ابن جريج . أخبرني أبو الزبير ؛ أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع ضراب الجمل . وعن بيع الماء والأرض لتحرث . فعن ذلك نهى النبي ﷺ .

* * *

٣٦ - (١٥٦٦) حدثنا يحيى بن يحيى . قال : قرأت على

باب تحريم بيع فضل الماء الذى يكون بالفلاة ويحتاج إليه
لرعى الكلاً وتحريم منع بذله وتحريم بيع ضراب الفحل

قوله : (نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء) وفى رواية (عن بيع ضراب الجمل وعن بيع الماء والأرض لتحرث) وفى رواية (لا يمنع فضل الماء

مَالِكٍ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ،
عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
« لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ » .

* * *

٣٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ (وَاللَّفْظُ
لِحَرْمَلَةَ) . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ .
حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أَبَا
هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا
بِهِ الْكَلَاءُ » .

ليمنع به الكلاء) وفي رواية (لا يباع فضل الماء لبيع به الكلاء) أما النهي عن
بيع فضل الماء ليمنع بها الكلاء فمعناه أن تكون لإنسان بئر مملوكة له بالفلاة وفيها
ماء فاضل عن حاجته ، ويكون هناك كلاً ليس عنده ماء إلا هذه فلا يمكن
أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البئر ، فيحرم عليه
منع فضل هذا الماء للماشية ، ويجب بذله لها بلا عوض ؛ لأنه إذا منع بذله
امتنع الناس من رعي ذلك الكلاء خوفاً على مواشيم من العطش ، ويكون بمنعه
الماء مانعاً من رعي الكلاء . وأما الرواية الأولى (نهى عن بيع فضل الماء) فهي
محمولة على هذه الثانية التي فيها (ليمنع به الكلاء) ، ويحتمل أنه في غيره ، ويكون
نهى تنزيه . قال أصحابنا : يجب بذل فضل الماء بالفلاة كما ذكرناه بشروط ،
أحدها : أن لا يكون ماء آخر يستغنى به . والثاني : أن يكون البذل لحاجة
الماشية لا لسقي الزرع . والثالث : أن لا يكون مالكة محتاجاً إليه . واعلم أن
المذهب الصحيح أن من نبع في ملكه ماء صار مملوكاً له ، وقال بعض
أصحابنا : لا يملكه . أما إذا أخذ الماء في إناء من الماء المباح فإنه يملكه ،

٣٨ - (...) وحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ ؛ أَنَّ هِلَالَ بْنَ أَسَامَةَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِبَيْعٍ بِهِ الْكَلَاءُ » .

هذا هو الصواب ، وقد نقل بعضهم الإجماع عليه . وقال بعض أصحابنا : لا يملكه بل يكون أخص به ، وهذا غلط ظاهر . وأما قوله : (لا يباع فضل الماء لبيع به الكلاء) فمعناه : أنه إذا كان فضل ماء بالفلاة - كما ذكرنا - وهناك كلاء لا يمكن رعيه إلا إذا تمكنوا من سقى الماشية من هذا الماء فيجب عليه بذل هذا الماء للماشية بلا عوض ، ويحرم عليه بيعه ؛ لأنه إذا باعه كأنه باع الكلاء المباح للناس كلهم ، الذي ليس مملوكاً لهذا البائع . وسبب ذلك أن أصحاب الماشية لم يبدلوا الثمن في الماء لمجرد إرادة الماء ، بل ليتوصلوا به إلى رعي الكلاء ، فمقصودهم تحصيل الكلاء ، فصار بيع الماء كأنه باع الكلاء . والله أعلم . قال أهل اللغة : (الكلاء) مهموز مقصور ، هو النبات ، سواء كان رطباً أو يابساً ، وأما (الحشيش والهشيم) فهو مختص باليابس ، وأما (الخلى) فمقصور غير مهموز العشب مختص بالرطب ، ويقال له أيضاً : (الرطب) بضم الراء وإسكان الطاء . قوله : (نهى عن بيع الأرض لتحتر) معناه : نهى عن إجارتها للزرع . وقد سبقت المسألة واضحة في باب كراء الأرض . وذكرنا أن الجمهور يجوزون إجارتها بالدراهم والشياب ونحوها ، ويتأولون النهى تأويلين أحدهما : أنه نهى تنزيه ليعتادوا إعارتها وإرفاق بعضهم بعضها . والثاني : أنه محمول على إجارتها على أن يكون للمالكها قطعة معينة من الزرع . وحمله القائلون بمنع المزارعة على إجارتها بجزء مما يخرج منها . والله

(٩) باب تحريم ثمن الكلب ، وحلوان الكاهن ، ومهر البغى . والنهى عن بيع

السنور

٣٩ - (١٥٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ .

أعلم . قوله : (نهى عن ضراب الجمل) معناه عن أجرة ضرابه ، وهو (عسب الفحل) المذكور فى حديث آخر ، وهو بفتح العين وإسكان السين المهملتين و بالباء الموحدة . وقد اختلف العلماء فى إجارة الفحل وغيره من الدواب للضراب فقال الشافعى ، وأبو حنيفة ، وأبو ثور ، وآخرون : استئجاره لذلك باطلٌ وحرام ، ولا يستحق فيه عوض ، ولو أنزاه المستأجر لا يلزمه المسمى من أجرة ، ولا أجرة مثل ، ولا شئ من الأموال ، قالوا : لأنه غرر مجهول وغير مقدور على تسليمه . وقال جماعة من الصحابة والتابعين ، ومالك وآخرون : يجوز استئجاره لضراب مدة معلومة ، أو لضربات معلومة ؛ لأن الحاجة تدعو إليه ، وهو منفعة مقصودة . وحملوا النهى على التنزيه والحث على مكارم الأخلاق ، كما حملوا عليه ما قرنه به من النهى عن إجارة الأرض . والله أعلم .

باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغى

والنهى عن بيع السنور

قوله : (أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغى وحلوان

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنْ
اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .
وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ رُمْحٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ .

الكاهن) وفي الحديث الآخر (شر الكسب مهر البغى وثن الكلب وكسب
الحجام) وفي رواية (ثمن الكلب خبيث ومهر البغى خبيث وكسب الحجام
خبيث) وفي الحديث الآخر (سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور فقال :
زجر النبي ﷺ عنه) أما (مهر البغى) : فهو ما تأخذه الزانية على الزنا ،
وسماه مهراً لكونه على صورته ، وهو حرام بإجماع المسلمين . وأما (حلوان
الكاهن) : فهو ما يعطاه على كهانته ، يقال منه : حلوته حلواناً إذا أعطيته .
قال الهروي وغيره : أصله من الحلاوة ، شبه بالشئ الحلو من حيث إنه يأخذه
سهلاً بلا كلفة ولا في مقابلة مشقة ، يقال : حلوته إذا أطعمته الحلو ، كما يقال
عسلته إذا أطعمته العسل . قال أبو عبيد : ويطلق الحلوان أيضاً على غير هذا ،
وهو أن يأخذ الرجل مهر ابنته لنفسه ، وذلك عيب عند النساء ، قالت امرأة
تمدح زوجها : لا يأخذ الحلوان عن بناتنا . قال البغوي من أصحابنا والقاضي
عياض : أجمع المسلمون على تحريم حلوان الكاهن ؛ لأنه عوض عن محرم ، ولأنه
أكل المال بالباطل ، وكذلك أجمعوا على تحريم أجرة المغنية للغناء ، والنائحة
للنوح . وأما الذي جاء في غير صحيح مسلم من النهي عن كسب الإماء فالمراد
به كسبهن بالزنا وشبهه ، لا بالغزل والخياطة ونحوهما . وقال الخطابي : قال
ابن الأعرابي : ويقال حلوان الكاهن الشنع والصهميم ، قال الخطابي : وحلوان
العراف أيضاً حرام ، قال : والفرق بين الكاهن والعراف أن الكاهن إنما يتعاطى
الأخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان ، ويدعي معرفة الأسرار ، والعراف

٤٠ - (١٥٦٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ ، قَالَ : سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ . قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « شَرُّ الْكَسْبِ مَهْرُ الْبَغِيِّ ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ » .

* * *

٤١ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ . حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَارِظٍ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ . حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ . وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ . وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

* * *

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ . حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ . حَدَّثَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

* * *

٤٢ - (١٥٦٩) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ . حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ
أَعْيَنَ . حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ . قَالَ : سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ
الْكَلْبِ وَالسِّنَّورِ ؟ قَالَ : زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ .

*
* *

هو الذى يدعى معرفة الشيء المسروق ومكان الضالة ونحوهما من الأمور .
هكذا ذكره الخطابى فى معالم السنن فى كتاب البيوع ، ثم ذكره فى آخر الكتاب
أبسط من هذا فقال : إن الكاهن هو الذى يدعى مطالعة علم الغيب ، ويخبر
الناس عن الكوائن ، قال : وكان فى العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً
من الأمور ، فمنهم من يزعم أن له رفقاء من الجن وتابعة تلقى إليه الأخبار ،
ومنهم من كان يدعى أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه ، وكان منهم من يسمى
عرافاً وهو الذى يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على
مواقعها ، كالشيء يسرق ، فيعرف المظنون به السرقة ، وتتهم المرأة بالرية
فيعرف من صاحبها ، ونحو ذلك من الأمور ، ومنهم من كان يسمى المنجم
كاهناً . قال : وحديث النهى عن إتيان الكهان يشتمل على النهى عن هؤلاء
كلهم ، وعلى النهى عن تصديقهم والرجوع إلى قولهم ، ومنهم من كان يدعو
الطبيب كاهناً ، وربما سموه عرافاً فهذا غير داخل فى النهى . هذا آخر كلام
الخطابى ، قال الإمام أبو الحسن الماوردى من أصحابنا فى آخر كتابه الأحكام
السلطانية : ويمنع المحتسب من يكتسب بالكهانة واللهو ، ويؤدب عليه الآخذ
والمعطى . والله أعلم . وأما النهى عن ثمن الكلب وكونه من شر الكسب وكونه
خبثاً فيدل على تحريم بيعه ، وأنه لا يصح بيعه ولا يحل ثمنه ، ولا قيمة على
متلفه سواء كان معلماً أم لا ، وسواء كان مما يجوز اقتناؤه أم لا . وبهذا قال
جماهير العلماء منهم أبو هريرة ، والحسن البصرى ، وربيعة ، والأوزاعى ،

والحكم ، وحماد ، والشافعي ، وأحمد ، وداود ، وابن المنذر وغيرهم . وقال أبو حنيفة : يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة ، وتجب القيمة على متلفها . وحكى ابن المنذر عن جابر وعطاء والنخعي جواز بيع كلب الصيد دون غيره . وعن مالك روايات إحداها : لا يجوز بيعه ، ولكن تجب القيمة على متلفه . والثانية : يصح بيعه وتجب القيمة . والثالثة : لا يصح ولا تجب القيمة على متلفه . دليل الجمهور هذه الأحاديث ، وأما الأحاديث الواردة في النهي عن ثمن الكلب إلا كلب صيد وفي رواية (إلا كلباً ضارياً) وأن عثمان غرم إنساناً ثمن كلب قتله عشرين بغيراً ، وعن ابن عمرو بن العاص التغريم في إتلافه فكلها ضعيفة باتفاق أئمة الحديث ، وقد أوضحناها في شرح المذهب في باب ما يجوز بيعه . وأما (كسب الحجام) وكونه خبيثاً ومن شر الكسب ففيه دليل لمن يقول بتحريمه ، وقد اختلف العلماء في كسب الحجام ، فقال الأكثرون من السلف والخلف : لا يحرم كسب الحجام ولا يحرم أكله لا على الحر ولا على العبد ، وهو المشهور من مذهب أحمد ، وقال في رواية عنه قال بها فقهاء المحدثين : يحرم على الحر دون العبد ، واعتمدوا هذه الأحاديث وشبهها . واحتج الجمهور بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره ، قالوا : ولو كان حراماً لم يعطه ، رواه البخاري ومسلم . وحملوا هذه الأحاديث التي في النهي على التنزيه ، والارتفاع عن دناء الأكساب ، والحث على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور ، ولو كان حراماً لم يفرق فيه بين الحر والعبد ، فإنه لا يجوز للرجل أن يطعم عبده ما لا يحل . وأما النهي عن ثمن السنور فهو محمول على أنه لا ينفع أو على أنه نهى تنزيه حتى يعتاد الناس هبته وإعارته والسماحة به كما هو الغالب ، فإن كان مما ينفع وباعه صح البيع وكان ثمنه حلالاً . هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى ابن المنذر وعن أبي هريرة وطاوس ومجاهد وجابر بن زيد أنه لا يجوز بيعه ، واحتجوا

(١٠) باب الأمر بقتل الكلاب . وبيان نسخه . وبيان تحريم اقتنائها ، إلا لصيد
أو زرع أو ماشية ونحو ذلك

٤٣ - (١٥٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى
مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ
الْكِلَابِ .

* * *

٤٤ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا
أَبُو أُسَامَةَ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ : أَمَرَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ . فَأَرْسَلَ فِي أَقْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ

بالحديث ، وأجاب الجمهور عنه بأنه محمول على ما ذكرناه . فهذا هو الجواب
المعتمد ، وأما ما ذكره الخطابي وأبو عمر بن عبد البر من أن الحديث في
النهى عنه ضعيف فليس كما قالوا ، بل الحديث صحيح رواه مسلم وغيره ، وقول
ابن عبد البر إنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه أيضاً ؛
لأن مسلماً قد رواه في صحيحه كما ترى من رواية معقل بن عبيد الله عن
أبي الزبير ، فهذان ثقتان روياه عن أبي الزبير وهو ثقة أيضاً . والله أعلم .

باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها

إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك

قوله : (أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب) وفي رواية (أمر بقتل

تُقْتَلُ .

* * *

٤٥ - (...) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ . حَدَّثَنَا بِشْرُ (يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ) . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ أُمَيَّةَ) عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ . فَتَنَبَّعَتْ فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا فَلَا نَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ . حَتَّى إِنَّا لَنَقْتُلُ كُلَّ الْمُرِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ ، يَتَّبِعُهَا .

* * *

٤٦ - (١٥٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ . إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ ، أَوْ مَاشِيَةً . فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ : إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : أَوْ كَلْبَ زُرْعٍ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : إِنَّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ زُرْعًا .

* * *

٤٧ - (١٥٧٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ . حَدَّثَنَا

الكلاب فأرسل في أقطار المدينة أن تقتل (وفي رواية أنه كان (يأمر بقتل الكلاب فتبعته في المدينة وأطرافها فلا ندع كلباً إلا قتلناه حتى إنا لنقتل كلب المرية من أهل البادية يتبعها) وفي رواية (أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم أو ماشية فقيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول أو كلب زرع فقال ابن عمر إن لأبي هريرة زرعاً) وفي رواية جابر (أمرنا رسول الله بقتل الكلاب

رَوْحٌ . ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ .
 حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
 يَقُولُ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ . حَتَّى إِنْ الْمَرْأَةُ تَقْدُمُ
 مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَتَقْتُلُهُ . ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا . وَقَالَ :
 « عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ . فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ » .

* * *

٤٨ - (١٥٧٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا
 شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ . سَمِعَ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ الْمُغَفَّلِ .
 قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ . ثُمَّ قَالَ : « مَا بِالْهُمَّ وَبِالْ
 الْكِلَابِ ؟ » ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ .

* * *

٤٩ - (...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ . حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي
 ابْنَ الْحَارِثِ) . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
 سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .
 ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا النَّضْرُ . ح وَحَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَزِيرٍ . كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ ،

حتى إن المرأة تقدم من البادية بكلبها فنقتله ثم نهى رسول الله ﷺ عن قتلها
 وقال : عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين فإنه شيطان (وفي رواية
 ابن المغفل قال (أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال
 الكلاب ثم رخص في كلب الصيد وكلب الغنم) وفي رواية له (في كلب

بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى : وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ
وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ .

* * *

٥٠ - (١٥٧٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى
مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِي ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ
يَوْمٍ ، قِيرَاطَانِ » .

* * *

٥١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ
وَأَبْنُ نُمَيْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ
أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ
أَوْ مَاشِيَةٍ ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطَانِ » .

* * *

٥٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ
وَأَبْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ :
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ

(الغنم) وفي رواية له (في كلب الغنم والصيد والزرع) وفي حديث ابن عمر
(من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضار نقص من عمله كل يوم قيراطان)

سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ ضَارِيَّةً أَوْ مَاشِيَّةً ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطَانِ » .

٥٣ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ مُحَمَّدٍ) (وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ) عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَّةً أَوْ كَلَبَ صَيْدٍ ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطٌ » .
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : « أَوْ كَلَبَ حَرْثٍ » .

٥٤ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ . حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ ضَارٍ أَوْ مَاشِيَّةً ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطَانِ » .
قَالَ سَالِمٌ : وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ : « أَوْ كَلَبَ حَرْثٍ » وَكَانَ

وفي رواية (ينقص من أجره كل يوم قيراط) وفي رواية أبي هريرة (من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم) وفي رواية له (انتقص من أجره كل يوم قيراط) وفي رواية سفیان بن أبي زهير من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط) . أجمع العلماء على قتل الكلب الكلب ، والكلب العقور . واختلفوا

صَاحِبَ حَرْثٍ .

في قتل ما لا ضرر فيه ، فقال إمام الحرمين من أصحابنا : أمر النبي ﷺ أولاً بقتلها كلها ، ثم نسخ ذلك ونهى عن قتلها إلا الأسود البهيم ، ثم استقر الشرع على النهي عن قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها ، سواء الأسود وغيره . ويستدل لما ذكره بحديث ابن المغفل . وقال القاضي عياض : ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى من كلب الصيد وغيره ، قال : وهذا مذهب مالك وأصحابه ، قال : واختلف القائلون بهذا هل كلب الصيد ونحوه منسوخ من العموم الأول في الحكم بقتل الكلاب ، وأن القتل كان عاماً في الجميع أم كان مخصوصاً بما سوى ذلك ؟ قال وذهب آخرون إلى جواز اتخاذ جميعها ، ونسخ الأمر بقتلها والنهي عن اقتنائها إلا الأسود البهيم . قال القاضي : وعندى أن النهي أولاً كان نهياً عاماً عن اقتناء جميعها ، وأمر بقتل جميعها ، ثم نهى عن قتلها ما سوى الأسود ، ومنع الاقتناء في جميعها إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية . وهذا الذي قاله القاضي هو ظاهر الأحاديث ، ويكون حديث ابن المغفل مخصوصاً بما سوى الأسود ؛ لأنه عام فيخص منه الأسود بالحديث الآخر . وأما اقتناء الكلاب فمذهبنا أنه يحرم اقتناء الكلب بغير حاجة ، ويجوز اقتناؤه للصيد وللزرع وللماشية . وهل يجوز لحفظ الدور والدروب ونحوها ؟ فيه وجهان أحدهما : لا يجوز لظواهر الأحاديث ، فإنها مصرحة بالنهي إلا لزرع أو صيد أو ماشية . وأصحها : يجوز قياساً على الثلاثة عملاً بالعلة المفهومة من الأحاديث ، وهي الحاجة . وهل يجوز اقتناء الجرو وتربيته للصيد أو الزرع أو الماشية ؟ فيه وجهان لأصحابنا ، أصحهما جوازه . قوله : (قال ابن عمر إن لأبي هريرة زرعاً) وقال سالم في الرواية الأخرى (وكان أبو هريرة يقول : أو كلب حرث ، وكان صاحب حرث) قال العلماء : ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة ، ولا شكاً فيها ، بل معناه : أنه لما كان صاحب زرع وحرث اعتنى بذلك ، وحفظه وأتقنه ، والعادة أن المبتلى

بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره ، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره . وقد ذكر مسلم هذه الزيادة ، وهى اتخاذها للزرع ، من رواية ابن المغفل ، ومن رواية سفيان بن أبي زهير عن النبي ﷺ ، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم ، واسمه عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي عن ابن عمر ، فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحققها عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك ، وزادها في حديثه الذى كان يرويه بدونها ، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي ﷺ فرواها ، ونسبها في وقت فتركها . والحاصل أن أبا هريرة ليس منفرداً بهذه الزيادة ، بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي ﷺ ، ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة . قوله ﷺ : (بالأسود البهم ذى النقطتين فإنه شيطان) معنى البهم الخالص السواد ، وأما النقطتان فهما نقطتان معروفتان بيضاوان فوق عينيه ، وهذا مشاهد معروف . وقوله ﷺ : (فإنه شيطان) احتج به أحمد بن حنبل وبعض أصحابنا في أنه لا يجوز صيد الكلب الأسود البهم ، ولا يحل إذا قتله لأنه شيطان وإنما حل صيد الكلب . وقال الشافعى ، ومالك ، وجماهير العلماء : يحل صيد الكلب الأسود كغيره . وليس المراد بالحديث إخراجه عن جنس الكلاب ، ولهذا لو ولغ في إناء وغيره وجب غسله كما يغسل من ولوغ الكلب الأبيض . قوله ﷺ : (ما بالهم وبال الكلاب) أى ما شأنهم ، أى لتركوها . قوله ﷺ : (من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضارى) هكذا هو في معظم النسخ (ضارى) بالياء ، وفى بعضها (ضارياً) بالألف بعد الياء منصوباً ، وفى الرواية الثانية (من اقتنى كلباً إلا كلب ضارية) وذكر القاضى أن الأول روى (ضارى) بالياء (وضار) بحذفها (وضارياً) فأما (ضارياً) فهو ظاهر الإعراب ، وأما (ضارى) (وضار) فهما مجروران على العطف على ماشية ، ويكون من إضافة الموصوف إلى صفته ، كماء البارد ، ومسجد الجامع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بجانب الغربى

ولدار الاخرة ﴿ وسبق بيان هذا مرات . ويكون ثبوت الياء في (ضارى) على اللغة القليلة في إثباتها في المنقوص من غير ألف ولام ، والمشهور حذفها . وقيل : إن لفظه (ضار) صفة هنا للرجل الصائد صاحب الكلاب المعتاد للصيد ، فسماه (ضاريا) استعارة ، كما في الرواية الأخرى (إلا كلب ماشية أو كلب صائد) . وأما رواية (إلا كلب ضارية) فقالوا : تقديره إلا كلب ذى كلاب ضارية . والضارى هو المعلم الصيد المعتاد له ، يقال منه : ضرى الكلب يضرى كشرى يشرى ضراً وضراوة ، وأضره صاحبه أى عوده ذلك ، وقد ضرى بالصيد إذا لهج به . ومنه قول عمر رضى الله عنه : إن للحم ضراوة كضراوة الخمر . قال جماعة : معناه إن له عادة ينزع إليها كعادة الخمر . وقال الأزهرى : معناه إن لأهله عادة فى أكله كعادة شارب الخمر فى ملازمته ، وكما أن من اعتاد الخمر لا يكاد يصبر عنها كذا من اعتاد اللحم . قوله صلى الله عليه وسلم : (نقص من أجره) وفى رواية (من عمله كل يوم قيراطان) وفى رواية (قيراط) فأما رواية (عمله) فمعناه : من أجر عمله ، وأما (القيراط) هنا فهو مقدار معلوم عند الله تعالى ، والمراد نقص جزء من أجر عمله . وأما اختلاف الرواية فى قيراط وقيراطين فقليل : يحتمل أنه فى نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر ، ولمعنى فيهما ، أو يكون ذلك مختلفاً باختلاف المواضع فيكون القيراطان فى المدينة خاصة ؛ لزيادة فضلها ، والقيراط فى غيرها ، أو القيراطان فى المدائن ونحوها من القرى ، والقيراط فى البوادرى ، أو يكون ذلك فى زمنين فذكر القيراط أولاً ، ثم زاد التعليل فذكر القيراطين . قال الرويانى من أصحابنا فى كتابه البحر : اختلفوا فى المراد بما ينقص منه ، فقليل : ينقص مما مضى من عمله . وقيل : من مستقبله . قال : واختلفوا فى محل نقص القيراطين ، فقليل : ينقص قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل ، أو قيراط من عمل الفرض وقيراط من عمل النفل . والله أعلم . واختلف العلماء

٥٥ - (...) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ . حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ . أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيُّمَا أَهْلٍ دَارٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلَبَ صَائِدٍ ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطَانِ » .

* * *

٥٦ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ . قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ زَرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ ، يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطٌ » .

* * *

٥٧ - (١٥٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ . قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلَبِ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا أَرْضٍ ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ ، كُلَّ يَوْمٍ » .
وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ « وَلَا أَرْضٍ » .

* * *

٥٨ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .
 أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا ، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ
 أَوْ زَرْعٍ ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطٌ » .
 قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَذَكَرَ لِابْنِ عُمَرَ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ . فَقَالَ :
 يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا هُرَيْرَةَ ! كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ .

* * *

٥٩ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
 إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ
 أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ
 أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطٌ . إِلَّا كَلْبَ
 حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ » .

* * *

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ
 إِسْحَاقَ . حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ . حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ . حَدَّثَنِي
 أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 بِمِثْلِهِ .

* * *

(...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ .

حَدَّثَنَا حَرْبٌ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

٦٠ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ (يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ) عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ . حَدَّثَنَا أَبُو رَزِينٍ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا غَنَمٍ ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطٌ » .

٦١ - (١٥٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ ؛ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ (وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شَنْوَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطٌ » قَالَ : أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟

في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب ، فقيل : لا متاع الملائكة من دخول بيته بسببه . وقيل : لما يلحق المارين من الأذى من ترويع الكلب لهم ، وقصده إياهم . وقيل : إن ذلك عقوبة له لاتخاذ ما نهى عن اتخاذ ، وعصيانه في ذلك . وقيل لما يتلى به من ولوغه في غفلة صاحبه ولا يغسله بالماء والتراب . والله أعلم . قوله ﷺ : (من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً ولا ضرعاً) المراد بالضرع الماشية كما في سائر الروايات ، ومعناه : من اقتنى كلباً لغير زرع

قَالَ : إِي ، وَرَبُّ هَذَا الْمَسْجِدِ !

* * *

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ . قَالُوا :
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ . أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ ؛
أَنَّهُ وَفَدَ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّيْثِيُّ . فَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : بِمِثْلِهِ .

*
* *

(١١) باب حل أجرة الحجامة

٦٢ - (١٥٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ
وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ) عَنْ
حُمَيْدٍ . قَالَ : سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ ؟ فَقَالَ :
اِخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ . فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ
طَعَامٍ . وَكَلَّمَ أَهْلَهُ فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاஜِهِ . وَقَالَ : « إِنَّ أَفْضَلَ
مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحَجَّامَةُ . أَوْ هُوَ مِنْ أَمْثَلِ دَوَائِكُمْ » .

وماشية . وقوله : (وفد عليهم سفیان بن أبی زهیر الشیثی) هكذا هو في معظم
النسخ بشين معجمة مفتوحة ثم نون مفتوحة ثم همزة مكسورة ، منسوب إلى
(أزد شنوءة) بشين مفتوحة ثم نون مضمومة ثم همزة ممدودة ثم هاء ، ووقع
في بعض النسخ المعتمدة (الشنوی) بالواو ، وهو صحيح على إرادة التسهيل ،
ورواه بعض رواة البخاری (شنوی) بضم النون على الأصل .

٦٣ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا مَرْوَانُ (يَعْنِي
الْفَزَارِيَّ) عَنْ حُمَيْدٍ ، قَالَ : سُئِلَ أَنَسٌ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ ؟
فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ
وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ . وَلَا تُعَذِّبُوا صَبْيَانَكُمْ بِالْغَمْرِ » .

* * *

٦٤ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ . حَدَّثَنَا

باب حل أجرة الحجامة

ذكر فيه الأحاديث أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجرة . قال
ابن عباس ولو كان سحتاً لم يعطه . وقد سبق قريباً في باب تحريم ثمن الكلب
بيان اختلاف العلماء في أجرة الحجامة . وفي هذه الأحاديث إباحة نفس
الحجامة ، وأنها من أفضل الأدوية . وفيها إباحة التداوى ، وإباحة الأجرة على
المعالجة بالتطبيب . وفيها الشفاعة إلى أصحاب الحقوق والديون في أن يخففوا
منها . وفيها جواز مخرجة العبد برضاه ورضاء سيده . وحقيقة المخرجة أن يقول
السيد لعبده تكتسب وتعطيني من الكسب كل يوم درهماً مثلاً والباقي لك ،
أو في كل أسبوع كذا وكذا ويشترط رضاها . قوله : (حجمه أبو طيبة)
هو بطاء مهملة مفتوحة ثم ياء مشاة تحت ثم باء موحدة ، وهو عبد لبنى بياضة ،
اسمه نافع ، وقيل غير ذلك . قوله ﷺ : (فلا تعذبوا صبيانكم بالغمر) هو
بغين معجمة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم زاي ، معناه : لا تغمزوا خلق الصبي
بسبب العذرة ، وهو وجع الحلق ، بل داووه بالقسط البحري ، وهو العود
الهندي .

شَبَابَةٌ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدٍ . قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا لَنَا حَجَّامًا . فَحَجَّمَهُ . فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ مُدًّا أَوْ مَدَّيْنِ . وَكَلَّمَ فِيهِ . فَخَفَّفَ عَنْ ضَرِيَّتِهِ .

* * *

٦٥ - (١٢٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ . كِلَاهُمَا عَنْ وَهَيْبٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اِحتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ ، وَاسْتَعَطَ .

* * *

٦٦ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ) . قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ : حَجَّمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ لَبْنَى بَيَاضَةً . فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ . وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرِيَّتِهِ . وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ .

*

* *

(تم بحمد الله تعالى الجزء العاشر من صحيح الإمام مسلم بشرح الإمام النووي)

صفحة

- ٣ باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره .
٧ باب ما يستحب أن يقال عند الجماع .
٨ باب جواز جماعه امرأته في قبلها ، من قدامها ومن ورائها ، من غير تعرض للدبر .

١١ باب تحريم امتناعها من فراش زوجها .

١٢ باب تحريم إفشاء سر المرأة .

١٤ باب حكم العزل .

٢٢ باب تحريم وطء الحامل المسبية .

٢٣ باب جواز الغيلة وكراهة العزل .

٢٨ كتاب الرضاع

٢٨ باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة .

٢٩ باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل .

٣٥ باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة .

٣٨ باب تحريم الربيبة وأخت المرأة .

٤١ باب في المصّة والمصتان .

٤٤ باب التحريم بخمس رضعات .

٤٦ باب رضاعة الكبير .

٥٠ باب إنما الرضاعة من الحماة .

٥١ باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء .

٥٤ باب الولد للفراش وتوقى الشبهات .

٥٩ باب العمل بإلحاق القائف الولد .

٦٣ باب قدر ما تستحقه البكر والشيب من إقامة الزوج عقب الزفاف .

٦٨ باب القسم بين الزوجات .

- ٧١ باب جواز هبة المرأة نوبتها لضرتها .
- ٧٥ باب استحباب نكاح ذات الدين .
- ٧٦ باب استحباب نكاح البكر .
- ٨٢ باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة
- ٨٣ باب الوصية بالنساء .
- ٨٦ باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر
- ٨٨ كتاب الطلاق
- ٨٨ باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها .
- ١٠٢ باب طلاق الثلاث .
- ١٠٦ باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق .
- ١١٣ باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقا إلا بالنية .
- ١١٨ باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخيرهن .
- ١٣٤ باب المطلقة البائن لا نفقة لها .
- ١٥٢ باب جواز خروج المعتدة البائن ، لحاجتها .
- ١٥٣ باب انقضاء العدة بوضع الحمل .
- ١٥٦ باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة .
- ١٦٨ كتاب اللعان
- ١٩٠ كتاب العتق
- ١٩١ باب ذكر سعاية العبد .
- ١٩٦ باب بيان أن الولاء لمن أعتق .
- ٢٠٨ باب النهي عن بيع الولاء وهبته .
- ٢٠٩ باب تحريم تولى العتيق غير مواليه .
- ٢١٢ باب فضل العتق .
- ٢١٤ باب فضل عتق الوالد .

٢١٦ كتاب البيوع

- ٢١٧ باب إبطال بيع الملامسة والمنازمة .
- ٢١٩ باب بطلان بيع الحصاة ، والبيع الذى فيه غرر .
- ٢٢١ باب تحريم بيع جبل الحبله .
- ٢٢٣ باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه .
- ٢٢٨ باب تحريم تلقى الجلب .
- ٢٣١ باب تحريم بيع الحاضر للبادى .
- ٢٣٣ باب حكم بيع المصرة .
- ٢٣٧ باب بطلان بيع المبيع قبل القبض .
- ٢٤٤ باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر .
- ٢٤٥ باب ثبوت خيار المجلس للمتابعين .
- ٢٤٩ باب الصدق فى البيع والبيان .
- ٢٥٠ باب من يخدع فى البيع .
- ٢٥٢ باب النهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها .
- ٢٦٠ باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا فى العرايا .
- ٢٧١ باب من باع نخلاً عليها ثمر .
- ٢٧٤ باب النهى عن المحاقلة والمزابنة ، ...
- ٢٨٠ باب كراء الأرض .
- ٢٨٢ باب كراء الأرض بالطعام .
- ٢٩٤ باب كراء الأرض بالذهب والورق .
- ٢٩٦ باب فى المزارعة والمؤاجرة .
- ٢٩٦ باب فى الأرض تمنح .
- ٢٩٩ كتاب المساقاة
- ٢٩٩ باب المساقاة والمعاملة يجرى من الثمر والزرع

- ٣٠٥ باب فضل الغرس والزرع .
- ٣٠٩ باب وضع الجوائح .
- ٣١٣ باب استحباب الوضع من الدين .
- ٣١٧ باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس ، فله الرجوع .
- ٣٢٠ باب فضل إنظار المعسر .
- ٣٢٥ باب تحريم مطل الغني .
- ٣٢٧ باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة ، وبيع ضراب الفحل .
- ٣٣٠ باب تحريم ثمن الكلب .
- ٣٣٥ باب الأمر بقتل الكلاب .
- ٣٤٦ باب حل أجرة الحجامة .

رقم الأيداع
١٩٩٣ / ٧٣٨٠

الرقم الدولي

I.S.B.N : 977-5234-15-8